ساسة السّودان...

وفشل ملفّي الجنوب ودارفور

"تقارير وحوارات صحفيَّة"

اسم الكتاب: ساسة السودان... وفشل ملفي الجنوبِ ودارفور

المـــــؤلفة: عطيات عبد الرحيم

التجهيزات الفنية: حسام حسين

الناشـــــر: بورصة الكتب للنشر والتوزيع



٢٥ شارع شريف- القاهرة

Email: adel.metwaly69@yahoo.com

٠٢/٢٣٩٢٠٣٦٩ - ٠١٠٠١٨٨٩٣٦٣

رقم الإيداع : ٢٠١٥/ ٩٤٢٠

الترقيم الدولي: ٥- ٩٣-٦١٠٥-٩٧٧-٩٧٨

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية- دار الكتب المصرية

عبد الرحيم، عطيات.

ساسة السودان وفشل ملفي الجنوب ودارفور/ عطيات عبد الرحيم- ط١-

القاهرة: بورصة الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ .

١٨٤ص؛ ٢٤سم.

تدمك: ٥- ٧٧-١٦٠٥-٩٧٧-٩٧٨

١- السودان- الأحوال السياسية.

٢- السودان- تاريخ.

أ- العنوان.

٣٢٠.٩٦٢٤

ساسة السّودان...

وفشل ملفّي الجنوب ودارفور

"تقارير وحوارات صحفيَّة"

عطيّات عبد الرّحيم



الطبعة الأولى

٢٠١٥م

إهـــداء

- أهدي هذا الكتاب إلى روح الأخ والصّديق والزّميل المرحوم / الصَّحفي : حيدر طه، والذي توفي في يوم ٢٠١٥/٢/٢٧م، وأثناء إعدادي لهذا الكتاب وقبل أن يكتب مقدّمة الكتاب، فسبحان الله في اليوم الذي كنت سأرسل له موضوعات الكتاب فجعتُ بخبره فكان حزني مضاعفًا؛ لأنّ مقدّمة الكتاب بقلم حيدر طه تعني لي الكثير؛ فهو الذي حبّب إليّ الكتابة في الأمور السّياسيّة بعد أن كنت أركز على الموضوعات الثّقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. اللهمّ ارحمه رحمة واسعة واجعل مثواه الجنّة.

عطيّات عبد الرّحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
وزراء وزعماء يتحدَّثون: هل السّودان يسير نحو الصّوملة؟	٧٤
د. مجذوب الخليفة: هناك ازدواجيّة معايير من الولايات المتحدة ضدّ السّودان	٧٧
لمّ شمل "الاتّحاديّ" السّودانيّ في القاهرة.	٨٠
النَّتائج الأوّليّة للانتخابات السّودانيّة	٨٢
الصّادق المهدي في ندوة "السّودان المأزوم والمستهدف"	٨٥
ماراثون السّلام السّودانيّ... من مبادرة الإيقاد إلى تنصيب قرنق نائبًا للرَّئيس.	٨٦
توقف المفاوضات عدّة مرَّات	٨٧
تفاؤل وحذر	٨٧
آراء حول مستقبل السّودان:	٨٩
كبير مفوّضي حركة العدل والمساواة بدارفور: الدّور العربيّ بطيء جدًّا في أزمة دارفور	٨٩
حلفاء البشير يرفعون شعار: (ليذهب إلى المحكمة الجنائيَّة الدَّوليَّة)!	٩١
العقل المدبّر	٩٧
تأجيل الانتخابات	٩٨
شبح الحرب بالجنوب	٩٨
زيارة مبارك والقذَّافي تطبّب جراح انفصال جنوب السّودان	١٠٠
أمريكا ودولة جنوب السّودان المستقلّ! دولة الجنوب "١٥٠" يومًا للانفصال!	١٠٣
٤٠٠ ألف فدَّان!!	١٠٤

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تقديم

إليكم كتابي الثَّاني "ساسة السّودان... وفشل ملفي الجنوب ودارفور"، بعد صدور كتابي الأوَّل عام ٢٠٠٣م "حوارات ثقافيَّة سودانيَّة". وهو عبارة عن توثيق للموضوعات الصَّحفيَّة السّياسيَّة التي قمتُ بكتابتها في مجلة الوطن العربيّ اللبنانيَّة وصحيفة الجزيرة السعودية في خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠١٠م، وهي الفترة نفسها التي بدأت مشكلة دارفور تطفو على السَّاحة الدَّوليَّة، وبدأت مشكلة جنوب السّودان تأخذ منحى المفاوضات بدءًا من مشاكوس ونيفاشا إلى الانفصال أو كما أسمّيها اقتطاع الجنوب كجزء عزيز جدًّا على قلبي وعلى قلب كلّ سوداني وطنيّ، وأنا ألقي اللوم على ساسة السّودان كلّهم في ضياع الجنوب بتدويل قضيّته ودارفور أيضًا تسير على الطّريق نفسه تدويل ومفاوضات دون أي فائدة، وفي النّهاية إذا لم نتفق كسودانيين سيفرض علينا تقرير المصير مرَّة ثانية لجزء ثانٍ من الوطن الذي كنا نتباهى به هي "وطن المليون ميل مربع"، بل إنَّ جبال النوبا والنّيل الأزرق وأبيي إذا لم نحل مشاكلهم سريعًا فسينفرطوا واحدًا تلو الآخر لنجد السودان عبارة عن دويلات صغيرة ضعيفة.

وكلّ موضوعات الكتابة الصَّحفيَّة تمت ما بين القاهرة والخرطوم كحصيلة حوارات وندوات ومؤتمرات صحفيَّة، وعندما أستحضرها تلازمني صورة صديقتي وزميلتي المرحومة/ نادية عثمان مختار، والتي حضرت معي معظم هذه اللقاءات عندما كانت تراسل الصّحف السّودانيّة من القاهرة قبل أن تكون مذيعة لامعة في الفضائيّات السّودانيَّة، فقد كنّا نجوب مراكز وفنادق القاهرة لحضور أيّ فعاليَّة تخصّ السّودان، وفي كثير من الأحيان كنَّا نرجع إلى منازلنا بعد منتصف الليل.

شكر واجب لكلّ مَن ساعدني في إعداد ونشر ما في هذا الكتاب بداية مَن حرَّضوني وشجَّعونني لأخوض تجربة الكتابة السّياسيّة، الصّديقة الدّكتورة أماني الطّويل حبيبة السّودانيين وزوجها الدّكتور محمَّد شومان زميل الدّراسة بكليّة الإعلام – جامعة القاهرة، والمرحوم أخي وصديقي حيدر طه، فقد استفدت كثيرًا من خبرته في الكتابة السّياسيّة. كما أقدّم شكري للأستاذ/ عادل متولي صاحب بورصة الكتب للنَّشر والتَّوزيع، وابن خالي الأستاذ/ طارق جاويش الذي جابَ بي معظم دور النشر والتَّوزيع بالقاهرة وعرَّفني ببورصة الكتب وصاحبها، وأيضًا ابني عمر عثمان النّمر الذي قام بجمع وإعداد واختزال موضوعات الكتاب على الحاسوب كما قام أيضًا بتصميم الغلاف لهذا الكتاب.

وأشكر الله أوَّلًا، وأخيرًا أن وفَّقني في تدبير المبلغ المطلوب لطباعة هذا الكتاب.

عطيَّات عبد الرّحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

احتمالات ما بعد اتّفاق السّلام الشّمالي –الجنوبيّ

الألغام القبليّة والمناطقيّة تهدّد بصراعات جديدة في السّودان

هناك عدّة تساؤلات هل السّلام القادم في السّودان سيسعد كلّ السّودانيين؟ وهل سيؤدّي إلى وحدتهم وإلى تكوين سودان جديد؟ أم سيؤدّي إلى مزيد من الصّراعات والتّقسيمات، وخاصّة أنّه سيتم تقرير مصير جنوب السّودان بعد ستّ سنوات هي مدّة الفترة الانتقاليّة؟ وما هو الشّكل السّياسي المناسب لاستقرار السّودان في المرحلة المقبلة؟

منذ أسبوع بمنطقة نيفاشا الكينيّة، وبعد مفاوضات مضنية لأكثر من شهر تمّ الاتفاق بين الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان على تقسيم الثّروة، ومن أهمّ بنود الاتّفاق هو تقاسم الثّروة النّفطيّة مناصفة ٥٠ ٪ للشمال و٥٠ ٪ للجنوب مع نظام مالي يراعي خصوصيّة الطّرفين، ومن قبل كان قد اتّفق الطّرفان بمنطقة مشاكوس بكينيا أيضًا على فصل الدّين عن الدّولة وتشكيل الجيش بعد توقّف الحروب والسماح للجنوب بإجراء استفتاء على الاستقلال بعد فترة انتقاليّة مدّتها ست سنوات، والآن يتفاوض الجانبان بنيفاشا على اقتسام السّلطة ووضع ثلاث مناطق متنازع عليها هي: أبيي، جبال النّوبا، جنوب النّيل الأزرق.

وكلّ هذه المفاوضات تتم تحت رعاية الإيقاد وهي منظمة أفريقيّة تعنى بمكافحة الجفاف والتّصحّر بأفريقيا، وأيضًا تلعب الولايات المتحدّة الأمريكيّة دورًا كبيرًا لدفع جهود الإيقاد لتوقيع السّلام في السّودان من قبل الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، والتي تحمل السّلاح منذ أكثر من عشرين عامًا، وكانت الولايات المتحدة تأمل في إتمام الاتفاق النّهائي قبل الأوّل من يناير "كانون الثّاني" ٢٠٠٤م، ولكن تعثّر اقتسام الثّروة ساعد على التّأخير بسبب مطالبة الحركة بأكثر

من ٦٠ ٪ من عائدات النّفط لوجود مركز إنتاجه بولاية الوحدة في جنوب السّودان، والحكومة أيضًا عرضت نسبة ١٧ ٪ فقط للحركة، وفي النّهاية تمّ التّوصّل إلى الاقتسام مناصفة بينهما، وهناك تذمّر وسط السّودانيين لهذه القسمة على اعتبار أنَّ الحركة الشّعبيَّة لتحرير السّودان وكلّ الولايات الجنوبيَّة تعدادها لا يتجاوز ٨ ملايين نسمة، بينما باقي السّودان الشّمالي بولاياته المختلفة تعداده أكثر من ٢٢ مليون نسمة.

بل إنّ قياديًّا كبيرًا بالحركة الشَّعبيَّة اعتبر أنَّ اتّفاق الثّروة تمهيد لانفصال الجنوب، وهناك أيضًا جنوبيو الدّاخل التّابعون للحكومة يطالبون بحوار جنوبيّ – جنوبيّ حتّى لا تستأثر الحركة الشَّعبيَّة بالثّروة والسّلطة، وخاصّة أنّهم يمثّلون قبائل أخرى جنوبيَّة، منها الشّلك والنّوير والزّاندي وغيرهم، في حين أنّ الحركة الشّعبيّة تمثّل فقط قبيلة "الدّينكا" وهي أكبر القبائل الجنوبيّة، ومع ذلك يسود التّفاؤل وسط السّودانيين من أجل وقف نزيف الحرب التي قضت على الأخضر واليابس بالسّودان، فهاجر أكثر من ٤ ملايين سوداني إلى البلاد المجاورة والدّول الأوروبيَّة عن طريق إعادة التّوطين عبر مكاتب الأمم المتحدة، هذا بخلاف ٢ مليون سوداني حصدتهم الحرب الأهليَّة. وهذا التّفاؤل يشوبه ترقّب وقلق لوجود جماعات أخرى مسلّحة بكلّ من منطقة دارفور بغرب السّودان ومناطق البجا بشرق السّودان، حيث إنّ اتفاق مشاكوس ونيفاشا يحلّ مشكلة جنوب السّودان فقط، وهذا فتح شهيّة الآخرين للمطالبة بنصيبهم من الثّروات والتنمية والسّلطة... ومازال القتال دائرًا الآن في دارفور بين قوّات الحكومة السّودانيّة وقوّات حركتي العدل والمساواة وتحرير السّودان بدارفور، وقد أدّى ذلك إلى قتل حوالي ٣ آلاف من المدنيين وتشريد الآلاف ونزوح حوالي ٦٠٠ ألف مواطن و٧٥ ألف فرد كلائجين إلى تشاد. وقد فشلت محاولة تشاد لعقد مؤتمر صلح بين الطّرفين بأنجمينا لوقف القتال، وهناك محاولات أخرى.

وقد أصدر البيت الأبيض في منتصف الشَّهر الماضي بيانًا طالب فيه طرفي النّزاع في دارفور بوقف القتال، والعمل على حلّ القضايا الإنسانيّة في دارفور، وطالب البيان الحكومة بوقف نشاط الميليشيَّات الموالية لها. وقد انسحبت المنظّمات الدّوليَّة التَّابعة للأمم المتحدة ومنظّمة ميد إير السّويسريَّة العاملة في الحقل الإنسانيّ في دارفور لعدم استقرار الوضع الأمنيّ.

وفي تصريحات لقيادات حكوميَّة سودانيَّة اتّهمت كلًّا من إريتريا وإسرائيل والحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان بتورطهما في أحداث دارفور. وقد ردّ وزير خارجيّة إريتريا على هذه الاتّهامات بقوله: حاولنا مساندة الإخوان في السّودان بقدر المستطاع سواء الحكومة أو المعارضة، لكنّ الحكومة السّودانيّة دائمًا تعلّق فشلها في التّفاوض مع الفصائل المناوئة للنّظام على مشجب تدخل مزعوم من الحكومة الإريتريَّة، رغم أنّنا قمنا بدعم عمليّات السّلام وقمنا باستضافة لقاء بين الرَّئيس عمر البشير ومحمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع الوطنيّ الدّيموقراطيّ المعارض من أجل السّلام في كافة ربوع السّودان.

أين دور التّجمّع الوطنيّ المعارض السّودانيّ؟

ومن جانب آخر، تمَّ توقيع اتّفاق إطاري بجدّة بين الحكومة السّودانيَّة بقيادة النَّائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة علي عثمان محمَّد طه والتَّجمّع الوطنيّ المعارض بقيادة محمّد عثمان الميرغني، وقد وصفه المراقبون بأنَّه تحوّل جديد في مسار العمل الوطنيّ والحوار السّودانيّ – السّودانيّ لتحقيق السّلام بالبلاد، وإن كان بعض الموالين للتّجمّع الوطنيّ انتقدوا بعضَ بنود هذا الاتفاق، وقد ردَّ عليهم محمَّد عثمان الميرغني بقوله إنَّه أخذ تفويضًا كاملًا من كلّ قيادات التّجمّع الوطنيّ لإبرام هذا الاتّفاق، وأكّد على أنَّ الاتّفاق بجدّة أضفى البعد العربيّ لعمليّة السّلام بالسّودان، وقد تساءل البعض: لماذا لم يتمّ هذا الاتفاق بمصر؟ خاصّة أنّها تحتضن التّجمّع منذ سنوات ولها علاقات وطيدة مع الحكومة السّودانيّة، ولكنّ الطرفين الحكوميّ

والمعارض، أشارا إلى أنَّ مصر ليست بعيدة عن الاتّفاق، وكانت على اتّصال بالطّرفين وأنّ هذا الاتّفاق ينسجم مع موقف مصر الدّاعم للحلّ السّياسيّ الشّامل، والتي قامت بطرقه في المبادرة المصريَّة - الليبيَّة والتي تمَّ تهميشها ولم يُعمَل بها، وحتّى دول الإيقاد لم تسمح بأيّ دور لمصر أو جامعة الدّول العربيّة بإنشاء صندوق لإعمار مناطق جنوب السّودان المتأثّرة بالحرب، وقدّمت أكثر من مائة مليون دولار لبناء البنية التّحتيّة هناك، بل إنّها تقوم برعاية عدّة جمعيَّات أهليَّة مصريَّة وسودانيَّة من أجل المشاركة في تنمية السّودان، وخاصَّة جنوبه.

ويعتبر اتّفاق جدّة الإطاريّ بين التّجمّع المعارض والحكومة محاولة للحلّ السّياسيّ الشّامل حتّى لا يكون الحلّ فقط بين طرفين هما الحكومة والحركة الشّعبيَّة، وخاصّة أنّ التّجمّع يجمع الأحزاب السّودانيَّة "الاتحاديّ الدّيموقراطيّ- الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان - القوميّ السّودانيّ- الشّيوعيّ السّودانيّ- مؤتمر عام البجا- البعث السّودانيّ- القيادة الشّرعيَّة للقوّات المسلّحة- التّحالف الفيدراليّ السّودانيّ، وغيرهم".

وكان حزب الأمّة السّودانيّ بقيادة الصّادق المهديّ عضوًا به وانفصل عن التّجمّع منذ أكثر من عامين وعاد بحزبه إلى السّودان، وإن كان في الشّهور الماضية ينسّق ويلتقي مع قيادات التّجمّع بالقاهرة، وقد وقع مع كلٍّ من محمَّد عثمان الميرغني ودكتور جون قرنق عضوي التَّجمّع الوطنيّ على إعلان القاهرة منذ عدّة أشهر، وهو دائمًا يطرح أفكاره وتصوّر حزبه لحلّ مشكلة السّودان.

آراء حول السّودان:

في ندوة "السّودان والوضع الرّاهن" أكَّد الصّادق المهدي على أهميَّة العمل لإيجاد سلام عادل، ووضع الحلول العاجلة للمشكلات التي تواجه السّودان، خاصّة فيما يخصّ المناطق المهمّشة أبيي وجبال النّوبا وجنوب النّيل الأزرق، والتي تعامل الآن كأجزاء من مناطق العمليّات الحربيّة فيما يتعلّق بمصيرها ينبغي أن

تبحث بانتخابات عامّة حرّة عن طريق قرار ممثّليها المنتخبين ولا يُتّخذ فيها قرار لا من الحكومة ولا من الحركة الشّعبيَّة.

وحول المناخ السّياسيّ في السّودان، قال: إنّ التّنظيمات السّياسيّة السّودانيّة تعتبر تقليديّة، إمّا دينيّة أو قبليّة، وعمرها مئات السّنين وهي حافظة للقديم في السّودان، وحول تقرير المصير حتّى لا يؤدّي إلى الانفصال، قال: لابدّ من حلّ المشاكل التي أدَّت إلى ردِّ الفعل الموجود حاليًا وهو مرتبط بنوع حكم السّودان، وإن تدهور الأحوال بالسّودان أدّى إلى تدويل قضيّته، وكذلك هناك فقد ثقة بين الأطراف السّودانيّة ،والتّدويل لم يأتِ بأفكار جديدة وإنّما أفكاره بنيت من أفكارنا السّودانيَّة، وإن كانت للولايات المتّحدة الأمريكيّة دور أكبر لوضعها كقوَّة كبرى في العالم.

حول الموضوع نفسه أكّد ياسر عرمان النَّاطق الرَّسمي للحركة الشّعبيَّة على أهميّة الوصول إلى صيغة من صيغ الإجماع الوطنيّ ومشاركة ومباركة كلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة، وإنّ هناك فرصة عظيمة هي الأولى من نوعها لتحقيق السّلام بعد أكثر من عشرين عامًا من الحرب الأهليّة، وقال: نحن مع الدّور العربيّ في القضيّة السّودانيَّة، والذي يمكن أن يسهم في حلِّ المشكلة، وبالفعل هناك جهود عربيَّة لإعادة إعمار جنوب السّودان.

وعن دور الولايات المتّحدة في المشكلة السّودانيّة، قال: هي بلد مهم كقوَّة اقتصاديَّة وعسكريَّة كبرى على مستوى العالم، وتلعب دورًا مهمًّا في كلّ القضايا العالميّة المهمّة وليس السّودان وحده، والآن من الصَّعب أن تعزل القضايا المحليَّة عن القضايا الإقليميَّة أو الدَّوليَّة وهي موجودة في منطقة الشَّرق الأوسط لحلّ مشكلة فلسطين، فما العيب في تدخّلها لحلّ مشكلة السّودان؟

أمَّا أحمد إبراهيم دريج عضو قيادة التّجمّع الوطنيّ الدّيموقراطيّ ورئيس التَّحالف الفيدراليّ السّودانيّ وحاكم إقليم دارفور سابقًا، فقد قام في إحدى

المحاضرات السّياسيَّة بالقاهرة بشرح الأزمة السّودانيّة بأنّها ترجع إلى أنَّ النّظم السّياسيَّة والإداريَّة المتعاقبة منذ الاستقلال لم تلبِّ تطلُّعات الجميع وأنَّ الرَّعيل الأوّل من السَّاسة اختاروا الثَّقافة العربيّة والإسلاميَّة للمخاطبة وتناسوا حقيقة وجود سودانيين غير مسلمين ولا ينتمون عرقيًّا إلى العرب، وأنَّ الأحزاب السّياسيَّة السّودانيَّة كانت تمثّل أزمة في حدِّ ذاتها؛ لأنّها أحزاب طائفيَّة، بالإضافة إلى أنّها أحزاب إقليميَّة تمدَّدت تنظيميًّا في الشَّمال والشَّرق والغرب دون أن تستوعب أهل الجنوب وجبال النّوبا، مما ترتَّب عليه انعدام المشاركة القوميَّة الشَّاملة.

وحول أزمة دارفور، قال: إنّها كانت تدار مركزيًّا على أساس أمنيٍّ بدءًا من زمن الاستعمار، وحتّى حكومات ما بعد الاستقلال لم تولِ الاهتمام الكافي للتَّنمية؛ ولذا ظهرت الحركات المعارضة المسلّحة بدارفور لحلّ قضاياهم ولشعورهم بالظّلم والتَّهميش؛ ولذا لابدَّ من اشتراك جميع السّودانيين في الحكم.

أمّا الدّكتور أكول سلفاتوري من النّخبة الجنوبيَّة، فقد كتب في إحدى مقالاته: إنَّه من الصَّعب جدًّا إنهاء التَّفاوت القائم في تطوّر المناطق المختلفة في السّودان، وخاصّة على الصَّعيد الاجتماعيّ وتربية إنسان جديد بروح احترام أفراد الجماعات العرقيَّة الأخرى، فالحديث عن التَّجانس الاجتماعيّ أو الانصهار داخل بوتقة واحدة لكافّة الإثنيّات والثَّقافات في المجتمع السّودانيّ يأخذ طابعًا عاطفيًّا أكثر منه على الصَّعيد العمليّ وأيّ حلّ سياسيّ للصّراع يجب أن يأخذ في اعتباره هذه العوامل وأيّة مفاهيم عن الوحدة الوطنيَّة الوهميّة دون النَّظرة العميقة أو النّظر إلى الأمور بمنظورها الصّحيح لن يؤدّي إلّا إلى مزيد من التَّناقضات والصّعوبات.

والسّودان بلد قارّة تقدَّر مساحته بمليون ميل مربّع، فيه كلّ مقوّمات الإنتاج الزّراعيّ من أراضٍ خصبة ومياه وأيدٍ عاملة، والتي تترنّح تحت خطّ الفقر، بحيث لم تجد الكثير من الأسر السّودانيّة حلًّا سوى الهجرة إلى كلّ بقاع الأرض للبحث عن

متطلّبات الحياة البسيطة من غذاء وكساء وتعليم وصحّة، فهو لم يهاجر كما يفعل الآخرون لأجل الادخار أو الاستثمار، فالسّودانيّ لديه قناعة، وما يتوفّر عنده يتقاسمه مع أهله وإخوانه. ويميّز المجتمع السّودانيّ التّرابط الأسريّ، وكلّ مهاجر بالخارج يقوم بالصّرف على ثلاث أو أربع أسر من أقاربه أو قبيلته، وهذا قاسم مشترك بين كلّ القبائل السّودانيّة والتي يزيد عددها على ٥٠٠ قبيلة ويتحدّث أكثر من ١٥٠ لغة ولهجة.

والتّطوّر التّاريخيّ للسّودان شاهد على استقرار هذه القبائل في كلّ العصور ولم تدب الخلافات بينهم إلّا بعد استقلال السّودان العام ١٩٥٦م، أو نتيجة لاتباع الاستعمار الانجليزيّ سياسة الفصل بين شمال وجنوب السّودان بطريقة المناطق المغلقة، وبسبب استقرار الحكومات منذ الاستقلال للآن، فهي إمّا حكومة وطنيّة لا تستمرّ إلّا سنوات قليلة، أو حكومات عسكريّة تستمرّ سنوات طويلة في الحكم، فلا يتجاوب معها الشّعب السّودانيّ؛ لأنّه شعب يعشق الحريّة، والحديث دون ملل في الأمور السّياسيّة، فرغم أنّ الأميّة بالسّودان تصل إلى ٨٠ ٪، فالجميع يتحدّث في السّياسة ويستمع ويقرأ وسائل الإعلام الخارجيّة فنجدهم يستمعون إلى إذاعة الـ "بي. بي. سي" حتّى داخل القرى والمناطق الرّعويّة والصّحراويّة، وفي العاصمة لا يكتفون بقراءة الصّحف المحليّة، بل يقرءون الكتب والصّحف والمجلّات العربيّة والأفريقيّة والأجنبيّة. ومن المفترض أن يثري تنوّع ثروات ولغات وعادات وتقاليد القبائل السّودانيّة وحدة السّودان وتجعله من البلدان السّياحيّة من الطّراز الأوّل، ففي شماله الحضارة النّوبيّة والمروية بآثارها، والقرى متناثرة على دلتا النّيل بمناطقه، كما توجد فيه الرّمال السّاخنة للاستشفاء، وفي الجنوب حيثُ الغابات وحدائق الحيوان المفتوحة، وفي غربه الصّحاري وسباقات الهجن ومرتفعات جبليّة خضراء

فيها شلّالات مياه خلّابة، ومن أجمل البقاع "جبل مرّة"، وفي الشّرق صفاء البحر الأحمر وجماله ليكون أنسب مكان للغطس.

هذا هو السّيناريو السّودانيّ والذي يفاجأ به الجميع يوميًّا بأحداثه الكثيرة والسّريعة، فأصبح يمثّل عدّة علامات استفهام للمواطن السّودانيّ البسيط، فهو يريد وطنًا آمنًا مستقرًّا سياسيًّا واقتصاديًّا، يوفّر له حياة كريمة وليس صراعًا في كلّ مناطقه جنوبًا وشرقًا وغربًا، وحتّى شمال السّودان، يعتقد الجميع بأنّه مسالم أو ليس لديه قضيّة، ولكن عبر الإنترنت وجّه مثقّفوه عدّة نداءات لأهل شمال السّودان لحثّهم على المطالبة بحقوقهم، بل إنّ هناك تنظيم "كوش" لديه اتّصالات بالتّجمّع الوطنيّ المعارض وبالحركة الشّعبيّة السّودانيّة.

فلننتظر عدّة أيّام ليبرم بعدها الاتفاق النّهائيّ للسّلام في السّودان، ولنرَ هل يكتمل السّيناريو السّودانيّ؟

مفكّرون وباحثون يرفضون وضع السّودان تحت الوصاية الدّوليّة

اتّفاقات السّلام لا تلبّي احتياجات السّودان

التّناول الإعلاميّ الجيّد لمشاكل السّودان يساهم في حلّها

انتقد مفكّرون وباحثون في الشّئون السّودانيّة قرار مجلس الأمن رقم 1593 الخاص بتقديم مسئولين سودانيين للمحاكمة الدّوليّة، مطالبين بتهيئة السّبل لتحقيق الاستقرار للسّودان وصنع مستقبل أفضل رافضين وضع السّودان تحت الوصاية الدّوليّة.

وأكّد الدّكتور حسن أبو طالب أنّ القرار 1593 يتعلّق بمحاكمة عدد من القيادات في المحكمة الجنائيّة الدّوليّة؛ لذا فالنّظام السّودانيّ يواجه مأزقًا عصيبًا.

وأضاف أبو طالب في ندوة عقدتها لجنة العلوم السّياسيّة بالمجلس الأعلى للثّقافة بمصر مؤخّرًا تحت عنوان إلى مستقبل السّودان واتفاقيّات السّلام أنّ هناك

عوامل عديدة أثّرت على مفاوضات اتفاق السّلام أهمّها أنّها جاءت تحت رعاية دوليَّة، وبذلك سيكون السّودان خاضعًا للوصاية الدّوليَّة وأوضح أبو طالب أنَّ الاتّفاق يميل لأطروحات الحركة الدّيمقراطيَّة، وهناك أيضًا تركيز على تقاسم الثّروة والموارد دون الإشارة إلى تنمية السّودان، فهناك فصل بين تنمية السّودان فهناك فصل بين تنمية الشّمال وتنمية الجنوب والأولويَّة لإعمار الجنوب، وهذا يساهم في الاستقرار لتهميش المناطق الأخرى.

وحول الاهتمام المصريّ بالشّأن السّودانيّ قال هاني رسلان الخبير في الشّئون السّودانيَّة: إنَّ مصر بدأت الاهتمام بالشّئون السّودانيَّة مؤخّرًا.

وأشار إلى اتفاقيَّات الحريَّات الأربعة بين البلدين، وأنَّها تمَّ تطبيقها من قِبَل السّودان فقط، وأنَّ هذه الحريَّات الأربعة قصد بها الاستباق القانونيّ لاتّفاق السّلام بين الحكومة والحركة الشّعبيَّة.

وحاولت مصر لعب دور في الوفاق الوطنيّ عن طريق اتفاق القاهرة بين الحكومة والتّجمّع، وقد تمّت دون رؤية شاملة للوفاق، وجاءت نتيجة ردّ فعل فقط، ويفتقد إلى روح المبادرة لسيطرة الأمن المصريّ على الملفّات السّودانيَّة، والآن مطلوب رؤية استراتيجيَّة شاملة من ضمنها الرّؤية الأمنيَّة.

اتّفاق السّلام و هويّة السّودان:

ومن جانبه قال حلمي شعراوي رئيس المركز الأفريقيّ للدّراسات: إنّ الاهتمام المصريّ بالشّأن السّودانيّ زاد في الثّلاث سنوات الأخيرة أي منذ بداية مفاوضات مشاكوس، وطالب بوضع مشاكل السّودان في الأجهزة الإعلاميَّة والثّقافيَّة العربيَّة والمصريَّة بشكل جديد يتماشى مع وضع السّودان الجديد.

وأضاف: أزمة دارفور ليس موضوع عرب وأفارقة، وإنّما للهيمنة الأيدولوجيّة فيها دور كبير، وعلى الحكومة السّودانيّة أن تحلّ مشاكل الشّمال بجعل نسبة الـ ٪51 الخاصّة بها في اتفاق السّلام نسبة قوميّة لكلّ السّودانيين وأن تقبل بفكرة التّنوّع الثّقافيّ بالسّودان، وعليها دراسة نموذج جنوب أفريقيا ونيجيريا كي يطبّق بالسّودان... وأوضحَ الدّكتور إبراهيم نصر الدّين أنّ اتّفاق السّلام لم يشر إلى هويّة السّودان، وهذا في غاية الخطورة، بينما نجد أنّ اتفاقيّة أديس أبابا أشارت إلى سودان عربيّ وأفريقيّ، وحدّد نصر الدّين ثلاثة سناريوهات للمستقبل السّودانيّ هي:

- انفصال جنوب السّودان، وهذا سيؤدّي إلى صراع بين العرب والأفارقة وتأثيره على مياه النّيل سيكون محدودًا.
- وسودان تسيطر عليه الحركة الشّعبيّة وسيواجه جون قرنق صراعات داخل جيش الحركة؛ لأنّ به قوّات من جبال النّوبا، ومن شرق السّودان، كما أنّ دول الجوار الأفريقيّ ليست لديها استعدادات لانفصال جنوب السّودان، وهناك نصّ قانونيّ في الشّرعيّة التّأسيسيّة للاتحاد الأفريقيّ ترفض تفتيت البلدان الأفريقيّة، وحتّى الولايات المتحدة الأمريكيّة الآن مع وحدة السّودان من أجل مصلحة شركات البترول، كما لا يفيد مصر فصل الجنوب ويهمّها السّودان ككلّ، ولها مصالح أكثر بشمال السّودان، حيث تجمّع المياه وانبساط الأرض.
- أن يحدث صوملة للسّودان.

وهذه السّيناريوهات مرتبطة بما سيتّخذ من قرارات في الشّهور القليلة القادمة.

رئيس حزب الأمّة السّودانيّ يدعو لميثاق ثقافيّ لجميع الطّوائف شامل في السّودان.

دعا الصّادق المهدي رئيس حزب الأمّة السّودانيّ إلى ميثاق ثقافيٍّ يضمّ العرب والنّوبة والبجا والزّنوج في السّودان، مشيرًا إلى وجود خطاب جهوي جديد في

السّودان، وأنّ اتّفاق السّلام السّودانيّ اهتمّ بتقسيم الثّروة والسّلطة أكثر من التّوفيق بين الوحدة والتّنوّع الثّقافيّ السّودانيّ.

وأكّد الصّادق المهدي في مؤتمر صحفيّ بالقاهرة أمس على أهميّة المؤتمر الدّستوريّ الجامع قائلًا: إنَّ كلّ اتفاقات السّلام بأفريقيا انطلقت من خلال مؤتمر قوميّ، فالتملّك القوميّ هو شرط من شروط الاتفاق والتّصديق عليه لابدّ أن يتمّ عبر ملتقى جامع، وهذا الاتفاق أهمل نقاطًا كثيرة من أهمّها عدم إدخال المياه في تقسيم الثّروة، رغم أنّها شيء مهمّ للغاية، وخصوصًا لدول حوض النّيل وفي داخل السّودان؛ فهي غير موزّعة بالعدل على مناطق السّودان المختلفة.

كما أنَّ الدّيمقراطيَّة في الاتفاق موضوعة بشكل هشٍّ؛ ولذا نحتاج إلى صيغة قويَّة على أساس حماية الحريَّات العامَّة وقوميّة المؤسّسات المدنيّة والنّظاميّة للدّولة وتحديد موعد الانتخابات، وحول قرار مجلس الأمن رقم 1593 قال: إنَّ هذا القرار لم يأتِ من فراغ لأنَّ الحكومة السّودانيَّة رحّبت بلجنة تقصّي الحقائق، وحزب الأمّة أيّد هذا القرار من منطلق تأييدنا وجود محكمة دوليَّة جنائيَّة تبت في جرائم الحرب والجرائم الإنسانيَّة، وأنا طالبت بتصادق السّودان على المحكمة الجنائيَّة الدولية بعد أن وقعت عليها، وفي رأيي أنَّ القرارين 1590، 1591 أخطر على السّياسة السّودانيَّة من القرار 1593 ؛ لأنّه يؤدِّي إلي وجود قوَّات أجنبيَّة في مناطق كثيرة بالسّودان ويفرض عقوبات فوريّة.

وحول القمّة االسّداسيَّة المزمع عقدها بمصر بشأن دارفور قال: نحن نرحِّب بمثل هذه القمم وإن كانت تجامل الحكومة السّودانيَّة، وقد نبَّهنا إلى خطورة هذه المجاملة كلٌّ من الاتحاد الأفريقيّ، وجامعة الدّول العربيَّة في قراراتها.

وحول فتور العلاقات بين حزب الأمّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان قال: نحن أوّل مَن وقع معهم اتفاقيّة سلام من قبل، ولكن الآن نطالب الحركة أن توضّح رؤيتها حول الدّيمقراطيّة وأنّ عوامل التّقارب بيننا سوف تقوى.

وحول اشتراك حزب الأمّة في لجنة الدّستور قال: إذا تمت بنفس نسبة الـ ٪14 للقوى الأخرى فنحن غير مستعدّين للاشتراك فيها، أمّا إذا تمّ تعديل نسب المشاركة فسوف نشارك.

وزير الإعلام والاتصالات السّوداني:

مَن يمتنع عن المشاركة في صياغة الدّستور الجديد فلن يشارك في المرحلة الانتقاليّة

أكّدَ وزير الإعلام والاتصالات السّوداني عبد الباسط سبدرات أنّ الجانب الحكومي حريص تمامًا على أن يشارك التّجمّع وكلّ القوى السّياسيّة الأخرى في لجنة الدّستور؛ لأنّ مَن وافق على اتفاقات السّلام يجب عليه أن يوافق على الدّستور الانتقاليّ.

وأوضحَ الوزير السّودانيّ أنّ مَن لم يوافق على الدّستور ليس من حقّه المشاركة في العمل السّياسيّ إبّان الفترة الانتقاليّة؛ لأنّ هذا الدّستور خاص بهذه الفترة وتنظيم العمل فيها، ولجنة الدّستور تسير في طريقها الآن... مؤكّدًا أنّ الباب لن يغلق أمام قوى سياسيّة تريد أن تلحق بالرّكب.

جاءَ ذلك في تصريح خاص... وفي سياق متّصل أعلن وزير الإعلام والاتصالات السّوداني بالقاهرة عن ترحيب بلاده بأي جهد يعيد العلاقات المتوتّرة بين السّودان وإريتريا إلى طبيعتها. وقال في المؤتمر الذي عقده بمقر السّفارة السّودانيّة على هامش مشاركته في اجتماعات وزراء الاتصال العرب أنّ أسمرة واحدة من جيران الخرطوم، وتجمعنا حدود مشتركة طولها 600 كيلو متر،

وتوجد قبائل مشتركة تعيش عبر هذه الحدود، وقد فرّقت بين الدّولتين السّياسة ونرغب أن تجمعنا أيضًا السّياسة.

وأضاف أنّنا في السّودان نرحّب بأي جهد يعيد العلاقة مع إريتريا، خاصّة أنّ علاقات الخرطوم مع جميع جيرانها ممتازة، ونريد أن تكون علاقاتنا مع أسمرة أيضًا ممتازة.

ورفض الوزير السّوداني التّحدّث عما وصلت إليه الوساطة المصريّة بين الدّولتين، وقال إنّ هذا قد يفسد الأمور الجارية، وكشف سبدرات عن وجود اتفاق بين النّائب الأوّل للرّئيس السّودانيّ مصطفى عثمان إسماعيل ورئيس الحركة الشّعبيّة بجنوب السّودان جون قرنق ورئيس التّجمّع الدّيمقراطي السّودانيّ المعارض عثمان الميرغني على عقد لقاء في مصر قبيل القمّة الخماسيّة التي ستجمع قادة مصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والسّودان بخصوص مشكلة دارفور والمقرّر عقدها في شرم الشّيخ يومي 15 و 16 من هذا الشّهر.

وأوضح سبدرات أنّه سبقَ توقيع اتفاق بالفعل مع التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ، والأمر ينحصر في ظلّ الرّعاية المصريّة أيضًا على التّوصّل لآليّة تنفيذ لهذا الاتفاق... مبديًا استعداد الحكومة التّام للتّوصّل إلى اتّفاق حول النّقاط القليلة الباقية الخاصّة بأمور الوقت ومواعيد التّنفيذ، وقال إنّنا بالفعل على أعتاب التّوصّل للاتفاق على مشاركة التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ في المرحلة القادمة وصياغة الدّستور باعتباره واحدًا من القوى المؤثّرة على السّاحة السّودانيّة في ظلّ مساعي الحكومة للتّصالح مع كافّة القوى ولم شمل السّودانيين... مشددًا على أنّ الباب مفتوح أمام كلّ القوى السّياسيّة للمشاركة في المرحلة القادمة بالسّودان.

وأشارَ إلى جهود حكومته لعلاج مشكلة دارفور... وقال إنّنا نعمل على كافّة الأصعدة الدّاخليّة والخارجيّة عبر الوسائل السّياسيّة والقانونيّة والدّبلوماسيّة.

وقال لقد شكّلت الحكومة ثلاث لجان، اثنتين، منها قضائيتين، إحداها للتّحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم في دارفور وتعويض المتضرّرين والثّانية إداريّة لتحديد مسارات الرّعاة وحدود ملكيّة الأراضي ومراكز وآبار المياه لنزع أسباب النّزاع.

وأضاف أنّ حكومته نجحت في تحقيق المصالحة بين كثير من القبائل في أقاليم دارفور الثّلاثة خاصّة الموجود فيه التّمرّد بشمال دارفور، مشيرًا إلى وجود زعماء القبائل حاليًا في ليبيا للقاء الزّعيم الليبي معمّر القذّافي. وأوضح أنّ نجاح جهود المصالحة بين القبائل ودفع الدّية والتّعويضات للمتضررين أدّى إلى سقوط كثير من الجرائم من قبل الملاحقين الوارد أسماؤهم في قرار مجلس الأمن الأخير الخاص بدارفور والذي تتعامل معه الحكومة قانونيًّا بشكل كامل رغم موقفها السّياسيّ تجاهه.

وذكَر سبدرات أنّ مشكلة دارفور ضغت على تنفيذ اتفاق نيفاشا بين الخرطوم والحركة الشّعبيّة، وقال إنّه رغم انقضاء 4 أشهر على توقيع الاتّفاقيّة إلّا أنّ الحكومة مصمّمة على تنفيذ جميع البنود الواردة فيها وتشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة ذات القاعدة العريضة قبل انتهاء فترة الشّهور السّتّة التّمهيديَّة في 9 يوليو القادم، منوّهًا بحرص الحكومة والجبهة على مشاركة كافّة القوى السّودانيّة في صياغة الدّستور الجديد للبلاد وبدء تنفيذ المرحلة الانتقاليَّة التي مدّتها 6 سنوات.

وزير الزّراعة السّودانيّ ومسئول الدّائرة السّياسيّة للحزب الحاكم

العلاقات السّعوديّة- السّودانية عميقة وتشهد تطوّرًا مستمرًا

للملكة دورها الكبير في حلّ مشاكل السّودان

أشاد الدّكتور مجذوب الخليفة وزير الزّراعة السّوداني والمسئول السّياسي للحزب الحاكم ورئيس الجانب الحكومي في ملف دارفور بأبوجا بقوّة ومتانة العلاقات السّعودية السّودانيَّة وقال: إنّها تسير إلى الأفضل برعاية كلٍّ من خادم

الحرمين الشّريفين الملك فهد والرَّئيس عمر البشير وأنّ المملكة العربيَّة السّعوديَّة لها دور فاعل في صندوق إعمار الجنوب وإسهامات كبيرة في مشروعات البنية التّحتيَّة التي تقوم بها الصّناديق العربيَّة بالسّودان.

وحول الملف السّوداني وأبرز قضايا وآفاق الحلول المقترحة بشأنها التقيت د. مجذوب الخليفة وكان الحوار التَّالي:

-هل هناك مشاكل تعترض صياغة الدّستور بعد توقيع اتفاق السّلام؟

-إنَّ السّودان دخلَ مرحلة جديدة الآن بعد توقيع اتفاق السّلام وإن لجنة الدّستور بدأت اجتماعاتها للصّياغة وللتّوفيق بين دستور 1998 والدّستور الانتقاليّ القادم، وأنّه من المتوقّع الانتهاء من أعمال اللجنة ما بين 6 :4 أسابيع، وأنّ هذا الدّستور سيكون أساسًا في وضع الدّستور النّهائي، وأنّ إقامة مؤتمر دستوريّ قوميّ ليس واردًا الآن لأنَّ مثل هذا المؤتمر يُقام عندما لا توجد مؤسّسات دستوريَّة بالبلاد، ولكن في حالة السّودان سوف يتمّ إجازة الدّستور الانتقاليّ من المجلس الوطنيّ(البرلمان) ومجلس الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان، ومع ذلك فنحن نسعى إلى الإجماع الوطنيّ، وفي هذا الإطار التقينا بحزب الأمّة الذي يطالب بإجازة الدّستور بالإجماع، وقد قدّمنا له طرحًا يتدارسه الآن، أمّا التّجمّع الوطنيّ وسكرتاريته بالدَّاخل أجمع ووافق على الحضور في لجنة الدّستور، ولكن لديهم مشاورات مع رئيس التّجمّع محمّد عثمان الميرغني الذي يقوم بالتّرتيب لذلك مع اتفاق القاهرة، والحزب الاتحادي معظمهم أيضًا موافقون على لجنة الدّستور وحزب المؤتمر الشّعبي لم يعلنوا بعد عدم مشاركتهم قطعيًّا في لجنة الدّستور، وهناك بداية حوار بين الحزب الحاكم وحزب المؤتمر الشّعبيّ بشكل عام كلّ الأحزاب السّودانية أمّنت على السّلام، وبالتّالي هي أمّنت على الدّستور فمن غير المنطقي أن يعترض على التّكييف مع القانون للاتفاق بعد تأييده، وهناك 117

حزبًا مسجّلًا يشارك الآن في اللجنة القوميّة للدّستور، وقد بدأت مسيرة الدّستور بحضور دوليٍّ بارز وحضور كبير لمنظّمات المجتمع المدنيّ السّودانيّ؛ لأنَّ الدّستور لن يكون مرهونًا لأي جهة أيًّا كانت، ومع ذلك جعلنا الباب مفتوحًا لمن يريد أن يلحق بنا.

-وماذا عن اتفاق القاهرة ومستجدّات الأحداث في دارفور؟

-ليس هناك تحديد قطعيّ لموعد الجولة القادمة للمفاوضات، الحكومة مستعدّة للتّوقيع النّهائيّ ولم يتبقّ سوى مشكلة القوّات العسكريّة للتّجمع، وسوف تحل المفاوضات القادمة التي من المتوقّع أن تكون خلال أيّام. أمّا عن دارفور فقد أعلن وفد الاتحاد الأفريقيّ أنّ السّودان أوفى بالتزاماته وهيّأ المناخ للتّعايش السّلميّ وتمّ مناقشة الرّؤية السّياسيّة للجولة القادمة التي ستتبعها لجنة الأمن ومؤتمر أبناء دارفور، وأكّدنا أنّنا مستعدّون للحوار مع الحركات المسلّحة في أيّ وقت، وقد بدأ الوفد اتّصالاته مع الحركات المسلّحة التي أصبحت الآن منقسمة ومتشقّقة، وسوف يعود الوفد في الأسبوع القادم لتحديد موعد المفاوضات القادمة.

-وما رأيك في قرارات مجلس الأمن حول دارفور؟

-هذه القرارات تعتبر جزءًا من المعايير الأحاديّة الجانب، وبالنّسبة لنا مرفوضة ومرفوض إشهار سلاح العقوبات، والشّعب السّودانيّ له أربعة مواقف في هذا الموضوع هي التّعبئة العامّة والمسار القانونيّ الذي سنحاكم في إطارها محاكمات عاجلة داخل السّودان، وهناك مسارات المصالحات الوطنيّة الدّاخلية ومسار عقد مؤتمر عام لأبناء دارفور.

وفي المسار الدّوليّ مؤتمر جنيف الأخير رفض إدانة السّودان، وقد رفضَ الاتحاد الأفريقيّ أيضًا قرار مجلس الأمن رقم1593 ، وقد هدّد هذا القرار المفاوضات

وأرسل رسالة خاطئة للمتمرّدين، وهذا القرار ولد أساسًا ضعيفًا، ونحن نسير في كافّة المسارات لإفراغ القرار من مضمونه، وقضيّة دارفور سنتجاوزها قبل الـ 12 شهرًا المحدّدة لإعطاء فرصة لدور الاتحاد الأفريقيّ لحلّ القضيّة.

-كيف ترى العلاقة مع إريتريا وتشاد وتركيا؟

-العلاقة مع أسمرة بصراحة معقّدة، فهي تعوق دور القاهرة في الوفاق بين التّجمّع والحكومة السّودانيّة وإن كانت هناك مبادرة الرّئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح التي تمّ طرحها بقمّة صنعاء للمصالحة بيننا وبين إريتريا، وقد وافقنا عليها مبدئيًّا، وأمّا ما يُقال حول لقاء ثلاثي بالقاهرة بين الرَّئيس البشير والرَّئيس أفورقي والرَّئيس الأسبق مبارك فهي أقاويل سياسيَّة، أمَّا تشاد فأزمتها انتهت تمامًا، والتي قامت لتواجد بعض المعارضين التّشاديين على الحدود بين البلدين، وهم لا يملكون سلاحًا ولهم آراؤهم الخاصّة فقط، وفيما يخصّ تركيا وإسرائيل ليس للسّودان أي صلة بذلك، وإنّنا ملتزمون بقرارات الجامعة العربيّة وملتزمون بما رفعه ولي العهد السّعوديّ الأمير عبد الله بن عبد العزيز في قمّة لبنان حول القضيَّة الفلسطينيَّة، وحول التّعاون مع المخابرات الأمريكيَّة نفى الدّكتور مجذوب الخليفة أيَّ تعاون أو صفقة مع المخابرات الأمريكيّة أو غيرها، وإنّ الاتصالات والتّعاون مع الولايات المتحدة تقوم بها السّودان بصورة كبيرة من أجل مصلحة المنطقة العربية، وإن كان لنا تعاون فلنا أيضًا مشاكل مع الولايات المتحدة.

الوفد الإريتري يلتقي بالتّجمّع الوطنيّ السّودانيّ ورئيسه بالقاهرة

وزير الخارجيّة الإريتري: هناك وساطات لحلّ القضايا العالقة بين السّودان وإريتريا

أكّد وزير الشئون الخارجيّة الإريتري علي السيد عبد الله أنّ هناك وساطات عديدة لحلّ القضايا العالقة بين السّودان وإريتري، وقد أخطرناهم أنّ هناك إشكاليّات كثيرة داخل السودان ولابدّ من حلّها أوّلًا.

وأوضحَ الوزير الإريتري أنّ بلاده مستعدّة لإيجاد حلول لهذه المشكلات بالتّعاون مع مصر واليمن وغيرهما... وأضاف: قريبًا ستكون هناك حكومة جديدة بالسّودان وستحتاج إلى دعم دوليّ ودعم دول الجوار، ونحن في هذا الاتجاه نسير، وجئنا إلى مصر في هذا الإطار، وأشار إلى أنّ بلاده وقفت إلى جانب حكومة الإنقاذ السّودانيّة في بداية حكمها، لكن بعد ذلك اكتشفنا أنّهم يريدون تغيير الحكم في إريتريا وينظرون إلينا كدولة صغيرة يستطيعون تشكيلها.

ومن جانب آخر علمت أنّ الوفد الإريتري التقى محمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع الوطنيّ السّوداني، وفي النّدوة التي أقامها معهد البحوث والدّراسات الإفريقيّة مساء أوّل أمس قال وزير الخارجيّة الإريتريّ: إنّ علاقتنا مع السّودان كشعب علاقات قويّة... علاقات دم وثقافة ودين، وسنعمل على تعزيز هذه العلاقة... أمّا العلاقات السّياسيّة فهي متقلّبة، خاصّة بعد ظهور الحركة الإسلاميّة بالسّودان ومحاولة تنفيذ مشروعها الحضاريّ ونقله إلى إريتريا، فهذا سبّب لنا مشاكل كثيرة، وإنّ المشكلة الأساسيّة للسّودان هي التّهميش الموروث ببلادهم، ومع ذلك فنحن نؤيّد اتفاقات السّلام التي عقدت بنيفاشا، ونسعى أيضًا إلى دفع الحلول لك مشاكل السّودان سواء في شرقه أو في المناطق الأخرى، ولنا أيضًا علاقة جيّدة مع قوى المعارضة السّودانيّة، وقد ساعدنا ودفعنا التّجمع الوطنيّ السّودانيّ في اتجاه مفاوضات القاهرة، وبعد أن تستقر السّودان نأمل أن نكوّن معها واقعًا جميلًا بمنطقة القرن الأفريقيّ.

وحول موقف إريتريا من الانضمام لجامعة الدّول العربيّة قال: نحن لدينا علاقات جيّدة مع الجامعة العربيّة، وعندما جاء الرّئيس أسياسي فورقي إلى القاهرة تحدَّث مع الأمين العام للجامعة حول تطوير آليات الجامعة، فنحن نريد للجامعة العربية آليّة قويّة تؤثّر على ما تتخذه من قرارات... وتناقش معها أيضًا على وجود مراقب إريتري بالجامعة كما أنَّ هويّتنا العربيَّة ثابتة ومتى ما تكون مؤسّسات الدّولة كاملة بإريتريا سننضم إلى الجامعة العربيّة، فنحن الآن في حالة اللاسلم واللاحرب مع دولة إثيوبيا، وهذا يؤثّر في قرارنا السّياسيّ للانضمام للجامعة.

وحول موقف إريتريا من القضيَّة الفلسطينيَّة والعلاقات مع إسرائيل قال: أثناء فترة الكفاح المسلّح بإريتريا وفلسطين كان لنا تعاون مع حركة فتح الفلسطينيّة، وأنا كنت ضمن صفوف حركة فتح، وهناك كثير من الإريتريين استشهدوا في سبيل القضيَّة الفلسطينيَّة، وهذا الموقف لا يمكن أن يتغير ولابدّ من دولة مستقلّة وليس على حساب الآخرين، ونحن كشعب مناضل لا يمكن أن نقف ضدّ نضال فلسطين، ولكن هناك مرارات لإريتريا من قبل الفلسطينيين لوقوفهم مع إثيوبيا في عهد نجستو ضدّ إريتريا، وأنّه لا توجد قواعد عسكريَّة أو أمنيَّة لإسرائيل بإريتريا وعلاقتنا معها من أجل التّوازن في المنطقة لأنّ إثيوبيا لديها علاقات قديمة مع إسرائيل، فهذه العلاقات ليست لضرب الأمن القوميّ العربيّ كما يُقال.

وحول الخلافات مع الاتحاد الأفريقيّ قال: ترجع هذه الخلافات إلى عدم صدور أي بيان من الاتحاد الأفريقيّ حول رفض إثيوبيا لتنفيذ القرار الدّولي لعام 2002م الخاص بترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بطول 1000 كم؛ ولذا قمنا بسحب سفيرنا الموجود بإثيوبيا، وكنّا نتمنّى أن يحدث تغيير جذريّ في الاتحاد

الأفريقيّ عن منظّمة الوحدة الأفريقيَّة، والتي لم تلعب أيَّ دور في حلّ مشكلتنا مع إثيوبيا مع أنّها كانت الضّامن لتنفيذ الاتفاقيَّة الشّاملة التي أبرمت بالجزائر في ديسمبر2000م لوقف الحرب بيننا وبين إثيوبيا، والآن مؤسّسات الاتّحاد الأفريقيّ ما زالت تحبو وتحتاج لعمل دءوب من كلّ الدّول الأفريقيّة ليكون لها الدّور الأساسي في حلّ مشاكل القارة الأفريقيّة... ولنا أيضًا مأخذ على وجود مقر الاتّحاد الأفريقيّ بأثيوبيا والتي لا تحترم القرارات الدّوليّة.

مصطفى إسماعيل مستشار الرَّئيس السّودانيّ للشّئون الخارجيَّة:

الانتخابات الرّئاسيَّة المبكّرة بالسّودان محاولة لإيجاد إجماع وطنيّ ضدّ التّدخّل الأجنبيّ

أكّد الدّكتور مصطفى إسماعيل مستشار الرَّئيس السّودانيّ للشّئون الخارجيَّة على أنَّ القمَّة الثّلاثيَّة بين الرؤساء مبارك والبشير والقذّافي ستعقد بالقاهرة قريبًا بعد انتهاء الرَّئيس مبارك من جولته الأوروبيَّة مباشرة وقبل انعقاد القمّة العربية يومي 28 و 29 مارس الجاري بالخرطوم.

جاء ذلك في المحاضرة التي ألقاها بوكالة أنباء الشَّرق الأوسط بالقاهرة الثلاثاء الماضي تحت عنوان الأمن القوميّ العربيّ والدّور المرتجى من قمّة الخرطوم، وردًّا على سؤال حول أهميّة الانتخابات الرّئاسيَّة المبكّرة بالسّودان قال: موضوع الانتخابات الرّئاسيَّة تمَّ طرحه الآن في محاولة لإيجاد إجماع حول التّدخّل الأجنبيّ بالسّودان والبرلمان السّودانيّ هو الذي قام بطرحه، ثمَّ تبنّته الحكومة، خاصَّة أنّ هناك حزبين سودانيين يؤيّدان التّدخّل الأجنبيّ، فهي دعوة من أجل التّأكّد من وقوف الشّعب السّوداني ضدّ هذا التّدخّل فليست هناك أولويَّة للانتخابات الآن، ولكن لو اضطررنا سندخل فيها.

وأضاف قائلًا: كما أنَّ الدّبلوماسيّة السّودانيّة تحاول عدم المناطحة مع المجتمع الدّولي، ونعالج ذلك عن طريق إيقاف صدور القرار نفسه في اجتماعات مجلس السّلم والأمن الأفريقيّ.

وحول وجود قوَّات دوليَّة بالفعل في جنوب السّودان قال: نحن لا نرضى بوجود هذه القوّات وإنَّما تمّ ذلك في اتفاق نيفاشا لإصرار الطّرف الآخر عليها أيّ الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وأنّ محاولات التّدخّل بالسّودان تعد ضعفًا للأمن القوميّ العربيّ وحول الحوار السّودانيّ قال: نحن ماضون في حوار يجمع كلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة على ثلاث مستويات، الأوّل عبارة عن لقاءات ثنائيَّة، وفي هذا الإطار التقينا مع الحركة الشّعبيّة وأحزاب الحكومة)، التّوالي (وأحزاب المعارضة والثّانية محاولة توحيد الرّؤية ما بين أحزاب حكومة الوحدة الوطنيّة التي تضمّ 13 حزبًا سودانيًّا، والمستوى الثَّالث سيُعقَد فيه مؤتمر لكلّ القوى السّياسيّة بوجود رئيس الجمهوريَّة، وسيتم فيه طرح كلّ الموضوعات والمشكلات، وقد تمّ تسجيل حوالي 8 موضوعات حتّى الآن، وفي النّهاية سيكون لدينا ميثاق واحد متّفق عليه به كلّ الثّوابت الوطنيّة، ونحن الآن في المستوى الثَّاني، حيث تلتقي قيادات حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم مع قيادات الأحزاب السّودانيّة الأخرى، وسننتهي منه خلال أسبوع.

وحول قمّة الخرطوم العربيّة قال: الاستعدادت الإجرائيَّة للقمَّة قد اكتملت واتفقنا على عدم طرح الكلمات الطويلة، وإنّما جلسة افتتاحيَّة لكلمات موجزة لرئيس القمّة الحالية والماضية والأمين العام للجامعة العربيَّة وأمناء المؤتمر الإسلاميّ والاتحاد الأفريقيّ والأمم المتحدة ومفوّض الاتحاد الأوروبيّ وأهمّ موضوعات أجندة القمَّة هي البحث العلميّ والتّكنولوجيا والنّزاعات العربيّة والتّعاون الأفريقيّ، كما ستسعى قمّة الخرطوم لتوفير الدَّعم الفلسطينيّ) حوالي 120 مليون دولار (والتّأكيد على ديناميكيّة الصّمود الفلسطينيّ.

وحول دور قمّة الخرطوم في مواجهة تحديات الأمن القوميّ العربيّ قال: لا نستطيع الدّخول في عمل عربيّ كبير الإرادة فيه غير متوفّرة، ولكن سنركّز في القمّة على المحافظة على ما تبقّى من مؤسّسات ووضع خطّة توازن ما بين الأمن القطريّ والأمن القوميّ والعمل على استعادة الثّقة المفقودة بين الدّول العربيّة، وإزالة الشّكوك حول العمل العربيّ المشترك ومناقشة العلاقات العربيّة الأفريقيَّة كأحد مهدّدات الأمن القوميّ العربيّ، وستعقد ندوة بالخرطوم في هذا الجانب قبل القمّة مباشرة والنّظر إلى آليّة الدّفاع العربيّ بجديّة، والسّودان يشكّل البوّابة الجنوبيَّة للأمن القوميّ العربيّ، وعلينا إبراز دوره في هذا المجال، وأيضًا في مجال الأمن وتطوير الخطاب الدّينيّ وتبنّي خطّة محكمة للتّعامل مع المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة، فلابدّ من استراتيجيَّة عربيَّة موحّدة في هذا الجانب.

تُعْقَد بالقاهرة تحت رعاية مصريَّة الجولة الثَّالثة بين الحكومة السّودانيَّة والتّجمّع الوطنيّ الأحد المقبل.

تبدأ بالقاهرة يوم الأحد 12 يونيو الجاري جولة المفاوضات الثَّالثة بين التَّجمّع الوطنيّ السّودانيّ المعارض والحكومة السّودانيّة على أن يعقب ذلك اجتماع ثلاثيّ يجمع كلًّا من علي عثمان طه النَّائب الأوّل للرّئيس السّودانيّ وجون قرنق زعيم الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان ومحمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع الوطنيّ، يتمّ بعده التّوقيع النّهائيّ على اتفاق القاهرة في احتفال رسميّ تحت رعاية مصر.

وكانت هذه الجولة قد تأخّر انعقادها أكثر من مرَّة بعد أن تمت الجولتان الأولى والثَّانية بوضع أجندة للمفاوضات على أساس مرجعيّة اتّفاق جدّة الإطاري وبروتوكلات نيفاشا... وفي الجولتين السَّابقتين تمّ إنجاز ٧٠٪ من القضايا وتبقّى القليل الذي يدور حوله خلافات حول أوضاع قوّات الشَّرق للتّجمّع الوطني وآليّات تنفيذ الاتفاق... وقد تمَّ تكوين لجنتين لحلّ هذه المشاكل مكوّنة من خمسة أعضاء لكلّ جانب. إلى ذلك فرغت لجنتا التّجمّع من أعمالها وأطروحاتها

وأصبحت جاهزة، حيث طالب التّجمّع بتوفيق أوضاع قوّات الشّرق أسوة بما تمَّ في جبال النّوبة والنّيل الأزرق.

وأكّدت أطروحات التّجمّع أنّه لن يتنازل عن ثوابته وسيضع كلّ تفاصيل وملاحق الاتفاق على المنصّة بشهود عدّة دول. وتركّز بنود اتّفاق القاهرة على استعادة الدّيمقراطيّة في السّودان خاصّة فيما يتعلّق بالقضايا الدّستوريّة والحقوقيّة والقضائيّة، إضافة إلى هياكل الحكومة وقضيّة الانتخابات وتحقيق اللامركزيّة وقوميّة الخدمة المدنيّة... إلى ذلك ربط التّجمّع الوطنيّ اشتراكه في الدّستور الانتقالي بما سيتمّ إحرازه من تقدّم في اتفاق القاهرة.

أسمرة تسعى لتقريب وجهات النَّظر عبر مفاوضات سرّيّة

مخاوف في الشَّارع السّودانيّ من فشل مفاوضات الحكومة مع جبهة الشَّرق

بعيدًا عن وسائل الإعلام بدأت في العاصمة الإريتريَّة أسمرة خلال الأسبوع المنصرم مفاوضات الحكومة وجبهة الشّرق السّودانيّة من أجل إنهاء حالة التوتّر في منطقة شرق السّودان.

رأس الجانب الحكومي الدّكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرّئيس السّودانيّ للشّئون الخارجيَّة، الذي فوّض تفويضًا كاملًا من قبل الحكومة للوصول إلى اتفاق ويرأس جبهة الشّرق موسى محمّد أحمد ورئيس مؤتمر البجا، وقد لعبت إريتريا دورًا أساسيًّا لعقد هذه المفاوضات ببلادها.

وقد سبقَ المفاوضات لقاء قمّة بين الرّئيس الإريتري أفورقي والرّئيس السّودانيّ عمر البشير بالخرطوم أكّد على ضرورة الوصول إلى حلٍّ سريع بشأن ملف الشَّرق، وأنّ الدّور الإريتري فيه سيكون في إطار تقريب وجهات النّظر بين الطّرفين لدعم التّوصّل إلى حلول.

وكان محمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع الوطنيّ والحزب الاتحاديّ السّودانيّ قد بذل مجهودًا كبيرًا من أجل التقاء الرّئيسين، لكن رغم ذلك فإنّ جبهة الشّرق لا تريد للحزب الاتحادي أن يمثّل في المفاوضات الحالية متجاهلين بذلك النّفوذ

التّاريخيّ للختميّة والحزب الاتحادي في شرق السّودان معلّلين ذلك بأنّه قد تمّ فصل قضيّة الشّرق في منبر منفصل إبّان مفاوضات اتّفاق القاهرة بين الحكومة والتّجمّع الوطني الذي تعد جبهة الشّرق أحد فصائله الأساسيّة.

وزير خارجيّة السّودان لام أكول أكّد في تصريحات صحفيّة أنّ إريتريا لها دور أساسيّ في قضيّة الشّرق لا يمكن تجاهله؛ ولذا تمّت المفاوضات بأسمرة مشيرًا إلى أنّ ليبيا لعبت أيضًا دورًا كبيرًا في التقاء الوفد الحكوميّ مع وفد جبهة الشّرق، وقال إنّ سليمان الشّحوميّ متواجد الآن بإريتريا لاستكمال الدّور الليبي، لكنّ موسى محمّد أحمد رئيس جبهة الشّرق أكّد أنّه قد تمّ رفض الدّور الليبيّ في ملف الشّرق، وتمّ تحويله إلى إريتريا بعد أن قامت ليبيا بإمالة مبارك سليم الأمين العام لجبهة الشّرق وقائد الأسود الحرّة ودفعه للتّوقيع على اتّفاق مع الحكومة دون علم جبهة الشّرق، ومع ذلك فإنّ المفاوضات بأسمرة تشهد حضورًا مكثّفًا ليبيًّا بقيادة السّفير سليمان الشّحومي.

وأكّد مصدر مطّلع في تصريحات خاصّة بمؤتمر البجا حول المفاوضات الحالية بأسمراء بأنّ إريتريا لن تضغط على جبهة الشّرق لتّوقيع الاتفاق دون الرّضا عنه، وإذا قامت قيادات جبهة الشَّرق المفاوضة بذلك، فسوف يتمّ تجاوزهم من قبل الجميع، خاصّة أنّ جبهة الشّرق لها قاعدة عريضة في الدَّاخل، وفي الخارج يتمّ الرّجوع إليها في كلّ كبيرة وصغيرة، كما أنّ أجندتنا واضحة، وقبل بداية المفاوضات اتفقت الحكومة مع جبهة الشّرق على ستّ نقاط منها: أن يمثّل رؤساء الوفد الحكوميّ ووفد جبهة الشّرق على أعلى مستوى، ومع ذلك فإنّ الحكومة جعلت الدّكتور مصطفى عثمان إسماعيل رئيسًا للوفد الحكوميّ، ولذا اعترضت بعض القيادات في جبهة الشّرق عليه، وبالنّسبة لتقسيم الثّروة فلم تحدّد جبهة الشّرق نسبة معيّنة، فهذا خاضع للتّفاوض، وفيما يخصّ تمثيل الحزب الاتحاديّ بقيادة الميرغني في المفاوضات، فعليهم أن يذهبوا مع الوفد الحكوميّ على أساس أنّهم جزء من حكومة الوحدة الوطنيّة ونحن منبر منفصل.

الاتحاديّ: (السّودانيّ يطالب بإيجاد حدٍّ أدنى للوحدة الوطنيّة بين الأحزاب)

طالب الحزب الاتحاديّ السّودانيّ كافّة الأحزاب والجماعات السّياسيَّة في السّودان بالعمل بجدّيَّة على إيجاد حدٍّ أدنى للوحدة الوطنيَّة بين الأحزاب بمختلف أطيافها بهدف وقف الصّراعات المحتدمة بين الجميع.

وكلّف الحزب في اجتماع مكتبه السّياسيّ بالقاهرة لجنة من قياداته للتّقريب بين وجهات النّظر بين الحركات المسلّحة في دارفور، وأكّد الحزب في بيان له بحضور رئيسه محمّد عثمان الميرغني على أنّه مبدأ تعويض المتضرّرين أوّلًا، أمّا بخصوص قضيّة شرق السّودان فقد اعتبرها الحزب أنّها أزمة تنمية، وعليه فإنّه طالب بمزيد من المشروعات الاستراتيجيَّة هناك.

ونفى قيادي بالحزب وجود تحالف مع حزب المؤتمر الحاكم في السّودان أو غيره، وقال إنّ الحديث عن الانتخابات سابق لأوانه، خاصّة مع وجود قلاقل في البلاد كان المكتب السّياسيّ للحزب الاتحاديّ السّودانيّ قد عقد اجتماعه السّنويّ بمصر لمدّة ثلاثة أيّام، حيث ناقش الاجتماع عددًا من القضايا المتعلّقة بالشَّأن الدَّاخليّ في السّودان.

كما تطرّق إلى الأوضاع العربيّة، وأكّد الاجتماع وقوف الحزب إلى جانب القضايا العربيَّة في العراق وفلسطين ولبنان والصّومال. وأشار قياديٌّ في الحزب إلى أنَّ قضيّة عودة الميرغني إلى الخرطوم مازالت غير محسوبة، خاصّة أنّ هناك مخاطر أمنيَّة حال رجوعه بطريقة غير محسوبة، وأضاف أنَّ الميرغني مازال يلعب دورًا محوريًّا في قضيّة السّودان وهو في الخارج.

نائب رئيس الحزب الاتحاديّ السّودانيّ يتحدَّث

علي محمود حسنين: لا نقبل بانفصال الجنوب مهما كانت الأسباب

أكّد الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ السّودانيّ أنّه لم يقبل بانفصال الجنوب، مهما كانت الأسباب في إطار مفهومه لحقّ تقرير المصير لأهل الجنوب، وبأنّه يدعم الوحدة وليس الانفصال. وقد دعا السّيّد محمّد عثمان الميرغني رئيس الحزب إلى

إقامة ملتقى للحوار الوطنيّ برعاية مصر على غرار مؤتمر المصالحة الفلسطينيّة بمشاركة دول الجوار هي إريتريا والسّعوديّة وليبيا، وبمشاركة كلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة، وحمل الحزب الاتحاديّ شريكي الحكم المسئوليّة الأكبر في انفصال الجنوب، خاصّة حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، باعتباره المسبّب الرّئيسيّ لما يحدث من أزمات السّودان، خاصّة ما يحدث من نزاعات قبليّة في الآونة الأخيرة بجنوب السّودان.

وفي حوار طويل أجريته مع علي محمود حسنين نائب رئيس الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطي قال: إنّ جنوب مجتمع قبلي ولم يكن دولة أبدًا، ويسود فيه حكم القبليّة وتحدث دائمًا فيه خلافات حول المرعى والبقر، والآن تحدث فيه صراعات داخليّة دون مقدّمات وتشير الدّلائل إلى أنّ المؤتمر الوطنيّ الحاكم هو وراء كثير من الاشتباكات؛ ليدلّل للعالم أنّ الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان غير قادرة على فرض الأمن في الجنوب. وقد أكّدت قيادات الحركة الشّعبيّة على تورّط عناصر المؤتمر الوطنيّ في ذلك، ونحن لا نستبعد هذا الأمر لأنّه قبل اتفاق السّلام كانت الحكومة تستغلّ مجموعات جنوبيّة تحت اسم (القوّات الصّديقة) أو تحت اسم (قوّات الجنوب).

كما أنَّ الخزينة العامَّة في البلاد تعتمد على بترول الجنوب، وأكثر من 12.5 مليار جنيهًا من أصل 13.5 مليار جنيه هي موارد بتروليَّة، والخزينة لن تتحمّل انفصال الجنوب؛ لأنّ البترول سيذهب لصالح الجنوب، وهذا سيؤدّي إلى انهيار كامل للنّظام الاقتصاديّ السّودانيّ؛ ولذا فإنّ الحكومة تقوم بنشاطات تتّسم بالعنف تارة وبالتّباطؤ في تنفيذ اتفاق السّلام تارة أخرى، وفي خرقه تارة ثالثة لعلّها بذلك تحول دون انفصال الجنوب، وللآن لم تحدّد الحدود بين الشّمال والجنوب رغم أنّ مرجعيّة الحدود هي حدود 1956، ولكن تنزيل هذه الحدود لأرض الواقع لم يتم بعد، وهذه قنبلة موقوتة ستؤدّي إلى حرب وصراع في حالة انفصال الجنوب، كما لم تحدّد الحدود الجغرافيّة لمنطقة إبيي وفقًا لقرار هيئة التّحكيم

الدّوليّة، وهذا يعتبر نزاعًا مرجئًا سيؤدّي إلى صراع دمويّ، كما أقدمت الحكومة على إجازة قانون الأمن لعزل الحركة الشّعبيّة عن القوى السّياسيّة الشّماليّة، وهذا قانون قمعي لتحتفظ بالسّلطة قهرًا، كما أنّ هناك نزاعًا سيحدث داخل مفوضيّة ترسيم حدود إبيي؛ لأنَّ الحركة الشَّعبيَّة ترى القبيلة المسيريّة قبيلة رُحّل ولا يحقّ لها التّصويت حول إبيي، ولذلك ستحدث مواجهة دمويَّة وستزداد في حالة انفصال الجنوب، وهناك أيضًا مسألة ديون السّودان التي تقدَّر بـ 34 مليار دولار فمَن يتحمّلها، وهل للجنوب نصيب في تسديده وما هو الموقف أمام الدّائنين؟ والاتفاق على كلّ المشاكل سهل وميسور، أمّا بعد تقرير المصير فهو أمر عسير إذا لم يكن مستحيلًا، والانفصال بشكل عام سيؤدّي إلى تمزيق السّودان ونهج قد تسير عليه باقي الأقاليم، والجنوب لم يبدأ بمطالبته بالاستقلال، ولكنّه كان يطالب دائمًا بالعدالة إزاء التّهميش والظلم، ولكن أمام تعالي سلطة المؤتمر الوطنيّ تصاعدت مطالب الجنوب في حقّ تقرير المصير؛ لأنّهم لا يريدون أن يكونوا جزءًا من دولة تمارس عليهم الإقصاء، بل إنَّ تقرير المصير أصبح خطرًا كبيرًا، خاصّة أنّ باقي الأقاليم أيضًا تعاني من الظّلم أو التّهميش، وقد تسير على ذات النّحو ويصبح الجنوب المثال الذي يحتذى، ويتمزّق السّودان.

مواقف الأحزاب السّودانيّة:

وحول تنصّل الأحزاب السّودانيّة الأخرى من المسئوليّة لما يحدث في السّودان يقول حسنين: المسئول الأوّل هو المؤتمر الوطنيّ وانقلاب الإنقاذ المشئوم، الذي حلَّ على بلد موحّد خالٍ من الانفصالات، فقد قام باعتقال وتعذيب المواطنين، مما جعل كثيرًا من أبناء السّودان يهربون، وهاجر أكثر من 8 ملايين سودانيّ للخارج، وهذا الرّقم يمثّل حوالي ٢٥٪ من السّكّان، وبذلك فقدَ السّودان قدرات وكفاءات، بل وتشبّع هؤلاء بثقافات جديدة، وسيفقدون الهويّة والولاء،

والانقلابات العسكريّة مبتلى بها السّودان والأحزاب السّياسيّة لم تصل إلى السّلطة إلّا في فترات متقطّعة والدّيمقراطيّة تحتاج إلى النّموّ.

شريكا الحكم مسئولون عن أزمات السّودان والنّزاعات القبليّة الرّاهنة.

وكلّ الفترات الدّيمقراطيّة السّابقة كانت ضعيفة؛ فساعدَ ذلك على الانقلابات العسكريَّة، ومهمّة الأحزاب معروفة؛ فهي لها أفكار وبرامج لا تستطيع تنفيذها إلّا عبر السّلطة التي يريدون الوصول إليها عبر انتخابات نزيهة، كما أنّ السّودان فيه أميّة وقبليّة وطائفيّة، ومن الطّبيعي أن يكون أداء الأحزاب مرتبطًا بهذا الواقع؛ ولذا سوف تتحسَّن الدّيمقراطيّة بتحسّن حال الشّعب السّودانيّ، وللأسف مع وجود نظام شموليّ تعلو الأصوات القبليّة؛ فالنّظام الشّموليّ يعمل على تصنيف المجتمع، وعندما تأتي الدّيمقراطيّة علينا بالصّبر عليها؛ حتّى لا يأتي عسكري مجنون يقضي عليها، والدّليل على ذلك الآن السّودان في ظلّ حكومة الإنقاذ والمؤتمر الوطنيّ يعتبر الرَّابع في الفساد والدّولة الثّالثة في الفشل وانحطاط الحياة على مستوى العالم، وأعترف بأنَّ القوى السّياسيَّة الشَّماليَّة أصابها ما أصاب الإنقاذ في عدم الالتزام بالمواثيق والعهود؛ ولذا كان اجتماعنا في جوبا، واتفقنا على أنّه إذا لم تحلّ أزمة دارفور وأزمة القوانين الدّيمقراطيّة حتّى 30-11-2009م سوف نقاطع الانتخابات، وقد مرَّ الميعاد ولم تحل المشاكل، بل إنّ الحكومة أجازت قانون الأمن القمعيّ وسقطت كلّ المعايير وأحكام القانون ألقي بها في مزبلة التّاريخ، ورغم أنّ اتفاق جوبا كان مكتوبًا، ووقّعت عليه قيادات الأحزاب بطوعها وإراداتها، فكان لزامًا عليها مقاطعة الانتخابات، ولكن الآن يهرول البعض منهم إلى التسجيل للانتخابات.

لا للانتخابات المزوّرة

حول موقف الحزب الاتحاديّ من الانتخابات القادمة قال حسنين: طلبَ منّي التّرشيح لمنصب رئيس الجمهوريّة من قيادات وجماهير الحزب، ولكنّي رفضت ذلك لمعرفتي بنتيجة الانتخابات مسبقًا، وعلينا عدم الاشتراك في انتخابات

معروف أنّها ستكون مزوّرة؛ لأنّ حزب المؤتمر الوطنيّ لن يسمح بغير نتيجة واحدة، وهي بقاؤهم وبقاء البشير في السّلطة حماية لفسادهم وأموالهم ومصالحهم، وهذا النّظام أعطانا بروفة في انتخابات اتحادات الطّلّاب والأطبّاء والمحامين الأخيرة، فهو نظام له إمكانات الدّولة يوظّفها لنفسه ويصرف دون حساب وله ترسانة من القوانين القمعيّة، وعلى رأسها قانون الأمن يستخدمها ضدّ مَن يعمل ضدّهم وأيّ مشاركة منّا في الانتخابات القادمة ستعطي الشّرعيّة لهذا النّظام الفاسد؛ ولذا أناشد الشّعب السّودانيّ أن يقاطع الانتخابات حتّى لو وجد مرشح من حزبه السّياسي، وسوف نشكّل لجانًا في كلّ أقاليم السّودان لتنفيذ قرار المقاطعة، كما أدعو إخواننا العرب ألّا ينظروا للسّودان كعنوان فيتدافعوا دون وعي لإصدار قرارات التّأييد للحكومة والنّظام الحالي، فشعب السّودان الذي وقف مع العرب في كلّ قضيّة لهم لن يغفر لهم وقوفهم مع المستبدّين دون وعي.

أمّا مشكلة الحزب الاتحاديّ فتتلخّص في عدم انعقاد مؤتمره العام منذ أكثر من عشرين عامًا، ولأنّ هناك إدارة لم يجدّد لها الثّقة فقد برزت في داخله بعض التّباينات في المواقف مما جعل هناك إعاقة في سرعة القرارات وإصدار قرارات متعارضة، ونحن غير متخوّفين من ذلك طالما هناك توحّد في الرّؤى، ونحن نسعى الآن لتكوين لجنة تسيير تتكوّن من كلّ فصائل الحزب الدّيمقراطيّ لانعقاد المؤتمر العام لتسقط كلّ الرّايات ولتبقى راية الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ الوحيدة، خاصّة أنّ هناك مَن لن يقاطع الانتخابات من داخل الحزب الاتحاديّ ويهرول للتّسجيل، إمّا باتفاق مع المؤتمر الوطنيّ أو لحسابات خاطئة دون تأييد الجماهير الحزبيّة، ولكن قرار المقاطعة مؤيّد من قبل سيّد أحمد الحسينيّ الأمين العام وقيادات أخرى داخل السّودان.

قياديّون شماليّون وجنوبيون يعتبرون الانفصال بدأ بالفعل:

السّودان يواجه أسئلة المصير بشغب كثير ووفاق هش.

الجدول الزّمنيّة للاتفاقات التي أبرمها السّودانيُّون أصبحت عدوّهم الأوّل، ففي ظلّ ثقافة التّسويف الطّويل كان بالإمكان تأجيل كلّ الاستحقاقات، لكن هذه التّوقيعات أصبحت كابوسًا يخيّم على الوضع في الخرطوم التي ارتفعت درجة حرارة الصّراع السّياسيّ فيها بالتّصريحات والتّظاهرات والهتافات غير المسبوقة بـ "سقوط البشير".

سيناريوهات متشائمة:

التقيتُ أطرافًا شماليّة وجنوبيّة لاستكشاف ما تحت سطح التّصريحات النّاريّة؛ فاصطدمت بتوقّعات متشائمة وسناريوهات لا تبشّر بخير. النّائب البرلمانيّ السّودانيّ محمّد آدم عضو حركة تحرير السّودان جناح مناوي قال: إنّ قانون الأمن الوطنيّ وقانون الاستفتاء أثارا جدلًا طويلًا بين الحركة الشّعبيّة وشريكها المؤتمر الوطنيّ الحاكم. ورغم أنّنا لا نعرف التّفاصيل إلّا أنّ ما نعرفه أنّ اتفاق عقد بين الطّرفين، وبموجبه تنازلت حركة تحرير السّودان عن مطالبها المعلنة فيما يتّصل بقانوني الاستفتاء والأمن الوطني، لكنّنا لا نعلم تفاصيله. والخلاف في قانون الاستفتاء انصبّ في المقام الأوّل على المادّة 273 الخاصّة بحقّ ذوي الأصول الجنوبيّة في الشّمال، وحقّهم في التّصويت. وكانت الجبهة الشّعبيّة تصرّ على أن يصوّتوا في الجنوب للتّأكّد من هويّتهم.

وأضاف آدم: إنّه فيما يتصل بعمل الطّرفين لجعل الواحدة خيارًا جذابًا فإنّ الطّرفين– ومنذ سنوات – لم يقوما بأي جهد في هذا السّبيل. والأجواء تشير بشكل عام إلى الاتجاه للانفصال في حال الاستفتاء. وما تمّ إقراره اتفاقات ذات طبيعة إجرائيّة ولم يتم الخوض فيه للقضايا المتعلّقة بالانفصال مثل الجنسيّة والموارد المشتركة، والوضع بين دولتين قد يصبحان دولتين جارتين مستقبلًا، وهي

قنابل موقوتة. ولابدَّ من حلحلة هذه المسائل، ووضع خارطة طريق للانتقال السّلس للمرحلة المقبلة.

الحزب الحاكم وحيد.

وعندما سألته عما إذا كان قانون الاستفتاء تعرض لبعض هذه القضايا قال النَّائب محمّد آدم: نعم... ذكر القانون أنّ الأطراف تسعى لوضع اتفاق على المسائل الموضوعيّة المدرجة إذا حدث الانفصال. وهناك في الحقيقة مخاطر أمنيَّة، وفي الوقت الرّاهن فإنّ الحركة الشَّعبيَّة جمعت حولها جميع القوى السّياسيّة وتفاهمت حول الانفصال، لكن على الجانب الآخر، حزب المؤتمر الوطنيّ يتصرّف في الموضوع منفردًا رغم أنّه شأن سودانيّ عام.

وختم آدم تصريحاته قائلًا: إنّ المشهد في الخرطوم أنّ حزب الحاكم لا ينسّق مع أحد ولا يتشاور مع أحد. وهناك في الحقيقة مشكلات أخرى في السّودان أكثر أهميّة كأزمة دارفور والمحكمة الجنائيّة الدّوليّة التي تؤرّق الحزب الحاكم.

وقال قياديّ بارز بحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم متسائلًا: ما هذا الذي نشاهده في بلادنا اليوم؟ ما الذي يجمع المؤتمر الشّعبيّ وحزب الأمّة والحزب الشّيوعيّ والحركة الشّعبيّة؟ وليس بينهم جميعًا أيّة قواسم مشتركة ولا برنامج فكري، فكيف تمكَّنت الحركة الشَّعبيَّة من استمالتهم جميعًا لتصبح كلّ الأحزاب الشّماليّة ضدّ المؤتمر الوطنيّ؟ ولفت القياديّ الحزبيّ البارز إلى تصريح لأحد قادة الحركة الشّعبيّة قال فيه: "إذا نشبت حرب أخرى في السّودان، فستكون هذه المرَّة في الشَّمال"، داعيًا إلى فضّ التّحالف مع الجبهة الشّعبيّة لتحرير السّودان التي تقيم الآن "حزامًا أسود حول الخرطوم"، وأضاف: الآن بدأ انفصال الجنوب فعليًّا!

السّودان في الكونجرس.

من ناحية أخرى، وفي مفاجأة غير سارّة للرّئيس السّودانيّ عمر البشير عاد الكونجرس الأمريكيّ بقوّة للاهتمام بالسّودان. ومؤخّرًا عقدت لجنة الشّئون الخارجيّة بمجلس النّوّاب الأمريكيّ جلسة استماع للجنة الفرعيَّة لشئون أفريقيا

والصّحّة العالميّة في ديسمبر "كانون الأوّل" الجاري تحدّث فيها كلٌّ من سكوت جريشن مبعوث أوباما للسّودان إنريكو كاريش المنسّق السّابق لفريق خبراء الأمم المتحدة بشأن السّودان وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1841 لسنة2008 م، وراندي نيو كومب الرّئيس التّنفيذيّ للجنة الإنسانيّة المتحدة في اللجنة الفرعيّة للشّئون الأفريقيّة والصّحّة العالميّة، وجون برندرجاست المؤسّس المشارك "لمشروع كفاية" في مركز التّقدّم الأمريكيّ، وقدّم المشاركون شهادتهم بشأن السّياسة الأمريكيّة تجاه السّودان.

ولقد أوصت اللجنة بعدّة توصيات لضمان تحقيق السّلام الدّائم في دارفور تمثّلت في الطّلب من حكومة السّودان أن تقدّم تقريرًا منتظمًا عن تحرّكات قوّاتها ومعدّاتها العسكريّة داخل دارفور وخارجها بموجب الفقرة 7 من القرار 1591 (2005م)، حيث يجب أن توافق الأمم المتحدة على هذه التّحرُّكات، مع تحديد هويّة قوّات الجنجويد التي يتعيّن نزع سلاحهم، وتقييم مدى نجاح مخطّطات نزع سلاحهم ودمجهم في السّكّان بموجب الفقرة 6 من قرار الأمم المتحدة رقم 1556 (٢٠٠٤م) والتّقدّم نحو وضع الأحكام والقوانين التي من شأنها تعزيز حماية جميع سكّان دارفور.

وبموجب اتفاق (داكار) مارس "آذار2008"م (يجب إنشاء آليّة رصد على الحدود المشتركة السّودانيّة التّشاديّة، ودعا المشاركون لتشجيع حكومة الصّين وغيرها من الجهات التي تمثّل عاملًا حاسمًا لنجاح تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة في السّودان أن تتعاون بنشاط في جميع جوانب الحظر المفروضة) على الأفراد والأموال والشّركات. (وعبر التّقيُّد بهذه المعايير فإنّ الحكومة الأمريكيّة يمكن أن تثبت للعالم أنّها لن تستسلم في قضيّة دارفور.

حديث العقوبات:

الحركة الشَّعبيَّة جمعت حولها جميع القوى السّياسيَّة وتفاهمت حول الانفصال، والمؤتمر الوطنيّ يصرّ على التّصرُّف منفردًا.

وحسب مناقشات الكونجرس فإنَّ إدارة أوباما تواصل رصد تنفيذ اتفاق ترسيم حدود آبيي التي أعلنتها (المحكمة الدّوليّة) يوليو "تموز 2009م". (وقد لوحظ أنَّ السّكَّان المحليين في المنطقة لديهم لا مبالاة، وبخاصَّة أنَّهم ليس لديهم فهم دقيق لمعنى قرار التَّحكيم وترسيم الحدود. ويجب أيضًا ضمان تنمية الموارد المتوفّرة للجانبين كليهما وإلى كلٍّ من قبيلتي الدّنكا والمسيريّة والعمل على تحسين أوضاعها.

وقد تمّ غلق باب تسجيل النَّاخبين في السّودان يوم 7 من ديسمبر "كانون الأوّل2009م"، ويقدّر أنَّ ما يقرب من 14 مليون ناخب سودانيّ سجّلوا أسماءهم للتّصويت في جميع أنحاء الدّوائر الانتخابيَّة. وقد عقد منتدى في واشنطن في يونيو "حيزران2009م" لتنظيم متابعة هذه الفترة التَّالية للاستفتاء والتّخطيط لها .وكجزء من الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة تجاه السّودان سيُعقد في مطلع عام2010 م اجتماع يحضره للمرَّة الأولى عددٌ كبير من المسئولين السّودانيين في سلسلة من الحوارات والنّقاشات تستمرّ 3 أشهر تسبق الانتخابات الرّئاسيّة السّودانيّة التي ستجرى في إبريل "نيسان"2010 م، وهدف هذه النّقاشات استعراض التّقدّم المحرّز في تنفيذ اتفاق السّلام الشَّامل وتقييمه، والوضع في دارفور، وعليه ستحدّد أمريكا والشّركاء الدّوليُّون حجم المساعدة التي ستقدّم للسّودان. وتسعى هذه الاستراتيجيَّة في النّهاية لدرء خطرين: نشوب حرب أهليّة جديدة في السّودان، أو تحوّله إلى مرتع خصب للجماعات الإرهابيَّة.

وفي إطار تأكيد أنَّ سياسة العصا لم تسحب التّداول أمريكيًّا تحاور المشاركون حول فرض عقوبات مثل تجميد الأصول المتعدّدة للأطراف التي تعوق السّلام، فرض حظر السّفر ضدّ الأفراد يتمّ تطبيقه من قبل خبراء من الأمم المتحدة ولجنة العقوبات، ودعم المحكمة الجنائيّة الدّوليّة في تنفيذ قرارتها في اعتقال الرّئيس السّودانيّ عمر البشير، والحرمان من تخفيف عبء الدّيون هو ما سيحدو بالأطراف

السّودانيّة بأن تُفعّل تنفيذ اتفاق السّلام الشّامل حتّى لا تكون السّودان ملاذًا للإرهابيين.

أزمة شريكي الحكم في السّودان ونواقص اتفاق "نيفاشا" للسّلام انفصال الجنوب... أمر واقع ما مبرّراته؟

تتّهم الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان شريكها في الحكم حزب المؤتمر الوطنيّ بسيطرته على كلّ الأمور في السّودان، وأنّه يحاول التنصّل من اتفاقيّة السّلام الشّامل "نيفاشا" ورغم مرور أربع سنوات على الاتفاقيّة، فإنّ هناك قضايا عالقة، والعديد من بنود الاتفاقيّة لم تنفّذ، ومن أهمّها بروتوكول أبيي، وترسيم الحدود بين الشّمال والجنوب، وإعادة انتشار القوّات المسلّحة، وتسريح المليشيّات، واعتماد الشّفافية في إدارة قطاع البترول، وإلغاء القوانين المقيّدة للحريّات.

باقان أموم: "المؤتمر الوطنيّ يحاول التّنصّل من اتفاقيّة السّلام".

وفي تصريحات إعلاميّة قال "باقان أموم" الأمين العام للحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان: إنّ المؤتمر الوطنيّ يحاول التّنصّل من اتفاقيّة السّلام الشّامل، كما اتهم "باقان أموم" رئيس البرلمان بمحاولة خلق صعوبات حول قانون الاستفتاء لحقّ تقرير المصير، وأنّ المؤتمر الوطني ينقض دائمًا الاتفاقيات، ودلّل على ذلك بتراجعه عن اتفاقيّات جيبوتي مع حزب الأمّة - الخرطوم للسّلام - فشودة -أبوجا، وكلّ ذلك من أجل التّمسّك بالسّلطة، واتهم "أموم" أيضًا المؤتمر الوطنيّ بتزوير التّعداد السّكّانيّ، وهناك غياب الشّفافية في توزيع عائدات النّفط، ونسأل عن مصير 50 مليارًا من إيرادات البترول؟!

وفي تصريحات خاصّة تحدّث في ذات السّياق قياديّ حزبيّ كبير بقوله: هناك قصور في الاتفاقيّة في مواضيع عديدة أغفلتها الاتفاقيّة مثل البروتوكولات الخارجيّة والثّقافيّة والمتعلّقة بالمياه، وهناك بعض البنود في الاتفاقيّة حملت أوجه لها أكثر من تفسير، خاصّة المتعلّقة بالقضايا الاقتصاديّة وقضايا أبيي، فهذه كانت تحتاج لتوضيح أكثر وتفسير أعمق، هناك بعض القضايا هي أصلًا غير صحيحة،

مثل الاتفاقيّات المتعلّقة بمنطقة أبيي لها سكّان أصليُّون سواء كان دينكا أو المسيريّة أو خلافهما من القبائل الأخرى لم يتم استشارتهم وتمّ الاتفاق بين الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وحزب المؤتمر الوطنيّ في إطار اقتسام للسّلطة والثّروة لا معنى له، ولا نعتقد أنّ هذه الاتفاقيّة تعالج مثل هذه الإشكالات والتّفاصيل في الجانب الاقتصاديّ لـ"نيفاشا" فيه الكثير من العيوب مثل قسمة البترول لم تتم على أسس صحيحة والموارد الأخرى إلى جانب أنّ هناك اختلافات أساسيّة في الترتيبات الأمنيَّة والفصل بين القوّات وكيفيّة احتواء السّلبيّات، وهناك أيضًا كثير من نقاط الضَّعف المتعلّقة بالعاصمة القوميَّة، وكلّ هذه النّقاط والبنود تعتبر قنابل موقوتة سوف تؤدِّي إلى زيادة أزمة ومشاكل السّودان، وهذا ما يحدث الآن على أرض الواقع.

تزايد حدّة الثّغرة الانفصاليّة للسّودان

فالاتفاقيّة انتهت بقسمة سياسيَّة بين حزبين، وحتى الجيش الوطنيّ أصبح مكوّنًا من نسبة بين قوَّات المؤتمر الوطنيّ، وهذا يعني أنّه إذا فاز حزب آخر يكون أيضًا جيشًا حزبيًّا. مثل هذه الأمور أدَّت إلى زيادة الصّراع بين المؤتمر الوطنيّ والحركة الشّعبيّة، فقيادة الحركة الشَّعبيَّة تتحدَّث عن أنَّها لا تعرف عدد آبار البترول، ناهيك عن إنتاج البترول وإيراداته، ثمّ منطقة أبيي والصّراع فيها، ثمّ المليشيّات العسكريَّة تقتتل في الرّيف والمدن، ورأينا الصّراع الذي تمّ في ولاية الخرطوم، وكذلك الولايات الأخرى منها ولاية النّيل الأزرق، وولاية جنوب كردفان مازال هناك صراع حتى الآن، وهناك خلافات في السّياسة الخارجيَّة.

وحول تهديد القوى السّياسيَّة المعارضة بعدم المشاركة في العمليَّة الانتخابيَّة المقبلة وأنّها ستتخذ استراتيجيّة المواجهة في النّظام لإسقاطه إذا ظلّ متمسكًا بالسّلطة قال القياديّ الحزبيّ: لا ديمقراطيّة من دون أحزاب، ولا أحزاب من دون مشاركة شعبيَّة حقيقيَّة، ولذلك قانون الأحزاب قانون مهم جدًّا، وقد تمّ تأطيره في إطار مفوضيّة الدّستور، والتي فيها الغلبة للمؤتمر الوطنيّ والحركة الشَّعبيَّة، كما

حرَّمَ هذا القانون على الأحزاب التَّسجيل وممارسة النَّشاط السّياسيّ إذا لم يوافقوا على اتفاقيّة "نيفاشا"، كما أنّ إجراءات التَّسجيل الانتخابيّ مخالفة للضّوابط التي وضعتها المفوضيّة القوميّة للانتخابات المتمثّلة في البيانات الخاصّة بالمواطن، وأنّ ما يحدث الآن في السَّاحة السّياسيَّة يؤكّد عدم قيام انتخابات نزيهة وحرَّة؛ فهناك عقبة القوانين المقيّدة للحرّيَّات، والتي مازالت موجودة، ولم يتم تعديلها لتواكب المرحلة المقبلة، كما أنَّ خلافات الشّريكين قد تعصف بقيام الانتخابات في ظلّ عدم وجود حلٍّ نهائيٍّ لقضيّة دارفور، بجانب أنَّ المؤتمر الوطنيّ يسخّر إمكانات الدّولة لخدمة الحزب، ولذلك مسألة قيام الانتخابات في مواعيدها هي مسألة مشكوك في أمرها إلَّا إذا أردنا الكلفتة وإقامة انتخابات جزئيّة، فهل يمكن إقامة انتخابات في دارفور في ظلّ الظّروف الحالية؟

وماذا عن التّصويت حول حقّ تقرير المصير للجنوب؟! فحتّى لو تمت الانتخابات القادمة بسلام فهناك موضوع انفصال الجنوب في العام2011 م، خاصّة أنّ ٩٠٪ من الجنوبيين يريدون الانفصال. فعدم الدّيمقراطيّة سيولد سودانًا مفتّتًا فوضويًّا.

وردًّا على تساؤل هل يبقى السّودان موحّدًا؟ يقول: عندما يتمّ طرح هذا السّؤال في إطار الوضع السّياسيّ الرّاهن في دولة غير ديمقراطيّة موبوءة بالمشاكل؛ مما يجعل انفصالًا متفقًا عليه بالتَّراضي بديلًا أفضل في بعض الأحيان، فوجهة النّظر المؤيّدة للتّقسيم مرتبطة أساسًا بالإطار السّياسيّ السّودانيّ منذ أواخر الثّمانينيَّات، وبالإطارين الإقليميّ والدّوليّ، فاستيلاء الإسلاميين على السّلطة اعتبر من قبل مثقفين سودانيين جنوبيين قياديين نقطة انعطاف فيما يتعلّق بوحدة السّودان؛ فهم يعتبرون النّظام الحالي تبلورًا للشّخصيّة العربيّة الإسلاميَّة في شمال البلاد، وأنّ الانفصال أكثر الخيارات احتمالًا. فغالبًا ما يجري تصوير واقع التَّفاوت الاجتماعيّ والاقتصاديّ بين الشّمال والجنوب، فهناك ما يمكن وصفه بقانون التَّناسب الطَّرديّ

بين تدهور الأحوال العامّة في السّودان والابتعاد عن الصّيغة الدّستوريّة المركزيّة لنظام الحكم، فالسّودان ينعدم فيه شرط الاستقرار النِّسبيّ للآليّة الدّيمقراطيّة.

كما أنّ قراءة متمعّنة للبند الخاص بحقّ تقرير المصير في اتفاق السّلام؛ فهو يلزم الطّرفين الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وحزب المؤتمر الوطني بالعمل على بناء الثّقة وإعادة صياغة الدّولة السّودانيّة حتّى تأتي دعمًا لخيار الوحدة، إلّا أنّه ينصّ على إجراء الاستفتاء على حقّ تقرير المصير مع نهاية الفترة الانتقاليّة، وهي فترة غير كافية لأداء هذه المهمّة لوجود آثار معقّدة وكبيرة لخراب نفسيٍّ وماديٍّ متراكم منذ عقود.

والآن في ظلّ تدهور العلاقة بين شريكي الحكم، ولذلك زادت نعرة الانفصال تحت لافتة حقّ تقرير المصير المرفوعة من جميع الأطراف، جنوبيّة وشماليّة، فهناك إشارات خافتة في أوساط النّوبيين في أقصى شمال البلاد والبجا في الشّرق وبعض قبائل دارفور.

ولذا لابدّ من إعادة فحص وتقييم لمقوّمات الوحدة الوطنيّة في السّودان لتسليط الضّوء على النّواحي الإيجابيّة حتّى نقوّي أسس الوحدة الوطنيّة السّودانيّة، وبادئ ذي بدء علينا أوّلًا استعادة الدّيمقراطيّة وضمان فعاليتها، فهي الشّرط الوحيد لمعرفة موقف الذين يحقّ لهم فعلًا تحديد مصير وحدة السّودان، فالضّمان الوحيد لصيانة الوحدة الوطنيّة وتنميتها هي الدّيمقراطيّة.

هل ترشيح ياسر عرمان تمّ باتفاق بين شريكي الحكم في السّودان؟

تجتاح السّودان في هذه الأيّام حمى الانتخابات التي أظهرت تخبُّط القوى السّياسيّة المعارضة، وكأنّها تعمل لمصلحة حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، فهي تارة تعلن خوضها الانتخابات، وتارة أخرى تعلن مقاطعتها الانتخابات؛ فليس هناك الآن قوى سياسيّة منظّمة وجاهزة لتخوض الانتخابات ببرنامج عمل من أجل طرح نظام بديل وإحداث التّغيير في البلاد، ورغم ذلك في الأسبوع الماضي حدثت بعض التّرشيحات من قبل الأحزاب المعارضة كان أبرزها ترشيح مبارك الفاضل

من حزب الأمّة لمنصب الرّئيس في الوقت الذي يطالب فيه الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ بعدم ترشيح رئيسه محمّد عثمان الميرغني، حيث أكّد بعض قادة الحزب أنّ ترشيح الميرغني في هذه الظّروف يجعله عرضة للسّقوط، وبذلك يفقد مكانته وسط قاعدته العريضة بالسّودان، خاصّة أنّ الميرغني في الفترة السّابقة قد اعتزل كلّ المناصب السّياسيّة، وبقي محافظًا على مكانته السّامية كرئيس للطريقة الختميّة الدِّينيّة، ثمّ كانت مفاجأة الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان عندما أعلنت عن ترشيح ياسر عرمان رئيس الكتلة البرلمانيّة للحركة لمنافسة البشير على منصب الرّئيس للسّودان، خاصّة أنّه ينتمي لقبيلة عمر البشير نفسها "الجعليين" الشّماليّة ومتزوّج من جنوبيّة، وقد كان له نشاط سياسيّ منذ الدِّراسة الثّانويّة وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، ثمّ انضمّ للحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان العام1983 م، ويرى البعض أنّ عرمان الرّجل المناسب لرئاسة السّودان؛ لأنّه ليبراليّ وغير متعصّب، وبالتّالي سيبعد عن السّودان صفة الإرهاب، وهو أيضًا من المعارضين الذين يحلمون بسودان جديد، وقد تخوّف البعض من هذا التّرشيح في إطار أنّ ذلك يؤكّد على انفصال الجنوب.

ولذا لم يتم ترشيح زول جنوبيٍّ، وإنّما شمالي لتحتفظ القيادات الجنوبيّة بمناصبهم في الجنوب، وترشيح عرمان تمّ باتفاق بين شريكي الحكم لتفويت الفرصة على المعارضة، ويؤكّد محلّل سياسيّ مخضرم أنّ الغرض من هذا التّرشيح وترشيح أسماء شماليّة أخرى هي من أجل تشتيت الأصوات في المرحلة الأولى لتفويت الفرصة على البشير والمؤتمر الوطنيّ، وأنّ حزب المؤتمر الشّعبيّ بقيادة حسن التّرابيّ من أكثر المؤيدين لعرمان، واصفين قادة المؤتمر الوطنيّ بأنّهم فقدوا بريقهم، وأنّ العالم سينظر لعرمان كوجه جديد غير متعصّب يشبه أوباما!!!

ويواصل المحلّل السّياسيّ قائلًا: الانتخابات القادمة لا يمكن أن يفوز بها حزب سياسيٌّ أو شريحة اجتماعيّة أو تنظيم مدنيّ منفردًا، وإنّما ستفوز عدّة أحزاب بنسب مختلفة، وأنّ شعار الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان "السّودان الجديد" لن يساعدها

كثيرًا في جني الأصوات؛ لأنَّ هذا الشِّعار طرح بطريقة خاطئة أوحت لكثير من النَّاس بأنَّ المنادين به إنَّما يسعون إلى هدم السّودان الذي ألفوه وعرفوه بغرض إقامة سودان جديد على أنقاضه دون توضيح ماهيته والأسس التي يقوم عليها، ودعوة مثل هذه لابدَّ وأن تثير حساسية ومخاوف البعض، خاصَّة المستفيدين من هذا النِّظام القائم؛ فيقابلون هذه الدَّعوة بالمزيد من التَّشبُّث بهذا النِّظام، وإن اضطروا إلى إجراء بعض التَّعديلات والتَّرميمات الدّيكوريّة فيه هنا وهناك بين حين وآخر تحت ضغط المتذمّرين من هذه الأوضاع التي يكرِّسها هذا النِّظام، إلَّا أنّ الاحتجاجات التي تقوم ضدّ هذا النِّظام تعمل في واقع الأمر على إطالة عمره؛ لأنَّ الإصلاحات الدِّيكوريَّة لا تلامس الجوهر، ودائمًا هذه الاحتجاجات والمعارضة تحدِّد سقف طموحاتها وأهدافها بمكاسب ذاتيَّة تخصّ مجموعاتها فقط، ولا تستطيع أن تستوعب مصالح المجموعات الأخرى، وبالتَّالي فإنَّ المعارضة تعمل من داخل بنية النِّظام، فليس ثمّة تناقض جوهريّ بين النِّظام ومعارضيه.

فالمعارضون يطالبون دائمًا بنصيبهم من تورتة السُّلْطة والثَّروة، والحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان الشّريك في الحكم ما لم يكن قادتها يقومون بتنفيذ سيناريو متّفق عليه بين أجنحتها لا تبدو أقلّ ربكة من قوى المعارضة الأخرى؛ فهم يدعون مرَّة للتَّصويت بالانفصال والاستقلال، ومرَّة أخرى يدعون الشَّعب السّودانيّ للثّورة والإطاحة بحكومة الخرطوم، والآن يرشّحون شماليًّا لرئاسة السّودان؟

فما المطلوب الآن ونحن في مفترق طرق؟ نقول المطلوب تحديدًا هو إعادة ترتيب كامل للبيت السّودانيّ وفق نظام جديد يقوم على العقلانيَّة، وتتأسَّس بنيته على عقد اجتماعيٍّ جديد يحقّق الدَّولة السّودانيَّة، وأنّ الأحزاب والقوى السّياسيّة وتنظيمات المجتمع المدنيّ والنخب الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة الموجودة الآن مدعوّة للمشاركة بفاعليّة أكبر وبوعي أوسع، فالسّودان اليوم لا يحتاج إلى كثير الكلام، وإنَّما إلى عمل إراديٍّ وواعٍ وإلى مَن يحرص على وحدته واستقراره، ونكران الذَّات والجرأة في طرح المبادرات الخلَّاقة الشّجاعة على يد شخصيَّات وطنيَّة، أو قيام تحالف وطنيٍّ شامل

يقوم بصياغة نظام سودانيّ جديد على أسس المواطنة والعدل والمساواة في كافّة الحقوق والواجبات الدّستوريّة والقانونيّة.

فهل سنجد هذا السّودان بعد الانتخابات القادمة؟ أم أنَّ ترشيحات شريكي الحكم هي من أجل بقائها في السّلطة وتقسيمها كحكومة شماليَّة وأخرى جنوبيَّة؟!

المريغني يشيد بجهود المملكة لإحلال السّلام في السّودان... اتّفاق جدّة أضفى البعد العربيّ على الاتفاقيّة

أشاد محمَّد عثمان الميرغني رئيس التَّجمُّع السُّودانيّ بجهود المملكة العربيَّة السّعوديَّة ورعايتها لاتّفاق جدّة الإطاريّ الذي تمَّ توقيعه بين التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ والحكومة السّودانيّة، وأنّ توقيعه بجدّة أضفى البعد العربيّ على الاتفاقيّة، خاصَّة أنَّه لم يكن هناك حضور عربيّ في مشاكوس أو نيفاشا.

وأضاف قائلًا في مؤتمره الصَّحفيّ الذي عقد عقب عودته للقاهرة أوَّل أمس أنّ المملكة أتاحت لي فرصة اللقاء بالجالية السّودانيَّة الموجودة بالمملكة والتي تمثّل كلّ ألوان الطّيف السّياسيّ السّودانيّ عبر ندوات بكلٍّ من جدَّة والمدينة المنوّرة ومكّة المكرّمة حول اتفاق جدَّة، كما أنّني قمت بإخطار كلِّ الملوك ورؤساء الدّول المهتمّة بالشَّأن السّودانيّ كتابة بهذا الاتفاق المبارك، وفي هذا الصَّدد نتشاور الآن لعقد اجتماع لهيئة قيادة التّجمّع قريبًا.

وردًّا على سؤال بأنَّ هذا الاتفاق بين التّجمّع والحكومة يعتبر أيضًا ضمنيًّا بين الحزب الاتحاديّ الدّيموقراطيّ والحكومة.

قال محمَّد عثمان نحن تجاوزنا هذه المرحلة ولا نبحث عن اتفاقات ثنائيَّة، وهذا الاتفاق واضح بين التَّجمّع والحكومة، وقد تمَّ بموجب تفويض كامل لرئيس التّجمّع ولو كنّا نريد التَّوقيع باسم الحزب الاتحاديّ لتمّ منذ زمن، وهذا الاتفاق يمثِّل خطوة أولى لطريق عودتنا جميعًا، وأكَّد على عدم وجود أيّة بنود سرّيَّة للاتفاق، بل إنَّ بنود الاتفاقيَّة شملت كلَّ شيء، وعادة عندما يحدث اتفاق على الأطراف أن يقدِّموا تنازلات.

وحول الخلافات داخل الحزب الاتحاديّ قال لا نعول عليها كثيرًا، فالحزب به مساحة تحريكيَّة كبيرة، حتّى من توالي إشارة إلى أحزاب التَّوالي بالسّودان، فهو يتحدَّث بلغة الحزب الاتحاديّ، وأقول إنّ الحزب الاتحاديّ بخير، وسيعقد مؤتمره التّنظيميّ قريبًا بالقاهرة، أمَّا مؤتمره العام فسيتم بالدَّاخل بعد ترتيب الأوضاع وإعادة تنظيم الحزب، وأضاف: نحن نرحِّب بالتَّقارب بين السّودانيين، وهذا لا يخيفنا أبدًا، كما أنّ اتفاق جدَّة يسير جنبًا إلى جنب مع الاتفاق الإطاريّ مشاكوس، ونسعى إلى سلام وحلٍّ سياسيٍّ شامل، وأكرِّر نحن ضدّ الاتفاقات الثّنائيَّة، فكما تعلمون هي كثيرة بداية من جيبوتي للآن في عدّة مواقع أخرى، وعندما ذهب د . جون قرنق إلى مفاوضات مشاكوس قلتُ له بغضِّ النَّظر عن مشاركة التّجمّع والحزب الاتحاديّ ما يتمّ لصالح المواطن السّودانيّ أنا أؤيّده، وعندما طلبت الحكومة الكينيَّة لقاء قرنق مع علي عثمان محمَّد طه عمل البعض على ألَّا يتم هذا اللقاء، ولكنّي اتصلت بقرنق وطلبت منه إنجاز المقابلة، وبالفعل بعد هذا بدأت المفاوضات تأخذ الشَّكل الجاد "سودانيَّة– سودانيَّة" وأيضًا قمت بتأييد هذه المفاوضات طالما تسير لصالح الوطن دون مكاسب حزبيَّة، وعلينا الآن التَّوجُّه للمضي قدمًا لتنمية كلّ السّودان بالسَّلام العادل.

عثمان الشّريف القياديّ بـ"الاتحادي الدّيمقراطيّ": النّظام السّوداني المقبل سيخضع للتّوازنات الدّوليَّة.

وفي سياق ذي صلة قال عثمان عمر الشريف وزير العدل السّودانيّ الأسبق وعضو المكتب السّياسيّ للحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ: إنَّه بمجرَّد توقيع اتفاق السَّلام النِّهائيّ في السّودان ستصل إلى بلاده بعثة دوليَّة من الأمم المتحدة لصنع وترتيب هيكلة الدَّولة خلال الفترة المقبلة، كاشفًا النِّقاب عن أنّه يعدّ حاليًا في بلجيكا الدّستور القادم للسّودان، ومشيرًا إلى أنَّه سيتم تشكيل كلّ أجهزة الدّولة بحيث تخلق بيئة للعمل بالتَّراضي بين كافَّة الفئات السّياسيّة السّودانيَّة.

وأضاف الشّريف في تصريحات: نحن موعودون بولادة جديدة تتّسق مع الظّروف والمعادلات التي يمرّ بها السّودان حاليًا، والنَّجاح فيها يتوقَّف على قدرة وفاعليّة القيادات السّياسيَّة في التَّعامل مع هذا الجديد، وأيّ رجوع للأساليب التَّقليديَّة سيؤدِّي إلى هلاك السّودان.

وعن رأيه كرجل قانون في تقسيم اتفاق السَّلام السّودانيّ إلى عدّة بروتوكولات قال الوزير السّودانيّ الأسبق: الغرض من هذا التَّقسيم أن تفقد حكومة الرَّئيس عمر البشير هيبتها تحت السّيطرة الأمريكيَّة، فالولايات المتحدة فرضت منهج الاستسلام وتفكيك الأزمة ومعالجتها بالأهمّ ثمّ الأقل أهميّة والمفاوضون السّودانيُّون تلقوا في مرحلة التّفاوض الأولى محاضرات للتهيئة لامتصاص "الوجبة الأمريكيَّة"، وهذا واضح في بروتوكول تقسيم السُّلْطَة، وكأنَّما النّسب المقسّمة هي مكافآت حسبما تمّ من تنازل أو تعاون مع الرّؤى الأمريكيَّة.

وهذا الأمر أفرز البروتوكولات السِّتَّة للاتفاق، وفي النِّهاية سيقوم في السُّودان نظام خاضع للتَّوازنات الدّوليَّة، وسيتم تركيب أجهزته وهياكله بصورة تتماشى مع النِّظام الدّوليّ.

وشدَّد عثمان الشَّريف على أنَّ الولايات المتحدة إذا اطمأنّت على انسياب مصالحها الاستراتيجيَّة بشكل طبيعيٍّ في السّودان، فليس لديها مصلحة في انفصال جنوب السّودان، مشيرًا إلى أهميّة دور الأحزاب السّياسيَّة الوطنيَّة في المحافظة على وحدة البلاد، بغضِّ النَّظر عن نسبتها في الحكومة المقبلة.

وعن توقُّعاته للفترة الانتقاليَّة في السّودان قال عضو المكتب السّياسيّ للحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ: إنَّ هناك عدّة احتمالات، من بينها أن تتحوَّل الحركة الشَّعبيَّة بزعامة جون قرنق إلى حركة سياسيَّة، وأن تبدأ عمليّة التنمية في المناطق المهمَّشة، وأن تقوم تحالفات بين الأحزاب السّياسيَّة وطرفي الاتفاق "الحكومة والحركة الشّعبيّة".

كما أكَّد عثمان عمر الشّريف على عودة محمَّد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحاديّ إلى السّودان في أوّل محرَّم القادم الموافق يناير 2008 م، وأنَّ هذه العودة بعد 18 سنة كمعارض بالخارج ستحسم كلَّ الخلافات والانشقاقات داخل الحزب، بل وسيتم توحيد الجبهة الدَّاخليَّة السّودانيَّة؛ لأنَّ الحزب الاتحاديّ يعتبر حزب وسط، وأنّ الحركة الاتحاديَّة لديها هدف استراتيجيّ أساسيّ، ألا وهو تقريب وجهات النَّظر بين اليمين واليسار في السّودان مع إيجاد تحالف وطنيّ، كما أنّ عودة الميرغني ستسهم في التَّقارب بين جوبا والخرطوم.

جاء ذلك في حوار أجريناه مع الشّريف، وعما يعني عودة الميرغني للبلاد بعد معارضة دامت 18 سنة قال: عودته سوف تحسم كلَّ الخلافات بين الاتحاديين، والدّلالة الأصليّة للعودة هي إشارة لوحدة الاتحاديين وطمأنة الجماهير، كما أنَّه سوف يعقد المؤتمر العام للحزب بعد أكثر من 20 سنة وبالتَّالي سيتم حل المشاكل والاختلافات بين الاتحاديين، وسوف يتم في المؤتمر العام عرض كلّ الرّؤى السّياسيَّة والاقتصاديَّة لجميع الاتحاديين، وما يقره المؤتمر العام سوف يكون هو البرنامج الذي سنخوض به الانتخابات القادمة عام 2009م إن شاء الله، كما أنَّ الميرغني يتمتَّع بثقة كلّ القوى السّياسيَّة السّودانيَّة، وبالتَّالي سيتم توحيد الجبهة الدَّاخليّة السّودانيّة، خاصَّة أنَّ السّودان بات مهدّدًا بالتَّقسيم والتَّشرذُم نتيجة للفشل الذَّريع في تطبيق اتفاق نيفاشا للسّلام، ومن الواضح أنَّ هناك عيوب في صلب الاتفاق، وأيضًا في الممارسة والتَّطبيق، وعلى الشّريكين في الحكم الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان وحزب المؤتمر الوطنيّ العمل من أجل تلاقي ذلك؛ لأنّهما المعنيَّان بالاتفاق أكثر من القوى السّياسيَّة الأخرى، وإنَّ وجود مسافات بين جوبا والخرطوم ستؤدِّي إلى الانقسام، وأنَّ الميرغني بعد عودته سيسهم في التَّقارب بين الشَّمال والجنوب؛ فعودة الميرغني لا تخصّ الاتحاديين فقط بل تخصّ الشَّعب السّودانيّ كلّه.

السّياسة الأمريكيَّة تجاه السّودان... من العقوبات إلى الحوافز:

استراتيجيّة أوباما تؤكِّد وجود صفقة مع البشير.

في خطوة تؤكِّد وجود صفقة أمريكيَّة– سودانيَّة، أعلن الرَّئيس الأمريكيّ باراك أوباما عن استراتيجيّة تتضمّن حوافز إذا عملت الخرطوم نحو تحقيق السَّلام، لكنَّها تشمل أيضًا "خطوات أقسى" إذا لم تتَّخذ إجراءات في هذا الشَّأن، مشيرًا إلى فرض مزيد من العقوبات.

ورغم التَّوازن الذي تحمله هذه الاستراتيجيَّة، إلَّا أنَّها تكشف عن عدّة حقائق لا تدع أيّ مجال للشَّكّ، على رأسها وجود تحوّل كبير، وواضح في سياسة أوباما تجاه السّودان، حيث تتناقض هذه الخطوة مع سياسة أوباما التي كشف عنها خلال حملته الانتخابيَّة عندما استخدم لغة حادَّة تجاه السّودان بالدّعوة إلى إقامة مناطق حظر طيران في إقليم دارفور؛ بهدف حماية المدنيين هناك، كما اقترح أيضًا فرض عقوبات نفطيَّة أكثر صرامة.

تحوّل في سياسة أوباما تجاه الخرطوم:

وبطبيعة الحال، فإنَّ هذه السّياسة لم تتخطَّ كونها حملة دعائيَّة لمرشّح الانتخابات الرِّئاسيَّة، وباتت الأمور على الأرض تسير في طريق آخر لاقى ترحيبًا من الحكومة السّودانيَّة، حيثُ قال المستشار الرّئاسيّ غازي صلاح الدّين: إنَّ عدم وجود تهديدات بتدخّل عسكري في الاستراتيجيّة الجديدة كان "مهمًّا"، ويمثّل الرّوح الجديدة لأوباما. وأضاف أنَّ هذه استراتيجيّة تفاعل وليست استراتيجيَّة عزلة، وبها نقاط إيجابيَّة بالمقارنة بالسّياسات السَّابقة.

وتعكس إشارات التَّرحيب والمديح التي أطلقتها الحكومة السّودانيَّة مدى التَّفاهم الذي وصلت إليه العلاقات مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤكِّد أنَّ التَّلويح بفرض عقوبات جديدة من جانب أمريكا لم يكن سوى محاولة لإظهار أنَّ

الولايات المتحدة لم تتوصَّلْ إلى صفقة مع الخرطوم، ولكنَّها تمضي في سياسة العصا والجزرة.

لكن هل توجد صفقة بالفعل بين الجانبين؟. يتحدَّث بعض المراقبين عن أنَّ إدارة أوباما ونظام البشير توصلا إلى تسوية تقضي بمساعدة الخرطوم لواشنطن في ملاحقة عناصر القاعدة في أفريقيا والحدّ من نفوذ إيران المتزايد في هذه القارة، إضافة إلى وقف تهريب السِّلاح إلى حركة المقاومة الإسلاميَّة "حماس" على أن تقوم الولايات المتحدة في المقابل بالنَّظر في رفع العقوبات وتجميد قرار التَّوقيف الصَّادر عن المحكمة الجنائيَّة الدَّوليَّة بحقِّ البشير، ورفع اسم السّودان من قائمة الإرهاب.

تعاون استخباراتي سوداني مع أمريكا:

ففيما يخصّ الجانب السّودانيّ في هذه الصَّفقة، تبدو حركة حماس هي الملف الأسهل في هذه التَّسوية؛ لأنّ التّخلّي عنها ليس بالأمر الصَّعب بالنِّسبة للسّودان؛ نظرًا لعدم وجود ملفات متشابكة مع هذه الحركة، على عكس القاعدة التي تملك تاريخًا لا بأس به في القارة الأفريقيَّة، خاصَّة في السّودان، حيث شهد هذا البلد ميلاد هذا التَّنظيم في تسعينيَّات القرن الماضي قبل أن ينتقل إلى أفغانستان.

ومن هنا، فإنَّ تسليط الضّوء على القاعدة هو الأهمّ في هذه الصّفقة لاسيما بعد أن كشف عدد من المسئولين الأمريكيين عن تقديرهم لجهود الخرطوم في إمداد الولايات المتحدة بالمعلومات الخاصَّة بالجماعات المتطرّفة منذ هجمات 11 سبتمبر "أيلول2001 م"، وهو أمر لا يقبل أي جدل؛ نظرًا للخلفيَّة الكبيرة التي تمتلكها أجهزة الاستخبارات السّودانيَّة عن تنظيم القاعدة، كما أنَّ السّودان يمكنه تتبّع حركة الشّباب المجاهدين الصّوماليَّة المدعومة من تنظيم القاعدة، في وقت تشير فيه تقارير استخباراتيَّة إلى وجود مقاتلين أجانب في صفوف هذه الجماعة، إضافة إلى تصريحات أطلقها مؤخّرًا رئيس هيئة الأركان العسكريَّة الأمريكيَّة المشتركة الأميرال مايك مولن تتحدَّث عن انتقال قيادات تنظيم القاعدة من العراق إلى الصومال. أمَّا فيما يخصّ إيران، فيؤكّد المراقبون أنَّ الخرطوم يمكنها أن تلعب دورًا

كبيرًا إزاء إريتريا التي تربطها علاقات وثيقة بإيران التي تسعى لتوسيع نفوذها في منطقة شرق أفريقيا.

رفع العقوبات مقابل مطاردة "القاعدة" في أفريقيا وتجميد العلاقات مع طهران.

تجميد مذكّرة التّوقيف... أوّل هدايا أوباما للبشير.

ولم تكن هذه الصفقة محلّ توقُّعات فقط من جانب المحلّلين والمراقبين، بل إنّها أخذت بعدًا مهمًّا من المصداقيّة على لسان المتحدِّث الرَّسمي باسم الخارجيَّة السّودانيّة السّفير علي الصَّادق الذي أقرَّ بوجود حوار بين الجانبين حول ملفَّات إيران وحماس والمحكمة الجنائيَّة الدّوليّة، مشيرًا إلى أنّه "يمكن الوصول إلى تسوية مع الولايات المتحدة، لكن لا علاقة للأمر بمساومات، إنَّما هو حوار جاد".

لكن على عكس التَّعتيم الذي يبديه السّودان حيال وجود مثل هذه الصّفقة. فإنّ تطبيق الحوافز أو العقوبات التي وعد بها أوباما سيؤكِّد وجود تسوية أو لا، لكنَّ الأمرَ الملموس الآن على أرض الواقع يبدو في مذكّرة التّوقيف الصَّادرة عن المحكمة الجنائيَّة الدَّوليّة بحقِّ الرَّئيس السّودانيّ عمر البشير والتي شهدت جمودًا وصمتًا من جانب واشنطن ومدّعي المحكمة الجنائيّة الدّوليّة لويس مورينو أوكامبو، في وقت أطلقت فيه الإدارة الأمريكيَّة العديد من تصريحات الإشادة بالحكومة السّودانيَّة ونظام البشير.

إهمال أمريكيٌّ لقضايا دارفور وجنوب السّودان:

وبالنَّظر إلى تداعيات هذا التَّقارب الأمريكيّ– السّودانيّ، ترى الحركات السّياسيّة في دارفور وجنوب السّودان أنَّ هناك تراجعًا في الموقف الأمريكيّ إزاء قضاياهم، ففيما يخصّ الجنوب فقد أبدت الولايات المتحدة عددًا من المواقف السّياسيَّة المنحازة للخرطوم، أبرزها اجتماع السّلام الذي احتضنته مؤخّرًا واشنطن بين شمال وجنوب السّودان، الذي أظهرت الإدارة الأمريكيَّة خلاله أنَّها لم تكن مجرَّد

وسيط، بل حليفًا للحكومة السّودانيّة "الشّمال" على حساب "الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان" التي أكّدت أنّ هذا الاجتماع لم يحقّق تقدُّمًا ملموسًا، وذلك على عكس التّصريحات الأكثر تفاؤلًا التي أطلقها سكوت جريشن المبعوث الأمريكيّ الخاص بالسّودان الذي نظّم هذا المؤتمر.

وتوقّع مراقبون أنّ سياسة أوباما الجديدة تجاه السّودان قد تؤجّج الصّراع من جديد بين الشّمال والجنوب، حيث أشار مسئولون في الإدارة الأمريكيّة لصحيفة "واشنطن بوست" إلى أنّ اتفاق السّلام المتعثّر بين حكومة الخرطوم وشركائها الجنوبيين يقع تحت ضغط متزايد، ويحتاج إلى إعادة إحياء. في الوقت نفسه، حثّت الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان أوباما على عدم التّهاون مع الخرطوم، وقالت إن كانت هناك أسباب فرضت بموجبها عقوبات على الخرطوم فهذه الأوضاع لم تتغيّر. كما اتهمت الحركة الشّمال بتعطيل عمليّة التّحوّل الدّيمقراطي التي تضمّنها اتفاق السّلام بين الشّمال والجنوب، الذي ينصّ على إجراء انتخابات حرّة في أبريل "نيسان2010م".

وفي السّياق ذاته، يشير محلّلون إلى أنّه إذا ما انهار الاتفاق الذي توسّطت فيه إدارة الرّئيس الأمريكيّ السّابق جورج بوش في2005 م، فسيفقد الأمل لإيجاد حلٍّ لأزمة دارفور، لاسيّما بعد أن شهد هذا الملف إهمالًا كبيرًا من جانب الإدارة الأمريكيّة، وهو ما كشف عنه المبعوث الأمريكيّ عندما قال إنّ الحكومة السّودانيّة لم تعد متورّطة في الحملة المنظّمة التي أدّت إلى مجازر جماعيّة في هذا الإقليم... وقال أيضًا: "ما نراه الآن هو مخلّفات الإبادة الجماعيّة"، وتعكس هذه التّصريحات حجم التّحوّل الأمريكيّ إزاء هذا الملف، حيث جاءت بعد يومين فقط من اتهامات وجّهتها سوزان رايس السّفيرة الأمريكيّة لدى الأمم المتحدة إلى القيادة السّودانيّة بارتكاب مجازر في دارفور، الأمر الذي دفعَ زعيم جيش تحرير السّودان عبد الواحد محمّد نور إلى اعتبار تصريحات المبعوث الأمريكيّ "ضوء أخضر لمواصلة الإبادة".

أهمّ توصيات ندوة مستقبل السّودان في ضوء المتغيّرات:

عدم استخدام النّفط كأداة للفرقة والتّباعد...

أوصت ندوة مستقبل السّودان في ضوء المتغيّرات، التي عقدت بمعهد البحوث والدّراسات الآسيويّة بجماعة القاهرة مؤخّرًا بضرورة تكريس الجهود العربيّة والسودانيّة والدّوليّة للعمل على تنمية جنوب السّودان مع دعوة الهيئات البرلمانيّة والعلميّة والمنظّمات غير الحكوميّة في مصر والعالم العربيّ والدّول الأفريقيّة المجاورة للسّودان للاهتمام بجنوب السّودان، والقيام بزيارات ميدانيّة لهذا الإقليم والعمل على كشف الادعاءات الغربيّة حول ما يُشاع عن الاسترقاق (تجارة الرّقيق) وبيع الأطفال الجنوبيين ودعوة السّودانيين بتناسي رواسب الماضي والاستفادة من تجاربه والسّعي إلى بناء سودان جديد على أسس من المساواة والعدالة والتّعايش السّلميّ داخل دولة واحدة متعدّدة الثّقافات والأعراق مع جعل الدِّين وسيلة للتّوحيد وليس للفرقة.

كما أوصت النّدوة بعدم استخدام البترول كثروة قوميّة تعمل على إحداث الفرقة والتّباعد بين الشّمال والجنوب، ولكن يوظّف كمصدر لثروة السّودان الموحّد والمطالبة بحلّ النّزاع في السّودان على أساس التّوزيع العادل للثّروة ومساعدة تنمويّة مستقبليّة وليس معونات، إضافة إلى دعوة كلّ القوى الوطنيّة في السّودان بأن يكون حلّ مشاكلهم من داخل البيت والعائلة السّودانيّة وبعيدًا عن أي تدخّلات أجنبيّة بزيادة أواصر التّفاهم والتّعاون بين جميع أفراد الشّعب السّوداني بعيدًا عن إثارة النّعرات الطّائفيّة والإقليميّة، ويسعى الجميع إلى التّعاون، خاصّة السّياسيين مع الاعتذار عن أخطاء الماضي وسلبيّات الحوار عبر مراحل التّاريخ الماضي، وذلك احتذاء بالدّرس الذي قدّمته جنوب أفريقيا حتّى يكون هناك مناخ مناسب للعمل خلال السّنوات السّت المحدّدة للمرحلة الانتقاليّة لبناء أسس الوحدة.

وأوصت النَّدوة بحسن الجوار بين السّودان وجيرانه وأن يسعى الجميع إلى التَّعاون والتَّنمية المشتركة حتّى ينعم الجميع بالأمان والتَّكامل، خاصَّة بعد بناء الاتحاد الأفريقيّ وبروز المنظّمات الإقليميَّة الأفريقيَّة مع رفع نداء للحكومة السّودانيَّة لدعوة كافّة التيَّارات السّياسيَّة السّودانيَّة ودول الجوار، خاصَّة مصر وليبيا والجامعة العربيَّة والاتحاد الأفريقي للوصول إلى مشاركة شاملة للتّسوية في إطار عربيٍّ أفريقيٍّ، والمطالبة بإدراج اتفاق مشاكوس على رأس اجتماعات الاتحاد الأفريقيّ القادمة.

على أن تقوم الجامعة العربيَّة والدّول العربيَّة إلى المبادرة بتوفير دعم حقيقيٍّ لبرامج التَّنمية في السّودان الشَّقيق والدَّعوة لاجتماع طارئ لمناقشة اتفاق مشاكوس، والحوار بشكل دوريٍّ عربيٍّ منسّق للتّنمية في السّودان لشماله وجنوبه.

كذلك دعوة مصر للمشاركة في الجهود القائمة للتّسوية الجديدة في السّودان على أن تدعو الحكومة المصريَّة لمؤتمر تدعو إليه جميع الأطراف برعاية مصريَّة من أجل التّحقّق لوصول السودان لوحدته، على أن يقوم معهد البحوث والدّراسات الأفريقيَّة وكافّة الجهات البحثيَّة المصريَّة بدراسة سكّان السّودان للتّعرّف على هذا الجار القريب، وذلك في مجال التَّاريخ والأنثروبولوجي والاقتصاد لتحقيق النّموّ الحقيقيّ في السّودان على أساس علميّ.

وكانت النّدوة قد شهدت مناقشات في عدّة محاور أهمّها:

الجذور التَّاريخيَّة، محاولات فصل جنوب السّودان، ودور بريطانيا في مشكلة جنوب السودان، والعلاقة بين الدِّين والدَّولة في السّودان، ودور هذه العلاقة في مشكلة الجنوب، ومحاولات حلّ المشكلة سابقًا، وسكّان الجنوب بين النّزوح القسريّ والاستقرار، والتّنمية في جنوب السّودان.

كما ناقشت التّعدديّة الثّقافيّة وبناء الهويّة في الجنوب كرؤية أنثروبولوجيَّة، والخصوصيّات الجغرافيَّة للسّودان ومشكلاته والتّوجّهات الثَّقافيَّة في الجنوب، إضافة إلى الاقتصاد السّياسيّ لجنوب السّودان واقتصاديّات النّفط في السّودان

والنّشاط البترولي وعلاقته بالأحداث الجارية والبترول وتوجّهات حلّ مشكلة الجنوب. كما قامت النّدوة بدراسة اتفاق مشاكوس دراسة تحليليّة في إطار العلاقات السّياسيّة الدّوليّة والموقف المصريّ من اتفاق مشاكوس، وموقف الولايات المتحدة من مشكلة الصّراع في جنوب السّودان، وحقّ تقرير المصير في اتفاق مشاكوس، وجنوب السّودان بين إعلان كوكادام ومشاكوس.

المسألة السّودانيّة بين سقوط همشكوريب واستعادة توريت... البيان الحكوميّ يؤكّد تورُّط إريتريا في حرب الشّرق.

بينما الجميع في انتظار استئناف محادثات السّلام بين الحكومة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان في الرّابع عشر من الشّهر الجاري "أكتوبر" حسبما أعلنَ في البيان الصَّادر عن منظّمة الإيقاد بدأت المعارك في الجبهة الشّرقيّة للسّودان واستولت قوّات الحركة الشّعبيّة على همشكوريب، وقد اتهمت الحكومة السّودانيّة تورّط إريتريا في هذا الهجوم، بل ودعمها المعارضة السّودانيّة بالقوّات والعتاد، بينما تنفي إريتريا ذلك وأكّدت أنّ القوّات التي هاجمت شرق السّودان تحرّكت من داخل الحدود السّودانيّة.

هل هذه التّطوّرات الجديدة ستؤدّي إلى قطع العلاقات الدّبلوماسيّة بين السّودان وإريتريا مرّة ثانية؟ وأين يقف السّلام في السّودان الآن؟ تساؤلات طرحتها على مختلف القوى السّودانيّة.

جبهة الشّرق خيار قائم ومستمر:

الفريق عبد الرّحمن سعيد نائب رئيس التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ: التّجمّع أعطى مهلة أكثر مما يجب للحلّ السّلميّ، والحكومة كانت ومازالت ترفض دخولنا في محادثات مشاكوس بدعوى أنّنا لسنا طرفًا في الحرب، فإذا كانت الحرب مقياسًا للدّخول في المفاوضات، فالتّجمّع يريد أن يثبت أنّ لديه سلاحًا ومقاتلين وأراضٍ سودانيّة تمامًا، ننطلق منها، وأصبح كما قالوا هم العمل العسكريّ مفتوح في جميع

الجهات، ونحن قمنا بفتح جبهة أخرى في شرق السّودان لتخفيف الضّغط على الحركة في جبهتيها الأخريين، ونعتبر ذلك واجبًا على التّجمّع.

ولكن هذا لا يمنع أنّنا نؤمن بأنَّ حلّ مشاكل السّودان ممكن تأتي عبر الحوار والتّفاوض، ولا ينطبق على حرب السّودان كحرب أهليّة، شرط الأقوى في الحرب هو الأقوى في التّفاوض ولم يمرّ في ذهننا ذلك أبدًا، فأيّ شخص يحمل السّلام يقوم به من أجل رفع الغبن الواقع عليه، والحركة الشَّعبيَّة قامت بذلك من أجل رفع صوتها عالميًّا، وأمّا التّجمّع الوطنيّ لم يحمل السّلاح إلّا بعد أن تمّ استفزازه من قبل الحكومة.

أمّا فيما يختص بالهجوم على الحكومة الإريتريَّة فليس هنالك سبب يجعل إريتريا تشاركنا عسكريًّا، فنحن لدينا قوّاتنا المدرّبة تدريبًا عاليًا جدًّا، ولدينا سلاحنا ومناطقنا السّودانيّة في الشّرق والتي نعرفها تمامًا، وننطلق منها دون أيّ احتياج للاستعانة بأي قوّات أخرى.

وفيما يختصّ ببيان رئيس التّجمّع السّيّد محمّد عثمان الميرغني وعن اللجوء للحرب في الشّرق، فليس هناك أيّ تناقض في ذلك؛ فهو المسئول عن السَّلام، أمّا التّجمّع فله خيارات أخرى إلى جانب التَّفاوض والسَّلام، وهذا من حقّنا، ونحن لم نسقط خيار الحرب في أيّ يوم؛ فجميع الخيارات لدينا مفتوحة، وأكّد الفريق عبد الرّحمن سعيد أنَّ قوّات التّجمّع لم تتلقَّ أيَّ دعم من أيّ جهة؛ فالسّلام موجود حتّى داخل السّوبر ماركت.

واختتم حديثه بقوله إنَّ المبادرة المصريَّة الليبيَّة هي المبادرة التي يمكن أن تؤدِّي إلى سلام دائم وشامل في السّودان والتّعطيل في خطوات المبادرة من قبل الحكومة وليس من جانبنا.

المبادرة المشتركة وحلّ مشكلة السّودان:

ميرغني مساعد عضو المكتب السّياسيّ للحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ والمدير للحزب بالقاهرة، وعبد الوهّاب عبد الغني ممثّل النّقابات بالتّجمّع يؤكّدان على تأييدهما لبيان السّيّد محمّد عثمان الميرغني والدّاعي إلى الوقف الفوريّ للاحتراب

وعدم تبديد الموارد البشريّة والماديّة وترويع المواطنين، مؤكّدان أنّهما ماضيان في مسيرة السّلام التي ابتدأها في 16 نوفمبر1988 م، وأكّدا على أنّ خطّ مولانا واضح، كما أنّ للحركة ضلعًا كبيرًا ومهمًّا داخل التّجمّع الوطنيّ، ولديها خطّها، وهناك أيضًا قوّات أخرى لها دورها العسكريّ داخل التّجمّع هم قوّات التّحالف والجبهة الوطنيّة الثّوريّة، وهذه ليس لها صلة بالحزب الاتّحاديّ الدّيمقراطيّ؛ فهي فصيل مستقلّ، وهناك أيضًا قوّات التّحالف الفيدراليّ وجبال النّوبة.

وأضافا أنّه لا يمكن أن نرهن مستقبل السّودان بين الحركة والحكومة فقط، ولابدّ من إشراك كلّ الأطراف، والمبادرة المشتركة هي المرشّحة للقيام بهذا الدور، وفي هذا الجانب التقى مولانا مع السّيّد أحمد ماهر وزير الخارجيّة المصريّ، وأكّد مولانا على جمع كافّة أطراف النّزاع السّودانيّ في مبنى موحّد يضمّ دول الإيقاد ودولتي المبادرة المصريّة الليبيّة المشتركة والمملكة العربيّة السّعوديّة كدولة جوار مهتمّة بالشّأن السّودانيّ.

حروب السّودان... لا نصر نهائيّ لأحد...

عبد النّاصر عبد الحميد عضو مركز الدّراسات النّوبيّة والتّوثيق أوضح أنّ شرق السّودان جزء من الأزمة السّودانيّة وهمشكوريب تعتبر علامة من علامات الأزمة بين السّودان وبين الجيران، وسوف تستمرّ دائمًا وتحدث نزيفًا في الجسد السّودانيّ، وستزداد البلاد فقرًا، وأنّ حالة الكرّ والفرّ لن تصل بأي طرف إلى النّصر النّهائيّ وحلّ المشكلة السّودانيّة غير مجدٍ بحمل البندقيّة والطّريق السّليم هو أن يفهم النّظام أنّه ليس هو الرّبّان الأوحد لمستقبل السّودان، وإنّما السّودان متعدّد الثّقافات والأعراف يحتاج إلى كلّ أبنائه؛ فعليهم أن يتراجعوا عن حزبيتهم الضّيّقة، وأن يجلسوا مع الجميع لحلّ المشاكل، ومشاكوس لابدّ أن تجمع الجميع معًا، ولابدّ من الاهتمام بالمبادرة المصريّة الليبيّة إلى جانب الإيقاد، ونتمنّى أن يكون الحلّ "سودانيّ - سودانيّ".

وفيما يختصّ بدور إريتريا أشارَ إلى أنَّ الأزمة الإريتريَّة السّودانيَّة أوراقها قديمة، ومن قبل قطعت إريتريا علاقاتها الدّبلوماسيّة مع السّودان، وعليه لابدّ من استقرار السّودان حتّى لا يؤثِّر على جيرانه، فالحدود بين الدّولتين بها قبائل مشتركة، وأنّ هذه الحروب لها تأثيرٌ كبيرٌ جدًّا على الشَّعبين، وعلى الحكومة ألَّا تناور كثيرًا حتى لا تستمرّ الحروب في البلاد، وعليها أن تتقدَّم باستراتيجيّة واضحة لحلّ مشاكل السّودان مع القوى الوطنيَّة السّودانيَّة الأخرى.

منجلواك كوال: نرفض تعريب وأسلمة السّودان قهرًا

يتردّد في الآونة الأخيرة حديث حول محاربة الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان عروبة وأسلمة السّودان، بل يُقال إنّها تعترض على عضويّة السّودان بجامعة الدّول العربيَّة؛ لأنّهم يريدون أن تكون هويّة السّودان أفريقيّة فقط، وأن يكون هناك تأييد كبير من أهالي جنوب السّودان لحقّ تقرير المصير والانفصال عن الشّمال السّودانيّ، وفي المقابل أيضًا ظهرت حركات شماليّة سودانيّة تؤيّد هذا الانفصال من أجل احتفاظ السّودان بهويّته العربيّة والإسلاميّة!

حول هذا الموضوع والسّلام المقبل بالسّودان وقضيّة التّهميش وموضوعات أخرى دار الحديث مع منجلواك كوال ممثّل الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان بالشّرق الأوسط والخليج "مكتب القاهرة".

هناك اتّهام للحركة الشَّعبيّة لتحرير السّودان بأنّها تحارب دائمًا عروبة السّودان؟

هذا الحديث تروجّه بعض الجهات للنّيل من سمعة الحركة الشَّعبيَّة، ولكنّ الحركة لا تستهدف عروبة وإسلاميّة السّودان، والدّليل على ذلك أنّها في المنافيستو الأوّل لها وفي أدبيّاتها السّياسيّة وتصريحات جميع قادة الحركة الشّعبيَّة لم يرد ما يستهدف عروبة السّودان أبدًا، ولكنّ الحركة تدعو إلى وحدة السّودان بأسس قائمة على العدالة والمساواة، ونرفض أسلمة وتعريب أهل السّودان قهرًا، والدّليل على ذلك وجود أعداد كبيرة من أعضاء الحركة الشّعبيّة مسلمين وعربًا، بعضهم على قمّة الهرم القياديّ للحركة، وفي تعاملهم اليوميّ لا يوجد أيّة تفرقة بين الشّماليين

والجنوبيين أو عربيّ مسلم وغيرهم، وكذلك لا نفرّق بين أهل غرب السّودان أو شرقه؛ لأنّ الحركة تحتضن كلّ أبناء السّودان بمختلف انتماءاتهم العرقيّة والإثنيّة والدّينيّة، وفي مكتبنا بالقاهرة كلّ السّودانيين ممثّلون، وكذلك في مكاتب الحركة الأخرى.

ولكن تعترضون حتّى على عضويّة السّودان بجامعة الدّول العربيّة؟

من السَّابق لآوانه أن تتحدَّث الحركة في مثل هذه الموضوعات؛ فهي لم توقِّع على الاتّفاق النّهائيّ مع الحكومة؛ كي تكون طرفًا في حكومة السّودان، وعندما يتمّ ذلك فهي سوف تحدّد أيّ المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة ينضمّ إليها السّودان، فالحركة مازالت في طور المطالبة بإقرار وحدة شمال وجنوب السّودان قائمة على أسس جديدة، فحينما تكون الحركة طرفًا في حكومة السّودان بعد توقيع السّلام فلكلّ مقام مقال.

توقيع السَّلام تأخّر كثيرًا، وكلّ مرَّة يُقال إنّه سيوقّع قريبًا، فمتى سيتمّ ذلك؟

سبب التَّأخير كما تعلمون كان أوَّلًا مشكلة المناطق الثَّلاثة، ثمّ مشكلة العاصمة، ولكنّ الحركة الشّعبيّة قدّمت تنازلات حول هذين الموضوعين من أجل تحقيق السّلام ولإنقاذ المفاوضات من الانهيار وما تبقّى من قضايا ينحصر في مشاركة الحركة في السّلطة المركزيّة وتسليم السّلطة في جبال النّوبة والنّيل الأزرق، وهي مسائل لا تحتاج إلى كثير من الجدل والنّقاش، وإنّما تحتاج إلى قرارات سياسيَّة؛ لذلك نتوقّع أن يتمّ تجاوز هذه العقبات في أقرب وقت ممكن.

طوال فترات المفاوضات كان يُقال إنّ أصعب مرحلة في المفاوضات هي تقسيم الثّروة والتي تمّت، ولم يرد ذكر صعوبة تقسيم السُّلطة من قبل، بل دائمًا يُقال إنّها محسومة وليس فيها صعوبات؟

بالفعل ربّما تمّ البحث في تقسيم السّلطة في وقت سابق، وتمّ التّوصّل إلى اتفاق في بعض الجوانب، وأن ٩٥٪ من جوانب المفاوضات تمَّ حسمها، ولكن الـ ٥٪ المتبقّية نريد التّركيز فيها حتَّى لا ينهار كلّ ما قام به المفاوضون، فهي أمور صعبة

تتطلّب التروّي، منها إشراك القوى السّياسيّة السّودانيّة الأخرى في السّلطة، فالحركة تنادي وتسعى من أجل تحقيق ذلك دائمًا.

دائمًا تتحدّثون عن الظّلم والتّهميش لأهل جنوب السّودان... ألا ترون أنَّ هذه المظالم واقعة أيضًا على كلّ أقاليم السّودان؟

سنستمرّ في الحديث عن التّهميش إلى أن تنتهي آثاره في السّودان، والحركة لن تملّ من طرح مسألة التّهميش، وتسعى لمعالجة وإنهاء هذه المشكلة الموجودة بالفعل في جميع أقاليم السّودان، ومادام التَّهميش موجودًا فلا حرج من الحديث حوله.

ولكن في مفاوضات السّلام الحركة تعمل من أجل حلّ مشكلة جنوب السّودان فقط، دون الأقاليم الأخرى؛ لذا أخذت لنفسها ٥٠٪ من عائدات البترول في موضوع اقتسام الثَّروة، وباقي السّودان ٥٠٪، وهذا لا يتناسب مع التّوزيع السّكّانيّ لأقاليم السّودان؟

الظّلم لا يحدّد بمعايير ومعادلات حسابيّة، والتّهميش والظّلم بالسّودان يختلفان من منطقة لأخرى، وتهميش جنوب السّودان بالذّات كان مصحوبًا بحروب مدمّرة لمدّة خمسين عامًا، وهذه المدّة كافية للقضاء على الأخضر واليابس بمناطقنا؛ لذا يجب ألّا نستنكر حصول أهل الجنوب على نسبة الـ ٥٠٪ من ثروات النّفط المنتجة من مناطق الجنوب؛ فيجب أن ننظر إليها من خلال الحرمان والدَّمار الذي أصاب مناطق جنوب السّودان لسنين طويلة، بل أعتقد أنَّ هذه النّسبة ربّما تكون أقلّ من المطلوب لأنّ الجنوب يحتاج إلى أكثر من ذلك لإعادة تنمية وإعمار مناطقه. ومطالبة الحركة بهذه النّسبة لا تعتبر انحيازًا لجنوب السّودان؛ فالحركة الشّعبيّة طالبت أيضًا بأن تخصّص نسبة معيّنة من موارد النّفط السّودانيّ لكلّ إقليم من أقاليم السّودان وأن تخصّص نسبة ٢٪ لكلّ إقليم يتمّ اكتشاف النّفط فيه، وهذا نوع من العدالة.

في فترة السّنوات السّتّ الانتقاليّة وإلى حين الاستفتاء على وحدة أو انفصال الجنوب عن الشَّمال ستعنون بأمر الجنوب فقط، أم ستنتظرون ماذا يفعل الشّمال لكم حتّى يتمّ التّصويت لصالح الوحدة؟

الحركة تعطي أولويّة للوحدة وتعمل من أجل قيامها على أسس جديدة، ولكن هنالك مسائل واقعيّة لابدَّ من الاعتراف بها، فالحركة لن تستطيع إقناع أهل الجنوب بالتّصويت لصالح الوحدة إذا ظلّت عمليّة التّهميش والقهر مستمرّة، فلابدّ من إزالة جميع مظالم الماضي مع إحداث تنمية حقيقيّة بالجنوب.

ما رأيكم في مطالبة بعض أهالي الأقاليم السّودانيّة الأخرى، وخاصّة دارفور بحقوقهم في الثّروة والسّلطة، وهل ما نالته الحركة في مفاوضات السّلام هو الذي ساعد على ذلك؟ وهل كثرة المطالب ستؤدّي إلى تفتيت السّودان؟

مطالبة المهمّشين بأقاليم السّودان بحقوقهم دليل على صحّة وعافية، فهم يطالبون بحقوقهم التّنمويّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، وهي حقوق بديهيّة، أمّا إذا كانوا يطالبون بالانفصال وتفتيت السّودان، فهذه قضيّة أخرى والحركة الشّعبيّة مع وحدة السّودان.

ولكن بعض هذه المطالب غالبًا يكون وراءها نعرات قبليّة متعصّبة تؤثّر على القضيّة السّودانيّة؟

لابدّ أن نفرّق بين آراء شخصيّة لمواطن وآراء التّنظيمات السّياسيّة؛ فكلّ تنظيمات السّودان بما فيها الحركة الشّعبيّة تنادي بوحدة السّودان الجديد، ومازالت لا أرى خطورة في مطالبة أهالي السّودان بحقوقهم المشروعة.

القوى السّياسيّة السّودانيّة: ضرورة إيجاد حلٍّ سياسيٍّ شامل...

جورلوج ممثّل الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان: الكرة الآن في أيادي الوسطاء.

بعد الإعلان عن توقيع اتفاق "مشاكوس" بين الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان في شهر يوليو الماضي سرعان ما توقّفت المفاوضات في 6 سبتمبر الحالي، وذلك بسبب استيلاء الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان على مدينة "توريت" في جنوب السّودان، وأيضًا بسبب تفاصيل الاتفاق التي أظهرت الكثير من الثّغرات؛ ولذا اشترطت الحكومة السّودانيّة عدّة شروط للعودة إلى المفاوضات،

ولكنّ الوسطاء "الإيقاد - الولايات المتحدة الأمريكيَّة" ناشدتا الجانبين للعودة إلى طاولة المفاوضات دون أيّة شروط.

فهل الفترة الحالية تعتبر هدنة أم تجميدًا للاتفاق؟ سؤال طرحته على القوى السّياسيّة السّودانيّة المختلفة "الحكومة والحركة الشَّعبيَّة والأحزاب" فكانت هذه الحصيلة:

مصدر مسئول بسفارة جمهوريّة السّودان بالقاهرة يؤكّد أنّ هذه ليست هدنة، وإنّما تجميد لاتفاق مشاكوس إلى حين الاستجابة للشّروط التي وصفتها الحكومة السّودانيّة، وتتمثّل في وقف التّصعيد العسكريّ من قبل جيش الحركة الشَّعبيَّة للتّحرير السّودانيّ وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الاستيلاء على مدينة "توريت" ووقف التّحرّكات الرَّامية للاستيلاء على مناطق جديدة والشّروع في ترتيبات لوقف شامل لإطلاق النَّار، ومن المعروف أنّه في الجدولة الثَّانية لمفاوضات مشاكوس أن "الإيقاد" رفضت شروط جون قرنق رئيس الحركة الشّعبيّة فيما يختصّ بالحدود وضمّ جبال "الإنقسنا وريباي" إلى الجنوب، والآن توجد مساعدة أمريكيّة وجهود من قبل منظّمة الإيقاد للعودة إلى معادلة المفاوضات مرّة أخرى، وعلى الحكومة أن تتمسَّك بشروطها.

مشاكوس إطار تفاهم فقط:

جورلوج ممّثل الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان يقول بعد أن توقفت مفاوضات مشاكوس فإن الكرة الآن في أيادي الوسطاء، وأعتقد أنّهم يتحرّكون للعودة إلى مساندة المفاوضات، ولكن متى؟ هذا غير معروف، ومشكلة السّودان ليست الحرب والاستيلاء على مناطق، وإنما المشكلة تكمن في عدم إيجاد حلٍّ سياسيٍّ شامل، وأعتقد أنَّ مشاكوس يعتبر إطار تفاهم وليس اتّفاقًا، والدّليل على ذلك انسحاب حكومة السّودان من المحادثات؛ فهناك ثغرات كثيرة في الاتفاق، والإيجابيَّة الوحيدة فيه هو وقف إطلاق النَّار الذي لم ينفذ بعد، والحكومة معترضة

على مسألة الحدود؛ لأنّها كانت تعتقد أنَّ التّنفيذ سيكون حتّى حدود الجنوب عام 1956م في حين أنَّ الحكومة الشَّعبيَّة ترى أنَّ جبال الإنقسنا وأبيي يحاربون معهم منذ 16 عامًا، كما أنّ الحركة مطالبة بتحييد الخرطوم العاصمة.

حزب الأمّة والحلّ الشّامل:

وقالت رقيّة عبد القادر ممثّل حزب الأمّة بالقاهرة: أعتقد أنَّ تجميد الاتفاق مؤقّت؛ نظرًا لأنّ الضّغط الخارجيّ -لاستمراره- كبير، والقوى الخارجيَّة والإقليميَّة تعمل على استمرار المفاوضات، والدّليل على ذلك مناشدة أطراف المفاوضات للعودة مرَّة أخرى، وأعتقد أنَّ هذا التّوقّف مرحلة للقوى السّياسيّة الأخرى لطرح جميع الموضوعات المعلّقة وترتيب الأوراق على المستوى الدّاخليّ والإقليميّ والدّوليّ؛ فلا يمكن أن يتمّ حلّ مشكلة السّودان بين طرفين فقط، وحزب الأمّة في البداية أيّدَ الاتفاق كخطوة أوَّليَّة لإيقاف نزيف الحرب، وبعد حصوله على وثيقة الاتفاق تحفّظنا حول نقاط معيَّنة وطرحنا حلولًا لها، والحزب أوّل مَن رفع شعار الحلّ السّياسيّ الشّامل، وبعد التّطوّرات الأخيرة ناشد الحزب الطّرفين الحكومة والحركة أن يعدِّلا من آرائهما ويأخذا بآراء القوى السّياسيَّة الأخرى ويستخدما ميثاقًا وطنيًّا فيه توحيد للجميع والمفاوضات، والحوار هو المطلوب الآن كخيار أوحد مناسب.

التّجمّع ولجنة المساعدة:

وقال د. الشّفيع خضر عضو التّجمّع الدّيمقراطيّ وممثّل الحزب الشّيوعيّ السّودانيّ: هناك ترحيب من قيادة التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ باتفاق مشاكوس على أن يتم مناقشته ونقده داخل التّجمّع، وأصدرنا قرارًا بالتزام الحركة الشَّعبيَّة للرّجوع إلى هيئة التّجمّع الوطنيّ قبل التّوقيع النّهائيّ، وأيضًا قمنا بتكوين لجنة مساندة من التّجمّع للحركة في المفاوضات، ووجدت عدم تفاهم بين الطَّرفين، فالحكومة تريد اقتسام السّلطة بينها وبين الحركة التي تريد حلّ مشكلة السّودان من

جذورها؛ فلذا حدث تباعد، خاصّة بعد ظهور تفاصيل الاتفاق، وبعد استيلاء الحركة على مدينة "توريت".

والخلاصة أنّ قضيّة السّودان لن تحلّ بالاتفاق بين طرفين مهما كانت قوّتها، وأعتقد أنّ التّفاوض فيه صعوبة أكثر من العمل العسكريّ، والسّودان بظهور البترول فيه دخل الصّراع الدّوليّ، ولكنّ الحلّ في النّهاية في أيدي الشّعب السّودانيّ.

بر ونوكول غير مكتمل:

وقال الفريق عبد الرّحمن سعيد نائب رئيس التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ: نحن لم نكن بعيدين عن رؤى الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان، خاصَّة في إنهاء الحرب، وفي الفترة من 20 يوليو، وحتّى 6 سبتمبر فترة توقيع الاتفاق إلى أن توقّفت المفاوضات لم تكن فترة ركود، بل كانت هناك آراء شخصيّة في جميع وسائل الإعلام وفي الفترة نفسها حضر د .جون قرنق إلى التّجمّع في اجتماع أسمرة من 16 – 14 أغسطس، وشرح لنا رؤية الحركة للاتفاق، وخلصنا إلى رؤى موحّدة، وقلنا إنّ بروتوكول مشاكوس غير مستكمل مع تقديرنا للجهد الدّوليّ والإقليميّ فيه؛ لأنّه يحتوي على إيجابيّات وسلبيّات في الوقت نفسه؛ ولذا أوفد التّجمّع إلى المحادثات – التي توقّفت – لجنة مساندة مكوّنة من 4 أعضاء.

سقوط توريت خدم الحكومة:

وقال د. أبو الحسن فرح عضو المكتب التّنفيذيّ السّابق للحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ: الاتفاق تمّ بين الحكومة والحركة دون وقف إطلاق النَّار، ولذا مازالت الحرب مستمرّة، واستولت الحركة على مدينة توريت ووجدت الحكومة فرصتها في هذا الحدث لتخدم أغراضها؛ فأرسلت رسائل إلى الجامعة العربيّة وبعض الدّول العربيّة لطلب الدّعم ورسالة أخرى إلى الشَّارع السّودانيّ للتّعبئة العامّة ورسالة ثالثة إلى القوّات المسلّحة التي كانت متذمّرة من الاتفاق لعدم طرحه بشكل واسع داخلها؛ فعمليّة "توريت" خدمت الحكومة بشكل غير مباشر، وفي

رأيي أنّ الحكومة مرغمة على العودة إلى المفاوضات بعد أن يضع الوسطاء سيناريو العودة؛ لأنَّ "مشاكوس" تعتبر المبادئ العامّة فيه ملزمة للطّرفين الحكومة والحركة.

وزراء وزعماء يتحدَّثون: هل السّودان يسير نحو الصّوملة؟

لم تهدأ حدّة التّوتّر في السّودان بعد، ولم يؤدِّ اتفاق مشاكوس إلّا إلى مزيدٍ من الخلافات وتصاعد التّساؤلات حول المصير السّودانيّ وخيار السّودانيين تجاه الوحدة ومصير الجنوب، ورؤية كلٍّ من الحكومة السّودانيّة والتّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ تجاه ما يحدث، ويخشى المراقبون من تشرذم السّودان وتفتيت وحدته أو صوملة السّودان، حيث ترتفع أصوات قبائل البجا وجبال النّوبة مطالبين ببحث أوضاعهم، وقد تؤدّي هذه المطالب لتفتيت السّودان.

التقيت نخبة من الخبراء والمحلّلين والمهتمّين بالشَّأن السّودانيّ حول التّساؤلات السَّابقة.

الزّهاوي مالك وزير الإعلام والاتّصالات السّودانيّ أكَّد أنَّ هذا الأمر غير صحيح، فالمطلوب حقيقة هو الوصول إلى سلام شامل وعادل في السّودان عن طريق حلّ القضايا السّياسيّة التي تواجه الشَّعب السّودانيّ، والجميع يؤمن على وحدة السّودان؛ لأنّ العالم كلّه يتّجه إلى التّوحّد والوحدة، ونحن نرى أنَّ هنالك بعض المظالم التي حاقت ببعض الجهات في السّودان، وإذا ما جلسنا كسودانيين وأزلنا هذه التّظلّمات فإنّنا نبقي على السّودان موحّدًا وقويًّا، وقد دخلت الحكومة مفاوضات مشاكوس على هذا الأساس مع أنَّ وجهة نظر الحكومة أنّ المبادرة المصريّة الليبيّة هي الأفضل؛ لأنّها تضمن مشاركة أوسع للسّودانيين وتضمن الوحدة أكثر من المذكورة في الإيقاد، وقد قبلت كلّ الأطراف في المبادرة المشتركة ولكنّ الإيقاد فعّلت من مبادرتها سريعًا، ونحن مع أيّ مبادرة يكون فيها الجانب العمليّ أكثر واقعيّة، ولذا نسعى معها لكي نؤطّر الجانب العمليّ ونعلم جيّدًا أنّ دور مصر وليبيا لا يمكن أن تعجّله أو توقفه مبادرة؛ لأنّهما قلبًا وقالبًا مع السّودان

ومشاكل السّودان هي مشاكلها؛ ولذا من باب أولى أن يتعاونا مع أيّة مبادرة تخلق السّلام في السّودان.

كما أنّ التّوجّه إلى السّلام هو استراتيجيّة الحكومة السّودانيّة ولا يمكن التّنازل عنها على الإطلاق، وعندما أوقفنا المفاوضات في مشاكوس؛ لأنّنا نرى أنّ هناك أسسًا ضروريَّة لابدّ منها إذا أردنا سلامًا عادلًا وآمنًا، ونحن لم نضع أيّ شروط للعودة، وإنَّما وضعنا أسسًا نرى أنّها هي الوحيدة التي تضمن الوصول إلى السّلام من أقصر الطّرق، وأنّ ما اتفقنا عليه في الاتفاق الإطاريّ في 20 يوليو 2002م في الجلسة الأولى ينبغي أن نبني عليه باقي الاتفاق ولا ننقضه؛ لأنَّ ما توصّلنا إليه كان نتيجة جهد كبير وأخذ وردّ استمرّ لوقت طويلٍ، فإذا ما استطعنا أن نعالج هذه القضايا الأساسيّة) مسألة الدّين والدّولة- مسألة تقرير المصير- مسألة حدود الجنوب (لأنّها هي التي فضّت المفاوضات في أبوجا من قبل، فإذا ما توصّلنا إلى اتفاق مبدئيّ حولها، علينا أن نقوم بتطويرها، أمّا إذا ما جلسنا لننقض ما اتفقنا عليه في الجلسات الأولى، فهذا يعني أنّنا نسير في حلقة مفرغة، كما طالبنا أيضًا بوقف العدائيَّات فنحن لم نطالب بوقف إطلاق النَّار؛ لأنَّ هذا يتطلّب إجراءات طويلة من أجل تهيئة المناخ لنعمل سويًّا للوصول إلى السَّلام في مشكلة مزمنة، وما اتفقنا عليه في جبال النّوبا لوقف إطلاق النَّار كان له أثره الفاعل في أن نصل إلى سلام.

ميرغني مساعد عضو المكتب السّياسيّ للحزب الاتحاديّ الدّيموقراطيّ والمدير العام للحزب بالقاهرة يقول: اتفاق مشاكوس هو الذي أدَّى إلى تفتيت السّودان من أجل مصالح ضيّقة، ونحن كقوى وطنيَّة سودانيَّة سنسعى كما سعينا من قبل إلى وحدة السّودان طوعًا بين أقاليم السّودان المختلفة، وأعني هنا الجنوب بصفة خاصَّة، أمّا الأقليّات الأخرى في جبال النّوبا والبجا فهي بالتّأكيد تقوم بمناورات لاكتساب بعض الحقوق المسلوبة والضَّائعة، خاصّة الحقوق السّياسيّة، ونعلم تمامًا أنَّ تقرير المصير في السّودان جاءَ عام 1956 م بحدوده الجغرافيَّة المعروفة للجنوب، ولا عودة لمسألة تقرير المصير لأقاليم أو جماعات أخرى في السّودان، وبالنّسبة لحالة

الجنوب فإنّ إقرار مبدأ تقرير المصير من الجميع كان عبر مداولات واتفاق بين الشّمال والجنوب عام 1994م، وتبلور فيما بعد ليصل إلى ما وصل إليه الآن عبر اتفاق مشاكوس، أمّا بالنِّسبة للمناطق الأخرى، تقع علينا جميعًا مسئوليّة حتّى لا يكون هنالك مناطق مهمّشة والسّعي الدّءوب لتنمية جميع مناطق السّودان وتوزيع ثرواته بالعدل، وعلينا أن نعي أنّنا في مصر لن نسمح بتفتيت وتقسيم السّودان.

فالنّظام القائم وما مارسه من تعنّت وقهر لبعض الشَّعب السّودانيّ أدَّى إلى ظهور النّعرات الإقليميّة والقبليّة في محاولة للانفصال عن السّودان، ويسعى النّظام إلى تحويل السّودان إلى دويلات وممالك يسهل التّحكّم فيها، وعلى الشّعب السّودانيّ أن ينهض لحماية مستقبله، وهذه الإرهاصات ظهرت بعد اتفاق مشاكوس كنزعة انفصاليّة جديدة، وهذه المجموعات التي تطالب بحقّ تقرير المصير هم أعضاء في التّجمّع الوطنيّ، ولم يحدث من قبل أن طالب أي فصيل بالانفصال عن السّودان.

عبد الوهاب عبد الغني ممثّل النّقابات بالتّجمّع وأمين أمانة النّقابات لاتحاد عمَّال السّودان وعضو المكتب التّنفيذي للتّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ قال: لا توجد أيّة طريقة تؤدّي إلى تقسيم السّودان وتقرير المصير للجنوب قد أجيزت على أساس آخر خيار للحركة الشّعبيّة لإعادة الثّقة بين الشّمال والجنوب وعن طريق انتخابات حرَّة، وبالنّسبة لجبال النّوبا والبجا يسعيان إلى التّمثيل السّياسيّ بالسّودان، وهما ممثّلان بالتّجمّع الوطنيّ الذي يشمل كلّ أهل السّودان وهو يسعى إلى سودان جديد موحّد عن طريق حلّ مشاكلنا جذريًّا وأحيانًا قيادات الفصائل السّياسيَّة تطالب بالانقلاب والانفصال، ولكنّ القاعدة لا تريد سوى الوحدة والدّيمقراطيّة، والانتخابات هي الفيصل الوحيد في مثل هذا الموضوع، فالحرية والدّيمقراطيّة هي التي تحلّ مشاكلنا واتفاق مشاكوس بهذا الطّرح لا يحلّ المشكلة؛ لأنّ هناك فصائل تمّ إهمالها في هذا الاتفاق، ولا أعني الأحزاب السّودانيّة فقط، وإنّما أيضًا المجتمع المدنيّ، وكلّهم ممثّلون داخل التّجمّع الذي بدأ منذ سنين الاتجاه للحلّ السّلميّ وأوقف الحرب في شرق السّودان، وبالأخص مع ظهور المبادرة المصريّة الليبيّة

ووعائها الأوسع من الإيقاد والحكومة فضّلت الإيقاد، وكانت تعتقد أنّ مشاكوس ستعطيها 6 سنوات أخرى... حلم... ولا مانع لديها من انفصال الجنوب والبجا وجبال النّوبا حتّى تحكم الشّمال وحده... المهم أن يكون لديها سلطة!!!

محجوب أبو عنجة ممثّل جبال النّوبا بالتّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ: السّودانيّون جادّون في توحّد السّودان، ونحن الآن نمرّ بمرحلة توفيق في الأوضاع من الجوانب القانونيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وإذا تمّ وضع دستور دائم للسّودان فسيتم التّوحّد، وأمّا إذا حدث إصرار من قبل الحكومة على تنفيذ أجندتها سيكون هناك تهديد للسّودان، خاصّة فيما يختصّ باستخدام الدّين في أغراض سياسيّة وعدم تقسيم السّلطة والثّروة.

واتفاق مشاكوس لم يفتح شهيّة الآخرين للانفصال كما يقول البعض، ولكن نصوص كلّ المبادرات موجود فيها حقّ تقرير المصير للجميع، وفيها فقرات تنصّ على القوميّات المختلفة.

د. مجذوب الخليفة: هناك ازدواجيّة معايير من الولايات المتحدة ضدّ السّودان

الأحداث السّودانيّة تعقّدت بعد أن تأخّر توقيع اتفاق السّلام بنيفاشا بين الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، نظرًا لتصاعد مشكلة دارفور بغرب السّودان، وهناك أيضًا اتهامات من الاستخبارات الأمريكيّة والغربيّة بأنّ السّودان يخفي أسلحة دمار شامل سوريّة عن طريق شركات خاصّة لرجال أعمال لهم ارتباط وثيق بالحزب الحاكم في السّودان دون علم الرّئيس البشير.

حول هذه القضايا والعلاقات المصريّة- السّودانيّة وعلاقات السّودان بدول الخليج التقيت د. مجذوب الخليفة وزير الزّراعة والغابات ونائب أمين الحزب الحاكم في السّودان والمسئول عن العلاقات المصريّة- السّودانيّة، فكان هذا الحوار:

ما حقيقة المعلومات حول التّعاون السّوريّ - السّودانيّ لإخفاء أسلحة دمار شامل بالسّودان عبر شركات خاصّة لرجال أعمال مرتبطين بالمؤتمر الحاكم ودون علم الرّئيس البشير؟

-أصبحت الآن مصداقيّة الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا وبعض عملائها مشكوكًا فيها، ولعلّ ادعاءهما بأنّ هناك أسلحة دمار شامل بالعراق التي أكّدت وكالة الطّاقة الدّوليّة ومفتشو الأمم المتحدة عدم وجودها، وقد تأكّد ذلك أيضًا بعد احتلال العراق من قبل القوّات الأمريكيّة، فهذا كلّه يجعل الادعاء على السّودان سخيفًا وفاقدًا للمحتوى، ولا يمكن أن يضلّل به أحد، ونحن لم نسمع مثل هذا الاتهام أصلًا من قبل الحكومات الأمريكيّة أو البريطانيّة.

ومن ثمّ فهي قضيّة باطلة في سورية والسّودان، ولم تتم عبر شركات خاصّة أو عامة، ويكفي قضيّة ضرب مصنع الشّفاء عام 1998م، ادّعوا أنّه مصنع للأسلحة الكيماويّة والقضاء الأمريكيّ أدان هذا التّصرّف وألزم الأمريكيين بدفع التّعويضات لصاحبه رجل الأعمال السّودانيّ صلاح إدريس، بل إنّ المساءلة طالت بعض أعضاء البنتاجون والـ "سي. آي. إيه" الذين اعتمدوا على معلومات مغرضة من عناصر معادية للسّودان؛ فهذه وشاية ضدّ السّودان وحكومته الموحّدة، في إطارها التّنفيذيّ والسّياسيّ بصورة منهجيّة وشورى واسعة تحت قيادة الرّئيس البشير، وهو قائد فعليّ للجهاز التّنفيذيّ والسّياسيّ والعسكريّ ويحترم المؤسّسات، فليست هناك أسماء وشخصيّات أخرى في السّودان تنازع قيادة المؤتمر الوطنيّ الشّرعيّ أو تستطيع أن تخرج عن إطار المؤسّسة والشّورى، واتّهام بعض الشّخصيّات في السّودان هو جزء من الكيد للسّودان لإحداث فرقة أو محاولة تبرير الاعتداء عليه ولن يكتب النّجاح لمثل هذا.

رغم هذا الاتهام للسّودان هناك تقارير من قبل الولايات المتحدة تشيد بموقف السّودان وليبيا من الإرهاب... ما تعليقك على ذلك؟

- بالفعل، التّقارير قالت: للسّودان وليبيا مواقف معلومة وأصيلة وذاتيّة ضدّ الإرهاب، وقد استغربَ البعض أنّه رغم ذلك مازالت الدّولتان على قائمة الإرهاب؛ فهذا يدلّ على ازدواجيّة المعايير التي فضحت الولايات المتحدة.

هل تعتقد أنّ مثل هذه الادّعاءات ستقف بعد إنجاز السّلام بالسّودان؟

- في رأيي حتّى بعد التّوقيع على السَّلام قد لا تقف المؤامرات ضدّ السّودان بالادّعاءات الكاذبة؛ لأنَّ الوصول للسّلام ذاته انتصار سودانيّ وليس انتصارًا خارجيًّا، بل ويزيد من أسهمه، وقد يجعل بعض الدّول المعادية تكيد له أكثر، ثمّ إنّ العداء الأساسيّ للسّودان ينطلق من التّوجّه الإسلاميّ الذي لن يتغيّر؛ لأنّ السّودان من الدّول القلائل ذات القرار المستقلّ حتّى في وجه الولايات المتحدة، إلى جانب إمكانيات السّودان الضّخمة وموقعه الاستراتيجيّ الذي بدأت ثورة الإنقاذ في تحريكه كقوّة اقتصاديّة تؤثّر إيجابًا على البعد الإقليميّ؛ مما يكسب السّودان قيادة، ويدفع بالمنطقة إلى مزيد من الاستقلال واحترام مصالحها الوطنيّة، بعيدًا عن الانقياد للهيمنة الأمريكيَّة والغربيَّة.

هل لمشكلة دارفور دورٌ في تأخُر السَّلام بالسّودان؟

- مشكلة دارفور مفتعلة، وتصعيدها يتم من أجل زعزعة الاستقرار، وكذلك للضّغط على السّودان في مفاوضات السّلام بنيفاشا لتأجيل الوصول لاتفاق نهائيٍّ، ولذلك تقوم بعض الجهات بدعم الجماعات المسلّحة هناك، ولكن الآن المعركة حسمتها القوَّات المسلّحة السّودانيّة واستتبّ الأمن بدارفور، وبالتّوقيع على اتفاقيّة الهدنة لمدّة 45 يومًا بين الحكومة والحركات المسلّحة بدارفور يرجى طي ملف دارفور لتحقيق الاستقرار والتّنمية والتّرابط الوطنيّ، وإن كانت هناك تصرُّفات من المتمرّدين أدَّت إلى خرق وقف إطلاق النّار عندما قاموا بهجمات داخل أراضي تشاد.

ماذا عن دور القوى السّياسيَّة الأخرى في السّلام؟

-كلّ القوى السّياسيّة في السّودان تحثّ الحكومة والحركة الشّعبيّة للوصول إلى اتفاق ويتمنّون السّلام العادل، وقد قامت الحكومة بإعلان كافّة القوى السّياسيّة أنّ السّلام الجاري من أجل الجميع، لوحدته والسّلام العادل وليس لمصلحة حزبيّة، سواء لحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم أو للحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، والاتفاقيّات المختلفة مع الأحزاب السّودانيّة والتّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ تؤكّد حرص الحكومة على اشتراك الجميع في رؤية السّلام، بين حزب الأمّة وحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، وأيضًا التقى إبراهيم أحمد عمر أمين عام الحزب الحاكم محمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع ورئيس الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ بالقاهرة في إطار التّشاور مع القوى السّياسيّة السّودانيّة، وقد قام الميرغني بدعوته لحضور مؤتمر مرجعيّة الحزب الاتحاديّ.

ماذا عن العلاقات بين السّودان وإريتريا؟

-الحكومة السّودانيّة وجّهت تحذيرًا للحكومة الإريتريّة لخوضها في شئوننا الدّاخليّة، فقد قامت في الفترة الأخيرة برعاية تجمّعات المتمرّدين ومسلمي دارفور في أسمرة أو تحت رعايتها.

ما ترتيبات الحزب الحاكم لمرحلة ما بعد السّلام؟

-كلّ الأجهزة السّياسيّة والتّرتيبات التّشريعيّة تسعى للوصول لبرنامج موسّع لحزب المؤتمر الوطنيّ بمشاركة الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وآخرين، ومن المأمول أن يؤدّي ذلك إلى سلام دائم ووحدة طوعيّة وتنمية متوازنة ومستمرّة.

لمّ شمل "الاتحاديّ" السّودانيّ في القاهرة.

بعد سلسلة العواصف التي ضربت الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ السّودانيّ. نجح محمّد عثمان الميرغني في إعادة الاستقرار لحزبه مرّة أخرى، وذلك من خلال مؤتمره لمرجعيّة الحزب "الأكثر عددًا منذ 20 عامًا"، والذي اختتم أعماله بالقاهرة الأسبوع الماضي، واستمرّ لمدّة 6 أيّام، حيث تمّت إعادة انتخاب الميرغني رئيسًا للحزب، كما تمّ اختيار سيّد أحمد الحسين، وزير الدّاخليّة والخارجيّة الأسبق في

العهد الدّيمقراطيّ أمينًا عامًا، وذلك بعد منافسة شديدة مع المحامي محمود حسنين، الذي تمّ تعيينه نائب رئيس الحزب، وتمّ أيضًا تشكيل المكتب السّياسيّ واختيار أعضائه البالغ عددهم 114 عضوًا.

ولأوّل مرَّة داخل الحزب يتمّ توسيع المشاركة الشّبابيّة في المكتب السّياسيّ، حيث وصلت نسبتهم إلى ٤٠٪، وأيضًا المرأة، ولكن بنسبة أقلّ من الشّباب. كما نجح الاتحاديّ الدّيمقراطيّ في ضمّ شخصيّات سياسيّة ورجال أعمال فعالين على السَّاحة إلى الحزب، ومنهم: رجل الأعمال صلاح إدريس صاحب مصنع الشّفاء للأدوية الذي قصفته الولايات المتحدة في التّسعينيّات... وفي الوقت نفسه قاطع المؤتمر بعض الفعاليات الحزبيّة السَّابقة وفي مقدّمتهم: الحاج مضوي ومحمّد الأزهري بسبب الخلافات مع رئيس الحزب محمّد عثمان الميرغني.

وشهد المؤتمر في ختام جلساته التَّأكيد على زعامة ورئاسة الميرغني للحزب، والتَّأمين على إقرار الإعلان الاستراتيجي بين الاتحادي الدّيمقراطي والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، والذي بدأ منذ توقيع اتفاقيّة السّلام "الميرغني- قرنق" عام1988م، كما تمّ إقرار مبادئ ومرتكزات العلاقات المصريّة- السّودانيّة وتكليف أجهزة الحزب المختصّة بالشّروع في تنفيذها.

وأكّد المؤتمر على رؤية الحزب تجاه قضيّة السّلام في السّودان وأهميّة القوى السّياسيّة السّودانيّة في ترتيب الفترة الانتقاليّة، وانتقد الاختلالات الكبيرة في توزيع السّلطة والثّروة بين مختلف أقاليم السّودان، وأوصى برفع المظالم من خلال حكم لا مركزيٍّ، كما نبَّه المؤتمر إلى خطورة الوضع المتدهور في دارفور، وناشد كافّة الأطراف العمل على وقف الحرب وحلّ المشكلات هناك من جذورها عبر المفاوضات.

ومن جانبه أكَّد الميرغني على ضرورة وجود مساعٍ صادقة لكافّة القوى السّياسيّة السّودانيّة وعلى رأسها الحكومة، والتحلِّي بروح المسئوليّة الوطنيّة، وأن يكون هناك بذل ملتزم بوحدة السّودان الطوعيّة. وأضاف أنّه كان على اتصال دائم مع د. قرنق

وعلي عثمان من أجل تحقيق ذلك، وأنّه طلب منهما العمل على مشاركة كلّ القوى السّياسيّة الأخرى، وخاصّة حزب الأمّة، وضرورة توقيع الاتفاق الثّنائي بينهما، ولكن لابدّ من إنقاذه من قبل الإجماع الوطني.

النَّتائج الأوَّليّة للانتخابات السّودانيّة:

تقدّم حزب المؤتمر الوطنيّ في الشّمال والحركة الشّعبيّة في الجنوب...

أظهرت النَّتائج الأوَّليّة للانتخابات السّودانيّة تقدّم حزب المؤتمر الوطنيّ في الشّمال والحركة الشّعبيّة في الجنوب، وقد تمت الانتخابات على مدى خمسة أيّام أدلى خلالها السّودانيُّون بأصواتهم بعد أكثر من ٢٤ سنة، تطبيقًا لاتفاق نيفاشا للسّلام بين شمال وجنوب السّودان، وكان المطلوب اختيار الرَّئيس ووالٍ لكلّ ولاية بالسّودان، إلى جانب أعضاء البرلمان والمحليّات، سواء في الجنوب أو في الشّمال، بالإضافة إلى اختيار رئيس حكومة الجنوب وأعضاء البرلمان الجنوبيّ على مستوى جنوب السّودان، وقد حدثت ربكة في كثير من دوائر الاقتراع؛ بسبب قلّة الخبرة وضعف الإمكانات وبسبب الانحياز لحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، ومع ذلك قد شارك ما يقارب ٦٠٪ من النَّاخبين في الاقتراع، وقد اعترف المراقبون الدّوليُّون والعرب والأفارقة والمحليُّون بوجود أخطاء لوجستيَّة أثناء التّصويت، وقد أكّد تحالف منظّمات المجتمع المدنيّ عن عدم وجود أيّ مركز انتخابيّ يطابق المعايير التي حدّدتها المفوضيّة الخاصّة بالانتخابات، وبالتّالي هذه الانتخابات زادت من تأزّم الحالة السّودانيّة التي تعيشها منذ فترة طويلة.

كما رفض مرشحو حزب المؤتمر الشَّعبيّ بقيادة التّرابي الاعتراف بنتائج الانتخابات، ووصفوا الأرقام التي حصل عليها المؤتمر الوطني بأنَّها كذبة إبريل، وأنَّ هناك عمليّات تزوير واسعة تمَّت في معظم المناطق، بل إنّ المراقبين والمناديب من حزب المؤتمر الشّعبيّ مُنعوا من مراقبة ومتابعة عمليّة الفرز، وهناك اتهامات بالتّزوير من قبل المرشّح.

المستقلّ صلاح كرار من حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، حيث فتح بلاغًا بولاية نهر النّيل واتّهم القائمين بأمر الانتخابات في دائرته بمنطقة أبو حمد شمال السّودان بتزوير الانتخابات بنسبة ٩٩٪!!

ومن المعروف أنَّ "كرار" كان عضوًا بارزًا في حكومة الإنقاذ الأولى ومن قيادتها الأساسيّة، كما اتّهم الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ المؤتمر الوطنيّ بتزوير وتدليس الانتخابات، خاصّة في الدّوائر القوميّة والولائيّة، التي ركّز فيها الحزب الاتحادي لخوض الانتخابات، واعتبر أنّ ما حدث مهزلة وفضيحة لتزوير إرادة النّاخبين، فقد تحدّث معظم المشاركين في العمليّة الانتخابيّة عن تجاوزات كبيرة، فقد تمّ إلغاء التّصويت في معظم الدّوائر، بالإضافة إلى التّغيير المفاجئ في كشوفات النَّاخبين، وهناك أعداد كبيرة لم يجدوا أسماءهم في السّجلّات رغم أنّهم مسجّلين ويحملون أرقامًا مسلسلة، ورغم كلّ هذه التّجاوزات والمشاكل فإنّ حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم أخذ على العمليّة الانتخابيّة مآخذ الجد؛ لأنّه يعول عليها كثيرًا لإيجاد شرعيّة لحكمه فترة جديدة، ولمنح البشير نوعًا من الحصانة لمواجهة المحكمة الجنائيَّة الدّوليّة، وبعد نجاح حزب المؤتمر الوطنيّ والبشير في هذه الانتخابات، فإنّهم سيجنون الكثير من ورائها.

أكّد الأستاذ الدّكتور إبراهيم نصر الدّين الخبير بالشّئون الأفريقيّة وأستاذ العلوم السّياسيّة بمعهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة أنَّ الفوز من حقِّ حزب المؤتمر الوطنيّ السّودانيّ؛ لأنّ لديه إنجازات ملموسة، والتي تركّزت في جوانب كثيرة بغضِّ النَّظر عن الاكتشافات البتروليّة. كما أنّ السّاحة السّياسيّة السّودانيّة قد خلت من معارضة قويّة، ولو كانت أحزاب المعارضة لديها رؤية موحّدة كان من السّهل الاتفاق على مرشّح قويّ واحد، بدلًا من التّرشيح المتعدِّد ثمّ الانسحاب، وأعتقد أنّ هذا التّخبّط نتيجة فشلهم حتّى بعد أن كوّنوا ما يُسَمَّى بتحالف جوبا، لم يضف لهم شيئًا، وبعد أن ارتموا في أحضان الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان؛ فإنّها تخلّت عنهم كعهدها بهم، وركّزت على مكاسبها في جنوب السّودان فقط.

وهذه الانتخابات أثبتت أنّ الأحزاب السّودانيّة المعارضة انقسمت على نفسها وعوّلت على وجودها في الشّارع السّودانيّ متصوّرة أنّ الوضع السّودانيّ هو نفسه قبل ٢٤ سنة، وتوهمّت أنّ دعوتها لمقاطعة الانتخابات سوف تهزّ السّودان!

في حين أنّ حزب المؤتمر الوطنيّ يصرّ على إجراء الانتخابات في موعدها، واستعد لها كثيرًا من أجل استكمال استحقاقات اتفاق نيفاشا للسّلام. وقد تحدّث لنا مفكّر سودانيّ أكاديميّ حول المعارضة السّودانيّة، فقال: القوى المعارضة الشّماليّة شغلت نفسها بقضايا إجرائيّة وانصرافيّة، منها الزّعامة والقيادة، وانصرفوا عن هموم الجماهير، وإذا أرادت العودة لجماهيرها فعليها أن توقف أساليبها القديمة وتنتهج منهجًا استراتيجيًّا بعيد المدى، ويجب عليها ترتيب أوضاعها الدّاخليّة ببناء قواعدها وإدخال دماء جديدة تجيد العمل وسط الجماهير، وأن تبني تحالفاتها المستقبليّة على أساس واضح قويّ بعيدًا عن تأثيرات الأحداث السّياسيّة، وبعيدًا عن المشاركات الصّوريّة في حكومة حزب المؤتمر الوطنيّ القادمة.

أمّا حزب المؤتمر الوطنيّ، فإنّه على المدى البعيد سيكون من أكثر الخاسرين سياسيًّا، فقد تسرّع في إجراء الانتخابات هروبًا من المحكمة الجنائيّة الدّوليّة. فكانت هذه المهزلة الانتخابيّة وفوزه بجميع المواقع التّنفيذيّة والتّشريعيّة والولائيّة، وبذلك هم فقط سيقرّرون مصير السّودان في القضايا والتّحديات الكبرى، خاصّة انفصال الجنوب، وهذا لا يمكن لأيّ حزب أن يقوم به وحده، وإذا تمّ انفصال الجنوب فإنّ هذا وحده سيلحق بحزب المؤتمر الوطنيّ أضرارًا جسيمة، وسيذكره التّاريخ بأنه قضى على وحدة السّودان وساعد على تقسيمه.

وعلى المؤتمر الوطنيّ ألّا يأمن القوى الغربيّة، خاصّة الولايات المتحدة، والتي وقفت إلى جانبه في إجراء الانتخابات في موعدها؛ لأنّها تريد القفز إلى استفتاء الجنوب في موعده، وبالتّالي ستضع المؤتمر الوطنيّ في مأزق الانفصال.

الصّادق المهدي في ندوة "السّودان المأزوم والمستهدف":

هناك أمل في عدم انفصال الجنوب عن طريق جنوبي الشّمال، والقبائل العربيّة على حدود التماس الشّماليّ الجنوبيّ.

أكَّد الصَّادق المهديّ رئيس حزب الأمَّة السّودانيّ المعارض على وجود مخاطر كبيرة تهدّد السّودان، وبالتّالي تهدّد الدّول العربيّة، وذلك لعدم معالجة الأزمات العربيَّة عربيًّا؛ ولذا تحوّلت كافّة قضايا المنطقة إلى قضايا إقليميّة ودوليّة وأصبحت الحلول دوليّة.

جاء ذلك في النّدوة التي أقامتها منظّمة التّضامن المصريّة برئاسة أحمد حمروشي مساء أوّل أمس الأحد بالقاهرة تحت عنوان "السّودان المأزوم والمستهدف"، وأضاف المهدي قائلًا: إنّ الأغلبيّة من القوى السّياسيّة السّودانيّة والشّعب السّودانيّ يدركون هذه المخاطر ويشعرون بتأزّم حقيقيّ، ولكنّ الحزب الحاكم في السّودان لديه مصالح يريد الحفاظ عليها؛ ولذا فهو غير مستعدّ لمواجهة الأزمة الموجودة أو حلّها وحتّى شريكه في الحكم متمثّلًا في سلفا كير النّائب الأوّل للرّئيس السّودانيّ اشتكى للإدارة الأمريكيّة من عدم تطبيق اتفاقيّات نيفاشا من قبل حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم.

وهناك محاولة لعلاج الأزمة السّودانيَّة عن طريق لجنة سوار الذّهب، ويتم فيها الآن طرح جميع الآراء لكلّ القوى السّياسيَّة السّودانيَّة من أجل الوصول إلى حلٍّ مرضٍ.

وردًّا على سؤال حول استمرار تجزئة حلول مشاكل السّودان، وبالتّالي قيام مزيد من الحركات المعارضة قال: النّظام الحاكم في السّودان أوقف الحوار السّياسيّ، وأصبح يحاور مَن يحمل السّلاح فقط؛ ولذا زادت الحركات المسلّحة في السّودان نتيجة للاحتباس السّياسيّ والاحتجاج تحوّل من مدنيٍّ إلى مسلّح، والآن نسمع عن حركة نوبيّة بدأت في أقصى الشّمال، وهناك حركة شهامة بكردفان، وأيضًا هناك

حركة وسط السّودان، كما توجد مشاكل في مناطق خزان مروى وسدّ كجبار لعدم الوصول لاتفاق مع متضرّري هذه المناطق؛ ولذا لابدّ من اتفاق سياسيّ حقيقيّ، وليس بطريقة إعطاء مناصب لعددٍ كبير من المستشارين والمساعدين للرّئيس!!

وحول دور المعارضة السّودانيَّة قال: هناك الآن مشروع لميثاق وطنيّ لجمع كلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة المعارضة في رؤية موحّدة ضدّ حزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم، ونحن مؤمنون بالهبوط الآمن دون المواجهة الدّمويَّة أو العسكرية؛ لأنَّ السّودان الآن برميل بارود لابدَّ من إفراغه بأمان، خاصَّة أنّ بالسّودان مجتمع مدنيّ كبير قويّ سيضغط عليه إلى جانب شريكه في الحكم المتمثّل في الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، فهي الآن شقّ معارض داخل مجلس الوزراء السّودانيّ، وأيضًا مني أركاوي الموقع في أبوجا أصبح الآن مع معارضًا، وهذا الضَّغط من الجميع سيولد ملتقى جامعًا للاتفاق على حكومة قوميّة تشرف على الانتخابات القادمة.

وحول التّدخُّل الأجنبيّ بالسّودان قال: النّظام الحاكم هو السّبب في ذلك عن طريق إعلانه لانتماء حزبيٍّ معيّن؛ ففتح الباب للذين يسعون لتقسيم السّودان، فهناك حوالي سبعة من اللوبي الأمريكيّ واليهوديّ يتدخَّلون الآن في شئون السّودان، وعلينا حلّ مشاكلنا داخليًّا، وحول انفصال الجنوب قال: المرارات التي يعاني منها الجنوب تجعلهم يصوّتون للانفصال، ولكن هناك بادرة أمل في الجنوبيين النَّازحين للشَّمال، وفي القبائل العربيَّة المتواجدة على حدود التماس الشّماليّ الجنوبيّ في أن يصوّتوا لصالح الوحدة، وهذا يتوقّف على وجود حكومة تستوعب الآخر، وترضي الجنوب السّودانيّ، وهناك كثير من عقلاء الجنوب يميلون إلى عدم الانفصال؛ حتَّى لا تتولَّد مشاكل تمدّد النّزعة القبليّة، كما أنّ انفصال الجنوب يشكِّل خطرًا على كلّ دول الجوار السّودانيّ، والخوف من ذلك هو الذي جعل المستعمر

الانجليزيّ يتراجع عن فكرة الانفصال قديمًا، والآن الولايات المتحدة تعلم هذا، ولكن إسرائيل لا ترى ذلك وللأسف هي تفهم الأمريكيين.

ماراثون السّلام السّودانيّ... من مبادرة الإيقاد إلى تنصيب قرنق نائبًا للرّئيس.

أفرز اتّفاق السَّلام السّودانيّ وضعًا جديدًا، ولأوّل مرّة يتقلّد قائد جنوبيّ منصب النّائب الأوّل للرّئيس السّودانيّ؛ نتيجة لاتفاق نيفاشا للسّلام، والذي تمّ توقيعه يوم ٩/ ١/ ٢٠٠٥م بين الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، وبمقتضى هذا الاتفاق يتم تقاسم السُّلطة والثروة بين شمال السّودان وجنوبه، وبناء على ذلك ستحدث تغيُّرات كبيرة في المشهد السّياسيّ السّودانيّ تمهيدًا لوضع مستقبليٍّ جديد، وقد سبق كلّ ذلك خطوات ومراحل طويلة مرّ بها السَّلام السّودانيّ، فالبداية كانت مبادرة الإيقاد، والتي تمّ تطويرها فكان توقيع بروتوكول مشاكوس، واتفق فيه الطّرفان على فصل الدّين عن الدّولة وتشكيل الجيش والسّماح للجنوب بإجراء استفتاء على الاستقلال بعد فترة انتقاليّة مدّتها ستّ سنوات، ثمّ كانت مفاوضات نيفاشا على اقتسام السّلطة والثّروة حول وضع ثلاث مناطق متنازع عليها هي أبيي وجبال النّوبا وجنوب النّيل الأزرق.

توقف المفاوضات عدّة مرّات:

وأثناء هذه المفاوضات حدثت خلافات وتوقفت عدّة مرّات، وكان لتدخّل وضغط الولايات المتحدة دور كبير في إبرام الاتفاق، حيث أرسلت مبعوثها بيرقر لكسر جمود المفاوضات، وفي إحدى مراحل التّفاوض تمَّ تغيير رئيس وفد الحكومة المفاوض غازي صلاح الدّين العتباني لعدم رضاء جون قرنق رئيس وفد الحركة الشّعبيّة وأتباعه عن طريقته في التّفاوض؛ فأصبح علي عثمان محمّد طه النّائب الأوّل

للرّئيس السّودانيّ هو المسئول المباشر ورئيس الوفد الحكوميّ، وبالتّالي تمّ كسر جمود المفاوضات وقدّم كثيرًا من التّنازلات حتّى تمّ السّلام النّهائيّ، وعلى الجانب الآخر قام علي عثمان طه أيضًا منذ ديسمبر ٢٠٠٣م بإبرام اتفاق جدّة الإطاريّ مع التّجمّع الوطنيّ السّودانيّ المعارض بقيادة محمّد عثمان الميرغني والذي تطوّر فيما بعد إلى اتفاق القاهرة وتمّ التّوقيع النّهائي عليه بالقاهرة في يونيو الماضي، وبقي بندان بالاتفاق ستتواصل المفاوضات حولهما في الأيّام القادمة داخل الخرطوم، خاصّة أنّه تمّ رفع حالة الطوارئ بها من يوم ٩ يوليو الجاري، فأتاح فرصة رجوع قيادات المعارضة إلى السّودان.

ومازال السّلام السّودانيّ ينقصه الشّمول لوجود مشكلتي دارفور وشرق السّودان دون حلّ، ومفاوضات أبوجا توصّلت فقط إلى المبادئ العامّة للتّفاوض وشرق السّودان ستبدأ الحكومة التّفاوض فيها في الشّهر القادم، وهناك أحزاب لها ثقلها معترضة على بنود اتفاق السّلام، فكوّنت جبهة معارضة منها حزب الأمّة بقيادة الصّادق المهدي وحزب المؤتمر الشّعبيّ بقيادة حسن التّرابيّ، كما أنّ الحوار الجنوبيّ – الجنوبيّ بين قرنق والقبائل الجنوبيّة لم يستكمل بعد، فإلى أن يتم إنجاز كلّ هذه النّواقص، فهل السّلام الحالي سيسعد كلّ السّودانيين؟ وهل سيؤدّي إلى وحدتهم وإلى تكوين سودان جديد؟ خاصّة أنّ هناك تذمّر وسط السّودانيين حول قسمة الثّروة لنيل الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان ٥٠٪ من ثروة النّفط على اعتبار أن الولايات الجنوبيّة تعدادها لا يتجاوز ٦ ملايين نسمة، وباقي السّودان بولاياته المختلفة أكثر من ٢٤ مليون نسمة، بل إنّ قياديًّا كبيرًا بالحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان اعتبر أنّ اتفاق الثّروة تمهيدًا لانفصال الجنوب.

تفاؤل وحذر:

مع ذلك يسود التّفاؤل وسط السّودانيين من أجل وقف نزيف الحرب التي قضت على الأخضر واليابس بالسودان؛ فهاجر أكثر من ٤ ملايين سودانيّ إلى البلاد المجاورة والدّول الأوروبيَّة عن طريق إعادة التّوطين عبر مكاتب الأمم المتحدة، هذا بخلاف ٢ مليون سودانيّ حصدتهم الحرب الأهليّة، وهذا التّفاؤل يشوبه ترقّب وقلق لوجود جماعات مسلّحة بكلٍّ من دارفور وشرق السّودان، حيث إنّ اتفاق السَّلام يحلّ مشكلة جنوب السّودان فقط، وهذا فتح شهيّة الآخرين للمطالبة بنصيبيهم من الثّروات والتّنمية والسّلطة.

آراء حول مستقبل السّودان:

أحد الأكاديميين السّودانيين يقول: هناك فقد ثقة بين الأطراف السّودانيَّة، وسوف تعود هذه الثِّقة بعد حلّ كلّ المشاكل التي أدّت إلى ردِّ الفعل الموجود حاليًا، وهذا مرتبط بنوع الحكم بالسّودان، ويرجع إلى النّظم السّياسيّة والإداريّة المتعاقبة منذ الاستقلال لم تلبِّ تطلُّعات الجميع، وأنَّ الرَّعيل الأوَّل من السَّاسة اختاروا الثَّقافة العربيَّة والإسلاميَّة للمخاطبة وتناسوا حقيقة وجود سودانيين غير مسلمين ولا ينتمون عرقيًّا إلى العرب، وأنَّ الأحزاب السّياسيَّة السّودانيّة كانت تمثِّل أزمة في حدِّ ذاتها؛ لأنّها أحزاب طائفيَّة وإقليميَّة تمدّدت تنظيميًا في الشّرق والغرب والشّمال دون أن تستوعب أهل الجنوب وجبال النّوبا؛ وهذا أدّى إلى انعدام المشاركة القوميَّة الشَّاملة، وبالتّالي صعب أن نتحدَّث عن التّجانس الاجتماعيّ والانصهار داخل بوتقة واحدة لكافّة الإثنيَّات والثّقافات في المجتمع السّودانيّ يأخذ الطَّابع العاطفيّ أكثر من العمليّ.

ولذا مهم في هذه المرحلة المهمَّة التي يمرّ بها السّودان أن تكون هناك صيغة من صيغ الإجماع الوطنيّ ومشاركة ومباركة القوى السّياسيَّة السّودانيَّة، فهناك الآن فرصة عظيمة لتحقيق السَّلام الشَّامل بالسّودان.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

هناك عدّة تساؤلات: هل السَّلام القادم في السّودان سيسعد كلّ السّودانيين؟ وهل سيؤدِّي إلى وحدتهم وإلى تكوين سودان جديد؟ أم سيؤدِّي إلى مزيد من الصّراعات والتَّقسيمات، وخاصَّة أنَّه سيتمّ تقرير مصير جنوب السّودان بعد ستّ سنوات هي مدّة الفترة الانتقاليَّة؟ وما الشَّكل السّياسيّ المناسب لاستقرار السّودان في المرحلة المقبلة؟

منذ أسبوع بمنطقة نيفاشا الكينيَّة وبعد مفاوضات مضنية لأكثر من شهر تمّ الاتفاق بين الحكومة السّودانيَّة والحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان على تقسيم الثّروة، ومن أهمّ بنود الاتفاق هو تقاسم الثّروة النّفطيّة مناصفة ٥٠٪ للشّمال و٥٠٪ للجنوب مع نظام مالي يراعي خصوصيّة الطّرفين، ومن قبل كان قد اتَّفق الطَّرفان بمنطقة مشاكوس بكينيا أيضًا على فصل الدّين عن الدّولة وتشكيل الجيش بعد توقّف الحروب والسّماح للجنوب بإجراء استفتاء على الاستقلال بعد فترة انتقاليّة مدتها ستّ سنوات، والآن يتفاوض الجانبان بنيفاشا على اقتسام السّلطة ووضع ثلاث مناطق متنازع عليها هي: إبيي، جبال النّوبة، جنوب النّيل الأزرق.

وكلّ هذه المفاوضات تتمّ تحت رعاية الإيقاد وهي منظّمة أفريقيَّة تعنى بمكافحة الجفاف والتَّصحّر بأفريقيا، وأيضًا تلعب الولايات المتحدة الأمريكيَّة دورًا كبيرًا لدفع جهود الإيقاد لتوقيع السّلام في السّودان من قبل الحكومة السّودانيّة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان والتي تحمل السّلاح منذُ أكثر من عشرين عامًا، وكانت الولايات المتحدة تأمل في إتمام الاتفاق النِّهائيّ قبل الأوَّل من يناير "كانون الثَّاني" ٢٠٠٤م، ولكن تعثّر اقتسام الثّروة ساعد على التَّأخير، بسبب مطالبة الحركة بأكثر من ٦٠٪ من عائدات النّفط لوجود مركز إنتاجه بولاية الوحدة في جنوب السّودان، والحكومة أيضًا عرضت نسبة الـ١٧٪ فقط للحركة، وفي النّهاية تمّ التّوصّل إلى الاقتسام مناصفة بينهما، وهناك تذمّر وسط السّودانيين لهذه القسمة على

اعتبار أنّ الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وكلّ الولايات الجنوبيّة تعدادها لا يتجاوز ٨ ملايين نسمة، بينما باقي السّودان الشّمالي بولاياته المختلفة تعداده أكثر من ٢٢ مليون نسمة.

بل إنّ قياديًّا كبيرًا بالحركة الشّعبيّة اعتبر أنّ اتفاق الثّروة تمهيدٌ لانفصال الجنوب، وهناك أيضًا جنوبيو الدّاخل التّابعون للحكومة يطالبون بحوار جنوبيّ – جنوبيّ حتّى لا تستأثر الحركة الشّعبيّة بالثّروة والسّلطة، وخاصّة أنّهم يمثّلون قبائل أخرى جنوبيّة منها الشّلك والنّوير والزّاندي وغيرهم، في حين أنّ الحركة الشّعبيّة تمثّل فقط قبيلة "الدّينكا"، وهي أكبر القبائل الجنوبيّة، ومع ذلك يسود التّفاؤل وسط السّودانيين من أجل وقف نزيف الحرب التي قضت على الأخضر واليابس بالسّودان، فهاجر أكثر من ٤ ملايين سودانيّ إلى البلاد المجاورة والدّول الأوروبيّة عن طريق إعادة التّوطين عبر مكاتب الأمم المتحدة، هذا بخلاف ٢ مليون سودانيّ حصدتهم الحرب الأهليّة. وهذا التّفاؤل يشوبه ترقُّب وقلق لوجود جماعات أخرى مسلّحة بكلٍّ من منطقة دارفور بغرب السّودان ومناطق البجا بشرق السّودان، حيث إنّ اتفاق مشاكوس ونيفاشا يحلّ مشكلة جنوب السّودان فقط، وهذا فتح شهيّة الآخرين للمطالبة بنصيبهم من الثّروات والتّنمية والسّلطة... ومازال القتال دائرًا الآن في دارفور بين قوّات الحكومة السّودانيّة وقوّات حركتي العدل والمساواة وتحرير السّودان بدارفور، وقد أدّى ذلك إلى قتل حوالي ٣ آلاف من المدنيين وتشريد الآلاف ونزوح حوالي ٦٠٠ ألف مواطن و٧٥ ألف فرد كلاجئين إلى تشاد. وقد فشلت محاولة تشاد لعقد مؤتمر صلح بين الطّرفين بأنجمينا لوقف القتال، وهناك محاولات أخرى. وقد أصدر البيت الأبيض في منتصف الشّهر الماضي بيانًا طالب فيه طرفي النّزاع في دارفور بوقف القتال والعمل على حلّ القضايا الإنسانيّة في دارفور، وطالب البيان الحكومة بوقف نشاط الميليشيّات الموالية لها. وقد انسحبت المنظّمات الدّوليّة التّابعة للأمم المتحدة ومنظّمة ميداير السّويسريّة العاملة في الحقل الإنساني في دارفور لعدم استقرار الوضع الأمنيّ.

كبير مفوّضي حركة العدل والمساواة بدارفور:
الدّور العربيّ بطيء جدًّا
في أزمة دارفور

مازالت حركة العدل والمساواة، وهي من الحركات المسلّحة المهمّة بدارفور وتتمتَّع بعضويّة واسعة في جميع أقاليم السّودان تصف نفسها بأنّها رافضة لاتفاق أبوجا، وتدير المعارك على أرض دارفور، وفي الوقت نفسه تؤكِّد أنّها مع السّلام... حول هذا الموضوع المتناقض كان لنا لقاء بـ (أحمد محمَّد تقد) كبير مفوّضي حركة العدل والمساواة، وطرحنا عليه عدّة تساؤلات في الكثير من الموضوعات؛ فكانت هذه الحصيلة:

بصفتك كبير مفوَّضي إحدى الحركات المسلَّحة بدارفور، ما قصّة إملائكم شروطًا صعبة ومسبقة لأي مفاوضات مما يتسبّب في عرقلتها؟

- الذي نقدِّمه من أوراق لم يكن شروطًا بقدر ما هي تصحيح للأخطاء التي يرتكبها الوسطاء في المفاوضات، وهذا بالعكس يسهّل على الأطراف التّفاوض على بيّنة واضحة، ولا يُسبِّب العرقلة ولكنَّ الطّرف الحكوميّ هو الذي يروّج شائعة أنّنا نملي شروطًا مسبقة ومعرقلة في حين أنّنا نريد أن نتفاوض على أسس سليمة ليس بها أخطاء.

دائمًا تنتقدون الدّور العربيّ في مشكلة دارفور بأنّه غائب تمامًا فهل مازلتم عند رأيكم؟ وما رأيكم في دور مصر في الأزمة؟

مصر لها دور كبير في دفع عمليّة السّلام في دارفور، وهي تحاول الآن أن تجمع الحركات المسلّحة لوضع رؤية موحّدة للتّفاوض، أمّا الدّول العربيّة الأخرى فدورها بطيء جدًّا في أزمة دارفور؛ ولذا نطلب منها الوقوف معنا في إيجاد حلٍّ سلميٍّ لقضيّتنا عبر الوساطات وحضور المفاوضات وتقديم الدّعم المادي للاجئين.

ما حكاية تشاد؟ أحيانًا تقف معكم، وأحيانًا أخرى ضدّكم، وما علاقتكم بها الآن؟

صحيح تشاد لعبت دورًا كبيرًا في قضيّة دارفور، فهي في بداية الأمر وقفت مع الحكومة السّودانيّة، ولكن غيّرت موقفها في المرحلة الأخيرة بسبب سياسات الحكومة السّودانيّة تجاهها عندما قامت بدعم المعارضة التّشاديّة؛ ولذا قامت بقطع علاقتها مع السّودان وفضّلت الوقوف مع الحركات المسلّحة والحكومة السّودانيّة تعتقد أنّ حلّ قضيّة دارفور مرتبط بإزالة النّظام التّشادي والإطباق على الحركات من الخلف، وأمّا عن علاقتنا بتشاد، فنحن نتمتّع بعلاقات صداقة قويّة جدًّا بكلّ دول الجوار الإقليميّ والتّداخل القبليّ بين السّودان وتشاد، كما يوجد عدد مقدّر من اللاجئين من دارفور بتشاد؛ لذا فتشاد تلعب دورًا كبيرًا في قضيّتنا، سواء على الصّعيد الأمنيّ أو الاجتماعيّ أو السّياسيّ أو الإنسانيّ.

هل هذه العلاقة القويّة بينكم وبين تشاد أدّت إلى مساعدتها لكم بالسّلاح؟

أبدًا، وهذا حديث تردّده الحكومة السّودانيّة، بل إنّ الحركات المسلّحة، خاصّة العدل والمساواة استولت على كميّات كبيرة من الأسلحة والمعدّات في معاركها التي خاضتها ضدّ الحكومة السّودانيّة.

هل استمراركم في الحرب هو من أجل تقوية مركزكم في المفاوضات مع الحكومة السّودانيّة؟

هذا صحيح؛ لأنّ ذلك مطلوب في العمليّة التّفاوضيّة، ومن جانب آخر، فإنّ الحكومة الحالية فقدت الشّرعيّة الشّعبيّة، فإنّ الأهالي بدارفور لا يقفون الآن بجانب الحكومة نهائيًّا، بل يحاربون معنا، فقد تحوّلت الحركات من حركات ثوريّة إلى قوّة شعبيّة عارمة.

ما صحّة انضمام عدد من قوّات الجنجويد إلى الحركات المسلّحة؟

ليس فقط لقوّات الجنجويد، بل انضمّت إلينا أيضًا القوّات العربيّة بدارفور، والتي لم تكن جزءًا من الصّراع أصبحت جزءًا أصيلًا من الحركات وتقاتل ضدّ

الحكومة؛ لأنّها الآن فهمت مبادئ الثّورة وطبيعة الصّراع في دارفور والسّودان عمومًا، بل إنّ الثّورة الآن انتقلت من دارفور إلى كردفان وحركة العدل والمساواة استطاعت أن تدمّر ثلاثة حقول بترول تنتج حوالي مائتي ألف برميل يوميًّا بأيدي الثّوريين من أهالي كردفان.

أليس البترول خيرًا وثروة تُعْتَبر ملكًا للشّعب السّودانيّ، فلماذا تقومون بتدميره؟

نحن نعتقد أنّ البترول آلة تدمير لأهلنا في دارفور، بدلًا من أن يكون عامل خير ورخاء، حيث اتّضح أنّ كلّ الأسلحة التي استولينا عليها من الجيش الحكوميّ هي أسلحة صينيّة؛ لأنّ الحكومة تقايض البترول السّودانيّ بالأسلحة الصّينيّة؛ ولذلك كان لزامًا علينا إيقاف إنتاج البترول وإجبار الحكومة السّودانيّة على المفاوضات، وبعد أن تحلّ أزمة دارفور يتمّ إنتاج البترول.

لماذا الانقسامات والفصائل المتعدّدة داخل الحركات المسلّحة؟

نحن نسعى الآن إلى توحيد رؤى الحركات حول القضايا الأساسيّة، ولكن الانقسامات مازالت موجودة بسبب ممارسات الحكومة، وهناك مساعٍ من المجتمع الدّوليّ، خاصّة الأمم المتحدة لتوحيد الحركات.

الحركات دائمًا تطالب بالتّدخّل الخارجيّ وبالقوّات الدّوليّة؛ ولذا يتم اتهامكم بأنّكم تتاجرون بقضيّة دارفور؟

لسنا نتاجر بالقضيّة، والواضح أنّ الحكومة ليس لديها الرّغبة في الوصول إلى تسوية، برغم أنّ الحوار الصّريح المخلص بين حاملي السّلاح والحكومة السّودانيّة، هو الخيار الوحيد للوصول للسّلام، ولكنّ الحكومة تسعى لفرض حلٍّ أمنيٍّ؛ لذلك قبلت فكرة تواجد القوّات المسلّحة الدّوليّة الآن، ونحن في حركة العدل والمساواة نرى أن تأتي هذه القوّات الدّوليّة بعد توفّر سلام حقيقيٍّ على أرض الواقع من أجل تنفيذ اتفاقيّة السّلام.

ماذا عن الحوار الدّارفوري – الدّارفوري؟

هذا الحوار مثل مسألة القوّات الدَّوليَّة يجب أن يتم بعد السَّلام والوصول إلى تسوية شاملة على أن تساهم كلّ مكوّنات المجتمع الدَّارفوري في المساعدة في تنفيذ اتفاق السَّلام، وإجراء المصالحات، وإذا تمّ الآن هذا الحوار، أعتقد أنّه دون فائدة ومضيعة للوقت.

ماذا عن المؤتمر الجامع الذي ينادي به الصَّادق المهدي؟

في الوقت الحالي يستحيل إدارة أي حوار ما لم يقف صوت البندقيّة، ويتوافر المناخ المناسب للحوار والحركات، لن نتحاور إلّا بعد المعالجة السّياسيَّة لأزمة دارفور.

وما المانع أن تتم المعالجة لكلّ القضايا في هذه المؤتمر الجامع؟

من دراستنا المتأنّية للتَّجربة السّودانيَّة وجدنا أن أهالي دارفور هم أدوات مكمّلة لتنظيمات تقليديَّة لا تخدم أهالي دارفور ولا الشّعب السّودانيّ.

ما خطواتكم القادمة لحلِّ أزمة دارفور؟

-نحن على أتمِّ استعداد للجلوس للمفاوضات القادمة، خاصَّة أنّ الوسطاء قاموا بإجراء مشاورات واسعة قبل توجيه الدَّعوة للاتفاق على منهجيَّة التّفاوض والقضايا التي يجب أن تقدّم للمفاوضات.

حلفاء البشير يرفعون شعار:
(ليذهب إلى المحكمة الجنائيَّة الدَّوليَّة)!

في مؤشّر على تحوّل نوعيّ في موقف الحركة الشّعبيَّة الشّريك الرّئيس للحزب الحاكم في السّودان قال مسئول بها: إنّ على الرَّئيس أن يستسلم للمحكمة الجنائيَّة الدَّوليَّة ليواجه اتهامات بارتكاب جرائم حرب، والدّعوة الصَّادمة يتوقّع أن تتسبَّب بتصدُّعات في نظام البشير الذي يقترب من انتخابات حاسمة. كان إدوارد لينو مرشّح الحركة الشّعبيَّة لتحرير السّودان لمنصب محافظ الخرطوم ورئيس مخابرات الحركة المخضرم قد أعلن أنّ البشير ليس لديه خيار غير الاستجابة لما تطلبه المحكمة الجنائيَّة الدّوليّة، مضيفًا: يجب أن يذهب، وإن لم يذهب فإنّه سيؤخذ إلى

هناك... "و"من أجل خير البلاد يجب أن يحصل البشير على إجازة ثمَّ يذهب إلى لاهاي"!!

العقل المدبّر:

وفي تصريحات بمناسبة مرور عام على صدور مذكّرة توقيف الرّئيس السّوداني قال رئيس المحكمة الجنائيّة الدّوليّة في لاهاي أنَّ البشير سيمثّل في نهاية المطاف للعدالة، أضاف:"عندما صدرت مذكّرات اعتقال ضدّ سلوبودان ميلوسوفيتش وتشارلزتيلور، سخر النّاس وقالوا تلك مزحة، ولكن لم تمرّ أكثر من ٣ أعوام حتّى مثلًا أمام المحكمة".

وقال سكوت جريشن المبعوث الأمريكيّ الخاص للسّودان إنّ العدالة بدارفور أساسيّة لتأمين سلام دائم بالسّودان بعد وقف إطلاق النّار مؤكّدًا أنّ واشنطن تؤيّد الجهود الرَّامية لضمان إجابة الرَّئيس البشير عن الأسئلة التي طرحتها المحكمة الجنائيَّة الدَّوليّة. ويقول الادعاء في المحكمة إنّ البشير هو "العقل المدبِّر والمنفِّذ" لخطّة تدمير ٣ جماعات عرقيّة هي: الفور والمساليت والزّغاوة مستخدمًا القتل والاغتصاب والتّرحيل.

وحسب مجلّة دير شبيجل الألمانيّة فإنّ الرَّئيس السّوداني أقرّ بوقوع "جرائم مروّعة"بدارفور، مؤكّدًا أنّ هذا ما يحدث في أيّ مكان بالعالم عندما تخرج جماعات مسلَّحة على حكوماتها، مؤكِّدًا- البشير- أنّ مِن واجبه العمل على الالتزام بالقوانين، وأنّه مسئول عما يحدث أثناء تنفيذ المهمّة.

تأجيل الانتخابات:

وبينما تتَّسِع دائرة الدّعوة لتأجيل الانتخابات يصرّ الرَّئيس السّودانيّ على عقدها في موعدها بأمل أن يحصل منها على شرعيَّة تضمن له مواجهة غضب المجتمع الدّولي، وبخاصَّة قرار التَّوقيف الصَّادر من المحكمة الجنائيَّة الدَّوليّة. وفي ردٍّ على دعوة مراقبين دوليين من مؤسّسة كارتر لإرجاء الانتخابات في السّودان الاقتراح وهدّد الرَّئيس السّودانيّ المراقبين بالتَّرحيل. كانت مؤسّسة كارتر قد أعلنت أنّها

لاحظت وجود تأخير وتغيير في الإجراءات المتعلّقة بمكاتب الاقتراع، ما قد يدفع لإرجاء قصير لموعد الانتخابات، وقد ردَّ البشير بعصبيَّة: "نريدهم أن يراقبوا نزاهة الانتخابات، لكنّهم إذا تدخّلوا في شئوننا وطلبوا التّأجيل سنقطع أصابعهم ونضعها تحت حذائنا ونطردهم".

وجاءت دعوة مؤسّسة كارتر بعد دعوة أحزاب سودانيّة معارضة للتّأجيل، وأشارت هيومن رايتس ووتش الأمريكيّة لأعمال قمع، وإلى أنّ المناخ السّياسيّ حاليًا غير ملائم لإجراء انتخابات "حرَّة ونزيهة". ومن ناحية أخرى وقع ١٧ حزبًا سودانيًّا مذكّرة تدعو لتأجيل الانتخابات المقرّرة الشَّهر المقبل حتّى نوفمبر "تشرين الثَّاني" القادم، وتشكيل حكومة قوميَّة لإدارة العمليّة الانتخابيّة.

شبح الحرب بالجنوب:

وتنذر تطوّرات خطيرة بجنوب السّودان بعواقب وخيمة على أمن المنطقة التي كانت مسرح حرب أهليّة طويلة سقط فيها أكثر من مليون قتيل، حيث تتجدَّد الاشتباكات من آن لآخر مع اتهامات متبادلة بتغيير التّركيبة السّكّانيّة لأسباب سياسيّة. ومع أنّ هجرة البدو العرب للجنوب المسيحيّ قديمة العهد، فقد اتّسمت هذه السّنة بالعنف مع اقتراب موعد الانتخابات.

ومنذ القدم يهاجر بدو المسيريّة كلّ سنة من ولاية جنوب كردفان الشّماليّة لولاية الوحدة الجنوبيّة بحثًا عن المرعى والمياه لمواشيهم.

لكن في هذه المنطقة المتنازع عليها أصبح هذا الانتقال يثير شبهات، لارتباطهم سياسيًّا بجيش الشّمال. ولذا فإنّ هذه القبائل متّهمة بالسّعي لزعزعة استقرار الجنوب مع اقتراب موعد الانتخابات التّشريعيّة والمحلّيّة والرّئاسيّة في أبريل "نيسان" المقبل.

ويوجّه ضباط بالجيش الجنوبي قبائل المسيرية بمهاجمة دوريّات الجيش بـ "الأسلحة الثّقيلة". وحسب الجيش الجنوبي فإنّ بعضهم يأتون الآن دون حيوانات أو عائلات ويحملون أسلحة ثقيلة مثل قاذفات الصّواريخ. المسيريّة من جانبهم

يقولون إنّهم لا يحملون سوى أسلحة خفيفة لحماية أنفسهم إذا تعرّضوا لسرقة مواشيهم حسب اتفاق أبرم مؤخّرًا يسمح لهم بالتنقّل في جنوب السّودان، وهم يحملون بضعة رشّاشات.

وفي تصعيد خطير لوّح الجيش الشّعبيّ لتحرير السّودان الجناح العسكريّ للحركة الشّعبيّة بأنّه سيضطر إلى استخدام "القوّة الثّقيلة" في حال استمرّت "هجمات قبيلة المسيريّة ضدّ قوّاتها في الجنوب"، وناطق باسمه: إنّ قبيلة المسيريّة "مدفوعة من جهة لا نراها، لكنّنا نرى ظلّها"، في إشارة لحزب المؤتمر الوطنيّ بزعامة الحاكم.

واتّسعت دائرة المخاوف من تجدّد العنف بالجنوب، حيث اعتبر مرشّح الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ حاتم السّرّ الحديث عن أخويّة مع الجنوب حال الانفصال أكذوبة كبيرة محذّرًا من أنّ قيام دولة أخرى سيكون كارثة، وسيشعل حروبًا بين الدّولتين. وحذّر من المشكلات التي تعترض ترتيبات ترسيم الحدود بين الشّمال والجنوب، ومعظمها حقول نفط قد تكون مصدر حروب ونزاع طويل.

كارثة انتخاب البشير:

وبعد أن توجّهت الحركة الشّعبيّة للرّئيس السّودانيّ داعية إيّاه للتّنازل عن ترشيحه للرّئاسة ليساهم تنازله في حلّ قضايا رئيسة في مقدّمتها الحفاظ على وحدة السّودان وحلّ مشكلة دارفور، اعتبر مرشّح الرّئاسة ورئيس وزراء السّودان الأسبق ورئيس حزب الأمّة القومي المعارض الصّادق المهدي أنّ القوى السّياسيّة المعارضة لن تقبل إعادة انتخاب الرّئيس عمر البشير رئيسًا للجمهوريّة في الانتخابات القادمة بأساليب فاسدة، مشيرًا إلى أنّ ذلك سيؤدّي إلى تأزيم مشكلة السّلطة في السّودان. كما سيساهم في شلل الدّولة السّودانيّة دوليًّا، والحيلولة دون اتّفاقيّة سلام دارفور، وقيام انفصال عدائي في الجنوب.

هل زيارة كلٍّ من مبارك والقذّافي للسّودان لها علاقة بالرّسائل التي أرسلها أوباما إلى رؤساء دول جوار السّودان وهي مصر وليبيا وأوغندا وكينيا وتشاد وأثيوبيا وجنوب أفريقيا ورواندا، والتي يؤكّد فيها التزام بلاده بإجراء استفتاء جنوب السّودان في موعده يوم ٩ يناير "كانون الثّاني" ٢٠١١م، وبأنّ النّتائج ستحترم، وقد أعلن أوباما أيضًا أنّ السّودان يمثّل أحد أهم أولويّات إدارته، وقال المتحدِّث الرّسميّ للبيت الأبيض: إنّ إجراء الاستفتاء في موعده هو أفضل وسيلة للحيلولة دون وقوع حرب بين شمال وجنوب السّودان، أم إنّ زيارة مبارك والقذّافي من أجل تقديم النّصح للبشير بالتّالي في ردّ فعله على الاستفتاء، والذي أعلنه في خطابه بأنّه سيتمّ تعديل الدّستور، وستكون الشّريعة المصدر الرّئيس للتّشريع في حال انفصال الجنوب، ولن يكون هناك أي حديث عن تنوّع عرقيّ وثقافيّ، وسيكون الإسلام الدّين الرّسمي، واللغة العربيّة ستكون اللغة الرّسميّة للبلاد؟

وقد تحدّث صديق الهندي القيادي البارز في الحزب الاتحادي الدّيمقراطي ووزير التّعاون الدّولي سابقًا للـ"الوطن العربيّ"، فقال إنّ السّودان لديه الآن دستور انتقالي ينتهي العمل به في يوليو "تموز" المقبل، وقد تمّ العمل به بعد اتّفاق السّلام العام ٢٠٠٥م، وهذا الدّستور يستند في التّشريع إلى الشّريعة الإسلاميّة والتّوافق الشّعبي بالتّنوّع العرقيّ والثّقافي والدّيني في السّودان، كما جعل الإنجليزيّة لغة رسميّة إلى جانب العربيّة، ويُعاب على هذا الدّستور أنّه أصبح ابنًا لاتفاق نيفاشا، ويُعتبر هذا الأمر فريدًا من نوعه على مستوى العالم؛ فأصبح اتفاق السّلام هو أساس الحكم وليس الدّستور!!

هل العام الجديد سيحمل معه بداية التّحرّك من أجل حقّ تقرير جبال النّوبة... الجنوبيُّون الجدد؟

وأضاف أنّه إذا جعلنا الآن الشّريعة الإسلاميّة هي أساس الحكم؛ فإنّ ذلك سيجلب على السّودان مشاكل كثيرة هو في غنى عنها؛ لأنّ السّودان حتّى بعد انفصال الجنوب فيه تنوّع عرقيّ وثقافيّ كبير ودينيّ قليل، وسيحتجّ أهالي جبال

النّوبة والنّيل الأزرق خاصّة، وهذا الاحتجاج سيكون في شكل تمرّد وحمل سلاح، فلماذا هذا الحديث من البشير الآن وهو الذي وافق على تعطيل تطبيق الشّريعة طيلة الـ٢١ عامًا الماضية ليحافظ ويضمن كرسي الحكم.

وفي السّياق ذاته اعتبر المتحدّث الرّسمي لتحالف المعارضة فاروق أبو عيسى حديث البشير بأنّه تحوّل خطير، ولن تسمح المعارضة به وإنّ الحكومة تريد التّحوّل إلى دولة بوليسيّة وشموليّة أكثر لتصادر الحرّيّات باسم الدّين.

وقد أكّد مصدر مطّلع ببواطن الأمور أنّ السّودان الآن يمرّ بمأزق كبير ليس فقط لانفصال الجنوب وإنّما لتهديدات المسلّحين من كلّ جانب، فإلى جانب الحركات المسلّحة بدارفور هناك أيضًا تهديد الجنرال جبريال جوك رياك قائد الفرقة العاشرة لقوّات جنوب السّودان والمعسكرة الآن على الحدود بين الشّمال والجنوب، والذي يهدّد بإسقاط الخرطوم إذا ما تمّ عرقلة استفتاء الجنوب، وهناك أركو ميناوي والذي صرّح بموت اتّفاق أبوجا للسّلام وأنّه الآن ينسّق مع عبد الواحد نور رئيس حركة تحرير السّودان والتي انشقّ ميناوى منها، وتصالح مع الحكومة السّودانيّة، وأصبح بموجب أبوجا مساعدًا للرّئيس البشير، ولكنّه استقال الآن وعاد إلى التّمرّد.

وهناك تذمّر وسط الجيش السّوداني لانفصال الجنوب السّوداني، وقامت مظاهرات بسبب جلد فتاة سودانيّة من قبل شرطة النّظام العام، وقد علّق الصّادق المهدي على هذا الحدث بقوله: ضربت الفتاة كضرب غرائب الإبل، وقد أرجع لذهن العامّة ما كان يحدث إبّان تطبيق الشّريعة الإسلاميّة الخاطئ في أواخر عهد النّميري، والتي كانت تُسمّى بقوانين سبتمبر "أيلول".

وحتّى عرض البشير بالتّنازل عن حصّة شمال السّودان من البترول للجنوب إذا ما تمّ التّصويت لصالح الوحدة، فهو عرض جاء متأخّرًا، كما قال أتيم قرنق القيادي البارز في الحركة الشّعبيّة ونائب رئيس البرلمان السّوداني، وقال إنّ استمالة الجنوب للوحدة ليست قضيّة نفط فقط وإنّما قضيّة مبادئ؛ لأنّ التّحوّل الدّيمقراطي

لم يتمّ في السّودان خلال الخمس سنوات الماضية من عمر اتّفاق السّلام، كما أنّ حقوق الإنسان منتهكة.

فمن أجل كلّ هذه الأمور المتشابكة كان لابدّ من زيارة مبارك والقذّافي للسّودان كأقرب جارتين للسّودان لتقديم النّصح والمشورة للبشير وسلفاكير ولبحث نتائج الجهود الإقليميّة والدّوليّة الرّامية إلى تقريب وجهات النّظر بين الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان والمؤتمر الوطني للوصول إلى تسوية المسائل العالقة ومرحلة ما بعد الاستفتاء، وهذا ما أكّد عليه عمرو موسى الأمين العام الأسبق للجامعة العربيّة، فقد أشاد بعقد هذه القمّة وإن الجامعة العربيّة تؤيّد هذا المسعى العربيّ استعداداً لمرحلة بعد الاستفتاء، وإنّ النّشاط المصريّ الليبيّ المشترك مع السّودان شمالًا وجنوبًا يمكن أن يفتح باب التّفاهم والعلاقة المستقبليّة وأنه سيزور السّودان للتّشاور حول العلاقة المستقبليّة العربيّة السّودانيّة.

ويواصل المصدر قائلًا: هكذا العرب دائمًا يتحرّكون في اللحظات الأخيرة، وبعد فوات الأوان، فهل أحداث السّودان ستقف عند انفصال الجنوب فقط؟ لا أعتقد ذلك، والدّليل أنّ هناك تحرُّكات كبيرة في الخارج من أجل المطالبة بحقِّ تقرير المصير بمنطقة جبال النّوبة، حيثُ تمّت مسيرة كبرى أمام البيت الأبيض يوم ١٦ ديسمبر "كانون الأوّل"، وشارك فيها من كلِّ المناطق المهمّشة في السّودان والمهاجرين إلى الولايات المتحدة كلاجئين، وقد حضرَ المسيرة مجموعة كبيرة من جماعات الضّغط وبعض القانونيين الذين وعدوا الحضور بأنّ جبال النّوبة أصبحت همّهم الأوّل، وستكون ضمن أولويّات البيت الأبيض ومنظّمات حقوق الإنسان، خاصّة أنّ هناك انتهاكات للترتيبات الأمنيّة من قبل نظام الخرطوم بقيامه بنشر قوّات عسكريّة في منطقة جبال النّوبة، كما أنّ نظام الخرطوم قام بوضع استراتيجيّة أطلق عليها الجنوبيون الجدد لشعب جبال النّوبة وهي استراتيجيّة موجّهة من نائب رئيس السّودان علي عثمان محمّد طَه إلى والي جنوب كردفان المطلوب في المحكمة الدّوليّة الجنائيّة أحمد هارون، وتنصّ على تجنيد أبناء جبال النّوبة أو الجنوبيين الجدد في

القوّات النّظاميّة للتّمكين من السّيطرة عليهم بالأوامر العسكريّة مع تفعيل ودعم المؤسّسات الدّينيّة الإسلاميَّة واستيعاب أبناء جبال النّوبة في هذه المشاريع والزَّجّ بأبناء المنطقة في الصّراعات الدّاخليّة والدّوليّة؛ حتّى يتمّ التّمكن من اقتلاعهم من جذورهم وعرقلة المثقَّفين والمعشيين من العودة إلى المنطقة؛ حتّى لا يشاركوا في الحراك السّياسيّ هناك.

وقد وجّهت مذكّرة المسيرة إلى كلٍّ من الأمين العام للأمم المتّحدة وباراك أوباما ومفوّض الاتّحاد الأوروبي وسوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة وهيلاري كلينتون وأعضاء الكونجرس الأمريكي ومنظّمات حقوق الإنسان.

هذا هو حال السّودان مع قدوم العام الجديد، معرّض للتّفتيت والانقسام والجميع يتفرّج!

أمريكا ودولة جنوب السّودان المستقلّ!

دولة الجنوب "١٥٠"يومًا للانفصال!

رغم وجود حظر طبقًا للعقوبات المفروضة على السّودان كونه إحدى الدّول التي تصنّفها الخارجيّة الأمريكيّة كراعية للإرهاب منذ أن احتضنت زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن خلال تسعينيّات القرن الماضي، إلا أنّ العديد من الشّركات حاولت التّغلغل للسّودان شماله وجنوبه للتّواجد في هذه المنطقة الغنيَّة بالموارد، والتي سيتمّ تقسيمها العام القادم لدولتين.

وقبل أن يرفع الحظر عن الشّركات الأمريكيّة للعمل في السّودان عام ٢٠٠٦ عقب التّوصّل لاتفاقيّة السّلام الشّامل عام ٢٠٠٥ م، حاولت شركة بلاك ووتر وهي كبرى الشّركات التي تختصّ بتوفير خدمات أمنيّة للحكومة الأمريكيّة، ولها وجود كبير في العراق وأفغانستان، وغيّرت اسمها مؤخّرًا بعد الكشف عن مشاركتها في تعذيب محتجزين لديها إلى اسم جديد هو إكس آي، لتوفير حماية أمنيّة لكبار مسئولي حكومة جنوب السّودان، ولتدريب جيش الجنوب، حاول أن يساعدها في سعيها للحصول على تعاقدات حكوميَّة، نائب الرّئيس الأمريكيّ

الأسبق ديك تشيني، عن طريق معرفته الوثيقة برئيس الشّركة إيريك برنس. وعندما وقعت "إكس آي" عقدًا قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكيّ أصرَّت على طلب حقِّ الانتفاع بما قيمته ٥٠٪ مما تحتويه مناجم معادن حديد وذهب في الجنوب! وقام بالإشراف على مفاوضات مباشرة مع رئيس حكومة جنوب السّودان سيلفاكير نائب رئيس الشّركة كريستوفر تايلور، الذي اصطحب معه لجوبا عاصمة الجنوب اثنين من كبار قادة حركات الإيفانجيليكال الإنجيليّة المحافظين هاورد فيليب وإيدجر برنس.

٤٠٠ ألف فدّان!!

وكشفت تقارير أمريكيّة عن قيام رجل الأعمال الأمريكي فيليب هالبيرغ، وهو مصرفيّ متقاعد، بشراء ٤٠٠ ألف فدّان من الأراضي في جنوب السّودان، وبمبلغ لم يفصح عنه، لمصلحة شركته التي تُسمّى "جيرش"، وهي مساحة أكبر من مساحة إمارة دبي. وقد تمَّ الشِّراء بهدف معلن هو الاستثمار الزّراعي. إلّا أنّ القلق المستمرّ بمساورة الكثيرين في الخرطوم، إذ إنّه لم يكن تمّ الانتهاء من إعداد قانون الاستثمار وبيع الأراضي.

ويؤكّد هالبيرغ أنَّه اشترى قطعة الأرض من عائلة أحد قادة الحركة الشَّعبيَّة التَّابع لحكومة الجنوب، من خلال حصوله على حصّة الأغلبيّة في شركة يسيطر عليها ابن "فاولينو ماتيب باولينو" الذي خاضَ الحرب لفترات إلى جانب الحكومة السّودانيَّة ضدّ الحركة الشّعبيَّة، لكنّه انضمّ إليها بعد اتّفاقيّة السّلام في يناير "كانون الثّاني" ٢٠٠٥ بعد أن وقّع الجانبان اتّفاق سلام؛ ليصبح نائبًا للقائد العام لجيش الحركة.

ثلاثة مكاسب:

وقد عقد معهد السَّلام ندوة تحدَّث فيها خبراء من البنك الدَّولي ومنظّمات تعليميَّة أمريكيَّة عن "تحدّيات بناء نظام تعليميّ بعد مرحلة الصّراع"، أمّا مركز

التّقدّم الأمريكيّ فيحتضن مشروع كفاية، الذي يرأسه جون بريندرجست، الذي أصبح أهم النّشطاء تأثيرًا في السّياسة الأمريكيّة في الشّأن السّوداني في واشنطن. وذكر بريندرجست أنّ الولايات المتّحدة ساعدت في التّوصّل لاتّفاقيّة السَّلام الشَّاملة:

أوَّلًا: المشاركة في حكم السّودان من خلال ممثّلين "وزراء" في حكومة الخرطوم.

وثانيًا: تقسيم عوائد النّفط الماليّة، بحيث يحصل الشَّمال على ٥٠٪ والجنوب على ٥٠٪.

وثالثًا: اغتنام حقّ تقرير المصير للجنوبيين من خلال استفتاء يناير "كانون الثَّاني" ٢٠١١م على الانفصال أو البقاء في سودان مُتَّحِد.

الخرطوم: عرقلة وتحكّم وعدم اعتراف!!

ويرى بريندرجست أنّ كلّ الشّواهد تدلّ على أنَّ حكومة الخرطوم ستعرقل إجراء الاستفتاء، وإنْ فشلت فستحاول التّحكّم في نتائج الاستفتاء، وإنْ فشلت فلن تعترف بنتائج الاستفتاء. وهو ما سيكون بمثابة الإعلان عن بدء فصل متجدّد وأكثر دمويّة في الصّراع المسلّح بين الجنوب والشّمال في السّودان، وسيكون أكثر خطورة، إذ إنّ الطّرفين يستثمران في قدراتهما العسكريَّة بصورة كبيرة منذ توقيع اتفاقيّة السّلام.

العصا والجزرة

ويختلف جون بريندرجست مع رؤية مبعوث الإدارة الأمريكيّة لشئون السّودان الجنرال سكوت جريشن حين قال: ليس لدى الولايات المتَّحدة أيّ كروت للضَّغْط على الخرطوم، ويرى ضرورة اتّباع سياسة العصا والجزرة على النَّحو التَّالي، أنْ تهدّد واشنطن نظام البشير بالآتي:

١-فرض عقوبات على كبار أعضاء الحزب الحاكم في السّودان.

٢-عرقلة إلغاء ديون السّودان من قبل صندوق النّقد الدّولي.

٣-دعم جهود المحكمة الجنائيّة الدّوليّة للقبض على الرّئيس حسن البشير.

٤-تشديد حظر تصدير السّلاح للسّودان وتقديم المزيد من الدّعم للجنوب.

ولا يعرض بريندرجست فقط طرق التّهديد، بل يرى ضرورة مدّ حكومة الخرطوم ببعض المغريات حال تحقيق سلام في السّودان "السّماح بالانفصال" مثل:

أوّلًا: عرض تجميد طلب المحكمة الجنائيّة الدّوليّة القبض على عمر حسن البشير لمدّة عام.

ثانيًا: تطبيع العلاقات بين الخرطوم وواشنطن.

شريط حدوديّ منزوع السّلاح!!

وطالبت كاثرين ألمسكويت، من المركز الأفريقيّ للدّراسات الاستراتيجيّة، في جلسة استماع في مجلس الشّيوخ عقدت مؤخّرًا بعنوان "تقييم تحدّيات وفرص السّلام في السّودان"، بضرورة قيام مفاوضات مباشرة بين الجنوب والشّمال حول قضايا ما بعد الاستفتاء المزمع عقده في يناير "كانون الثّاني" القادم. وإنّ المفاوضات المبكّرة من شأنها أن توفّر الضّمانات للحكومتين في الخرطوم وجوبا، وللجماعات التي من المتوقّع أن تتأثّر بنتائج الانفصال، وأنّ مصالحهم مؤمّنة، ولن يتم التّعدّي عليها بغضّ النّظر عن نتائج الاستفتاء.

وأن تروّج الحكومة الأمريكيّة لفكرة "خلق شريط حدودي منزوع السّلاح بين قوّات جيش جنوب السّودان وجيش حكومة الخرطوم.

وأن يشرف على هذا الشريط الأمم المتّحدة، عن طريق قوّات حفظ السّلام الدّوليّة".

وتتوقّع أن تطوّر الموقف السّياسيّ فيما يتعلّق بقضيّة استفتاء الانفصال سيملؤه قضايا حسّاسة ومهمّة وقابلة للاشتعال، خاصّة في وقت يغيب فيه اليقين فيما يرتبط بالمستقبل.

موقف واشنطن من الانفصال:

ويرى ريتشارد داوني، من مركز الدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة بواشنطن، أنّ واشنطن تنظر بشكل واضح إلى الأمام وتتطلّع إلى استفتاء يناير "كانون الثّاني"

٢٠١١م، وترى أنّ الاستفتاء هو أهمّ شيء سيتحقّق، وتركّز بشكل أساسيّ وكبير على تحقيق عمليّة انتقاليّة سلسة، سيتوقّع الجميع أن يكون تصويت الجنوب بنعم على استفتاء استقلالهم في يناير "كانون الثّاني" ٢٠١١م، الانتخابات الرّئاسيّة لم تكن رائعة ولم تلتزم بالمعايير الدّوليّة إطلاقًا، ولكن رغم ذلك لا تتردّد واشنطن أن تكون منافقة حول نتائجها، إذ إنّها لا تريد أن تؤثّر بشكل يؤثّر على استقلال المنطقة وهذه العمليّة، وقد يؤثّر على استفتاء ٢٠١١م.

وكان المبعوث الأمريكيّ للسّودان الجنرال سكوت غريشن قد ذكرَ أنَّ بلاده تعلم أنَّ نتائج الانتخابات الأخيرة الرّئاسيّة في السّودان كانت مزوّرة، إلّا أنّ واشنطن قرّرت قبول نتائج تلك الانتخابات من أجل الوصول إلى ما سمّاه استقلال جنوب السّودان. ورغم إدراك المبعوث الأمريكيّ للسّودان سكوت غريشن أنَّ قضايا رئيسة مثل تعداد السّكّان وترسيم الحدود وكيفيّة توزيع الثّروة النّفطيّة والدّيون والمواطنة واللاجئون لم يبت بشأنها حتّى الآن، إلّا أنّه أكّد ضرورة الالتزام بإجراء استفتاء الجنوب كما هو محدّد له.

استقرار واستفتاء ومحكمة:

وأعرب الرّئيس الأمريكيّ باراك أوباما أنّ إدارته نشطة في محاولة التّأكّد من استقرار السّودان واستمرار المساعدات الإنسانيّة إلى دارفور وإجراء الاستفتاء في جنوب السّودان، والذي قد يقود إلى استقلال الجنوب عن الشّمال. وعلّق أوباما على قرار المحكمة الجنائيّة الدّوليّة بإضافة اتّهامات بالإبادة إلى لائحة الاتهام ومذكّرة الاعتقال الصّادرة بحقّ الرّئيس السّودانيّ عمر حسن البشير، قائلًا: إنّ المحكمة الجنائيّة الدّوليّة أصدرت مذكّرة اعتقال، ومن ثمّ فإنّني أعتقد أنّه من المهم لحكومة السّودان أن تتعاون مع المحكمة.

عمر سليمان وأبو الغيط يحقّقان تقدّمًا باتجاه حلّ أزمة دارفور: رغم الحشود العسكريّة ومشكلة "العدل والمساواة"!

صعدت مصر من جهودها لحلّ مشكلة دارفور لجمع أطراف النّزاع فيها حول طاولة حوار، ووصف مراقبون سودانيُّون المحادثات التي أجراها الوزير عمر سليمان ووزير الخارجيَّة أحمد أبو الغيط في الخرطوم بأنّها خطوة إيجابيّة تجاه تحقيق السّلام في دارفور، وتأتي في إطار الاهتمام المصري الكبير بتأمين الاستقرار والسّلام في جميع أنحاء السّودان.

وتأتي الجهود المصريّة في وقت عادت فيه الحشود العسكريَّة بكثافة إلى دارفور من الجانبين: الحكومة وحركة العدل والمساواة، بعد هدنة اتفاق وقف إطلاق النَّار الذي تمّ في فبراير "شباط" الماضي بين الجانبين في إطار اتّفاق الدّوحة، وهذه الحشود نتاج مطالبة الحكومة السّودانيَّة للشّرطة الدّوليّة "الإنتربول" بإلقاء القبض على خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة تحت بند القرار رقم ٨٢/ ٢٠٠٨ في أعقاب الهجوم الذي قاده على مدينة أمدرمان، وتأتي هذه المطالبة أثناء زيارته للقاهرة في الأسبوع الماضي.

وقد هدّدت العدل والمساواة بالعودة إلى حرب شاملة إذا تمّ اعتقال قائدها حسبما جاء في تصريحات أحمد حسين آدم النَّاطق الرّسمي للعدل والمساواة، معتبرًا هذه الخطوة من قبل الحكومة بمثابة إنهاء اتّفاق وقف إطلاق النَّار.

وقد احتجّ الرَّئيس بشدّة خلال لقائه بوزير الخارجيَّة المصري أحمد أبو الغيط بالخرطوم على استضافة مصر لخليل إبراهيم، ولكن "أبو الغيط" أكّد أنّ الاستضافة تأتي في إطار حلّ أزمة دارفور والوصول إلى السّلام، فماذا في جعبة زيارة وفد رفيع المستوى من حركة العدل والمساواة بقيادة دكتور خليل إبراهيم في هذا التّوقيت للقاهرة، خاصّة أنّها تأتى بعد زيارة كلٍّ من الوزير عمر سليمان ووزير الخارجيَّة المصريّ أحمد أبو الغيط، وجوبا، وبعد زيارة البشير الخاطفة لمبارك لتهنئته بالشّفاء، ويقول مصدر مطّلع وخبير ببواطن الأمور: أنّ زيارة البشير هي من أجل سدّ الطّريق أمام كلٍّ من الصَّادق المهدي رئيس حزب الأمَّة ومحمّد عثمان الميرغني

رئيس الحزب الاتحادي واللذين حضرا إلى القاهرة عقب انتخابات السّودان مباشرة.

أمّا زيارة وفد العدل والمساواة فهي من أجل نقل ملف دارفور من الدّوحة إلى القاهرة، وقد تمّ التّنسيق منذ فترة بين العدل والمساواة والأجهزة المصريّة لهذه الزّيارة، وقد أكّد ذلك أحمد حسين النَّاطق الرّسمي للحركة وقال: إنّ مصر تلعب دورًا مسئولًا لحلّ أزمة دارفور، فهل يستطيع الوزير عمر سليمان الوصول إلى حلٍّ نهائيٍّ لأزمة دارفور، خاصّة أنّه حاول من قبل تجميع عدّة حركات مسلّحة دارفوريّة، وقام باستضافتها بالقاهرة، ولكنّ الحلول المصريّة لم تتوافق مع رؤى الحركات ولذا هرولوا إلى الدّوحة، وقد عبّر الجانب المصريّ عن تقديره للجهود التي تمّ بذلها في منبر الدّوحة وتوصّلها لاتّفاق إطارى للتّفاوض تمهيدًا للوصول إلى سلام دائم في دارفور، وقد أكّد عمر سليمان سعي مصر من أجل التّوصّل إلى اتّفاق تنفيذي لإنهاء العمليّات العسكريّة الدّائرة في دارفور، وبعدها سيتمكّن الطّرفان من العودة إلى الدّوحة في مفاوضات جادّة ومباشرة.

وقد نفى لـ"الوطن العربي" الزّهاوي مالك وزير الإعلام السّوداني نقل ملف دارفور من الدّوحة إلى القاهرة بقوله: إن كلّ الدّول العربيّة تلعب دورًا في ملف دارفور، ولكن تبقى المبادرة القطريّة العربيّة هي الأساس.

ولكن ما بين الدّوحة والقاهرة وطرابلس يدور ملف دارفور، فقد توجّه التيجاني السّيسي رئيس حركة التّحرير والعدالة إلى طرابلس في التّوقيت نفسه بتواجد خليل إبراهيم بالقاهرة، وأكّد أنّه حضر لطرابلس لشكر القيادة الليبيّة على دورها الإيجابيّ في توحيد أبناء دارفور وأنّه ملتزم بمنبر الدّوحة؛ لأنّها معترف بها دوليًّا وإقليميًّا لحلّ أزمة دارفور، وأنّهم سيواصلون التّفاوض مع الحكومة السّودانيّة في منتصف مايو "أيّار" القادم في إطار اتّفاق الدّوحة، وكان خليل إبراهيم قد اتّهم منبر الدّوحة بعدم الجدّيّة والفوضى وأنّها ضمّت عددًا كبيرًا من الأفراد والحركات، وأنّ هناك غيابًا في المنهج بالدّوحة، وأن هناك شروطًا للعودة لمفاوضات الدّوحة

تتلخّص في الحياد ومسار واحد للتّفاوض ورؤية موحّدة ليأتي الحلّ شاملًا، وأكّد خليل إبراهيم أنّ إصلاح منبر الدّوحة سيتمّ بمساعدة مصر، وأنّ الدّوحة لا يمكن أن تتوصّل إلى سلام من دون حركة العدل والمساواة، وأنّ الحكومة السّودانيّة عن طريق هذا المنبر نالت ما تريده من تهدئة الأوضاع فقط من أجل الانتخابات، وبعدها بدأت في خرق وقف إطلاق النّار، وفي السّياق ذاته رفضت الحكومة السّودانيّة الدّخول في مسار ثلاثي لمفاوضات الدّوحة، بعد أن طالبت حركة العدل والمساواة الدّيمقراطيّة بقيادة إدريس أزرق الحكومة والوساطة لاعتماد منبر ثالث يمكّنها من دخول المفاوضات بعد رفضها الانضمام للحركات الموقّعة مع الحكومة، وقد أكّد النّاطق الرّسمي لهذه الحركة اتجاههم للمطالبة بحقٍّ تقرير المصير لدارفور إذا استمرَّت الأوضاع على هذا النّحو!!

السّودان: اجتماع مجلس الأمن بشأن أبيي غير رسمي

وصفت الحكومة السّودانيّة اجتماع مجلس الأمن الدّولي الذي انعقد مؤخّرًا بخصوص قضيّة أبيي بغير الرّسمي، وأنّه يعكس فشل الجنوب السّوداني في حلّ مشكلاته السّياسيّة وتعليقها على الشّمال، وكان باقان أموم الأمين العام للحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان قد شارك في اجتماع مجلس الأمن وحضره أيضًا المندوب الدَّائم للسّودان السّفير دفع الله الحاج، والذي دعا الحركة الشَّعبيَّة لتناول مشاكلها الدَّاخليّة بموضوعيّة والنّأي عن اتّهامات الشّمال، وأوضح دفع الله أنّ جلسة مجلس الأمن حول أبيي تعدّ جلسة غير رسميّة، ولن تخرج بأي إجراء رسميّ، وأنّ الحركة الشّعبيّة شعرت بأنّ تنامي الحركات الاحتجاجيّة ضدّ الحكومة بجنوب السّودان يمثّل خطرًا كبيرًا عليها، ومنها حركات كلٍّ من جورج أطور واللواء عبد الباقي كول واللواء قلواك قاي، وهم يأخذون على الحركة الشَّعبيَّة فسادها وإقصاءها للقوى السّياسيّة الجنوبيّة؛ ولذا تحاول الحركة تحميل الشّمال ما تعانيه من مشكلات، وأنّ ادّعاءات الحركة ما هي إلّا محاولة لاستضافة فصائل دارفور المتمرّدة في الجنوب، ونحن نرفض ذلك، وأكّدنا أنّنا لن ندعم أيّة فصائل تمرُّد بالشَّمال ضدّ

الجنوب، ولا نتوقّع ذلك منها، ومن جانب آخر أكّد مساعد الرّئيس البشير ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني لشئون الحزب دكتور نافع علي نافع الالتزام بنهج الحوار لمعالجة كافّة القضايا العالقة وفي مقدّمتها أبيي.

وقال لنا خبير أكاديميّ وسياسيّ فيّ مشكلة أبيي: رغم أنّ كلًّا من الحركة الشّعبيّة والمؤتمر الوطنيّ يريد السّلام وتجنب الدّخول في الحرب مرّة أخرى، ويؤكّد على نهج الحوار في معالجة القضايا العالقة بين الشّمال والجنوب، خاصّة بعد انفصال الجنوب إلّا أنّهما في أزمة أبيي يقفان مكتوفي الأيدي، بل إنّ تطوّرات الأحداث في داخل أبيي تشير إلى أنّهما يساعدان على تأجيج الصّراع هناك؛ مما أدّى إلى تدويل قضيّة أبيي، وإن كانت هناك ثلاثة أسباب أساسيّة أدّت إلى التّدويل منذ سنوات طويلة منها ما هو تقليديّ ويتمثّل في تنافس قبيلتي المسيريّة ودينكا نقوك على مصادر الطبيعة وشحّ الموارد وانعدام التّنمية، وما هو سياسيّ ويتركّز حول تبعيّة أبيي إلى الشّمال السّودانيّ أم جنوبه؛ مما جعل المنطقة مقرًّا للتوتر وبؤرة للصّراع ونموذجًا للاستقطاب شمالًا وجنوبًا وصراعًا أيديولوجيًّا بتحويل أزمة أبيي إلى قضيّة دوليّة فأصبح الحديث عن أبيي مقرونًا باسترقاق العرب للدّينكا، وهكذا تطوّرت قضيّة الصّراع بين المسيريّة ودينكا نقوك إلى قضيّة دوليّة، وقد كان للخطأ المنهجيّ الذي وقعت فيه الجهات المعنيّة في المرحلة الأولى للصّراع أثر كبير في تشكيل هذه المحصّلة، حيث اكتفت كلّ المحاولات السّابقة بالحلول السّياسيّة والأمنيّة دون النّظر إلى الإطار الاجتماعيّ لهذه المشكلة.

مراقب: زيارة شرف أنهت شدًّا وجذبًا بين القاهرة والسّودان

جاءت زيارة دكتور عصام شرف رئيس الوزراء المصريّ لكلٍّ من شمال وجنوب السّودان مؤخّرًا كأوّل زيارة رسميّة لرأس الحكومة المصريّة لخارج مصر

لتعبّر عن توجّهات القيادة المصريّة بعد ثورة ٢٥ يناير لتعزيز العلاقات الاستراتيجيّة بين البلدين، وتركّزت المباحثات بين شرف وحكومة السّودان على الخلافات القائمة بشأن الاتفاقيّة الإطاريّة لدول حوض النّيل وما تثيره من تكهّنات.

وقال مراقب سودانيّ حول زيارة شرف للسّودان إنّ رياح التّغيير التي جاءت مع ثورة ٢٥ يناير على مصر ستترتّب عليها تغييرات في الدّاخل، وسيمتدّ ذلك إلى السّياسة الخارجيّة، ومنها الملفّات المشتركة بين الحكومة المصريّة السّابقة وحكومة الإنقاذ الوطني السّودانيّة، خاصّة أنّ هناك تغيُّرات حدثت في الدّولتين؛ فمصر تمرّ بمرحلة انتقاليّة لتقفز إلى الدّيمقراطيّة، أمّا السّودان فيمرّ بأصعب مرحلة في تاريخه بعد انفصال الجنوب عن شماله، وإذا تطرّقنا للعلاقات السّودانيّة المصريّة، فهي دائمًا بين الصّعود والهبوط، فرغم وجود ما يُسمّى بالتّكامُل بين الدّولتين فإنّ الشّعبين المصريّ والسّودانيّ لم يجنِ شيئًا من هذا التّكامل، خاصّة الشّعب السّودانيّ الذي يتّهم الحكومات المصريّة السّابقة بأنّها تتعامل مع السّودان في إطار الملف الأمنيّ، ولكن الآن رحل مبارك وبقيت الملفّات المشتركة تنتظر الجديد، خاصّة حول ثلاث قضايا رئيسة هي التّكامل وتنفيذ الحرّيات الأربعة، واتفاقيّات مياه النّيل بعد التّطوّرات الأخيرة حولها، والتي قادتها دول المنبع بقيادة أثيوبيا، بالإضافة إلى مولد دولة السّودان الجديدة، ثمّ قضيّة حلايب والتي يلوّح بها الجانبان خلال فترات الشّدّ والجذب بين مصر والسّودان.

السّودان وسراب التّطبيع مع أمريكا

كشف تقرير وزارة الخارجيّة الأمريكيّة السّنويّ عن انتهاكات خطيرة قامت بها الحكومة السّودانيّة خلال العام الماضي، منها حرمان المواطنين من تغيير حكومتهم

ووجود عمليّات قتل وتعذيب وضرب واغتصاب من قوّات الأمن الحكوميّة ضدّ المواطنين السّودانيين، إلى جانب احتجاز معارضي الحكومة المشتبه بهم وتدخّل النّظام في شئون القضاء وعدم وجود محاكمات عادلة، وأيضًا هناك قيود مفروضة على الخصوصيّة وحريّة التّجمّع وحريّة الأديان، والعنف، والتّمييز، ضدّ المرأة والاعتداء على الأطفال والتّمييز ضدّ الأقليّات العرقيّة.

وقد أكّد مراقبون سودانيُّون بأنّ هذا التّقرير ينسف جهود الحكومة السّودانيّة الرّامية لتطبيع العلاقات مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ووصف محمّد سليمان عبد الله المسئول السّياسي بسفارة السّودان بواشنطن التّقرير بعدم المهنيّة، وأنّ مصدره هو مواقع التّواصل الاجتماعيّ وأنّ معلومات التّقرير وراءها معلومات مستهلكة من قبل المعارضة، وأنّه من المؤسف اعتماد الإدارة الأمريكيّة على هذا التّقرير لتطبيع العلاقات الثنائيّة.

وأشار المراقبون إلى أنّ هذا التّقرير يأتي بعد أسبوع من ضربة جويّة على شرق السّودان من قبل إسرائيل، والتي قامت بمثل هذه الضّربة عام ٢٠٠٩ على شرق السّودان نفسه، وأنّ كلّ هذا مرتبط بتنصّل الولايات المتحدة الأمريكيّة من التّطبيع مع السّودان، فهي التي تمدّ إسرائيل بالمعلومات حول أيّ خطر حربي يأتي من الدّول العربيّة، وهذه الضّربة الجويّة كشفت أنّ هناك تعاونًا إرهابيًّا بين حكومة السّودان وحماس.

ورغم أنّ الولايات المتحدة قامت بتعيين بريستون ليمان مبعوثًا جديدًا للسّودان، ومن قبل كان هناك ستّة مبعوثين كسياسة اتبعتها واشنطن منذ عام ١٩٩٨م، وأنّ هذا يدلّ على اهتمامه بالشّأن السّودانيّ ولكن على طريقتها، ويعتبر المراقبون استمرار النّهج الأمريكيّ في التّعاطي مع الشّأن السّودانيّ عبر المبعوثين لا السّفراء يهدف إلى عودة العلاقات بين واشنطن والخرطوم خطوة خطوة، خاصّة أنّ الحكومة السّودانيّة الحالية تقوم بتنفيذ ما تطلبه واشنطن، بل وتقبل الخرطوم كلّ المبعوثين الأمريكيين على أمل تحقيق شيءٍ من التّطبيع معها، وإن كانت تطمع أن يتمّ ذلك عبر الوسائل

الدّبلوماسيّة أي عبر السّفارة. وقال محلّل سياسيّ سودانيّ إنّ تعيين ليمان يعتبر مقدّمة لتدشين مرحلة جديدة في الاستراتيجيّة الأمريكيّة، فقد قام كلُّ المبعوثين السّابقين للتّمهيد للسّلام في السّودان، ثمّ انفصال جنوب السّودان وتدويل مشكلة دارفور، ويطلق البعض على مرحلة المبعوث ليمان مرحلة القضايا العالقة، وهذا يدلّ على أنّ الدّور الأمريكيّ مستمرّ بالسّودان، ولن ينتهي لعدّة سنوات قادمة وأنّ الذي يحدث الآن هو تغيير في الأسلوب، وليس في السّياسة العامّة للولايات المتّحدة، وإنّما تستخدم كلّ مبعوث لمرحلة معيَّنة ومحدّدة، حيث لديها لكلٍّ مرحلة الرَّجل المناسب لها؛ ولذا فإنّ ليمان يبدو مناسبًا لهذه المرحلة، وسوف يبدأ عمله بالقضايا العالقة بين حكومتي الشَّمال والجنوب، أمّا الخرطوم فهي تتقبّل كلّ مبعوث وتتعامل معه على أمل رفع اسمها من قائمة الدّول الرّاعية للإرهاب وإعفائها من العقوبات الاقتصاديَّة؛ ولذا تقدّم تنازلات كثيرة حتّى يحين وقت التّطبيع في العلاقات، ولكن المحلّل السّياسيّ يرى أنّ هذا التّطبيع مازال أمامه وقت طويل كي يتمّ وأنّ هذا لن يتمّ إلّا بعد حلّ القضايا العالقة بين الشّمال والجنوب وحلّ أزمة دارفور، وقد أشارت هيلاري كلينتون إلى ذلك بقولها إنّ ليمان سيذهب إلى أديس أبابا لحضور مفاوضات القضايا العالقة، خاصّة أبيي، وإنّ السّودان يمرّ بمرحلة حاسمة، وعلى الشَّمال والجنوب التَّعاون لتحاشي تجدُّد الحرب بين الطّرفين، خاصّة أنّ الولايات المتحدة تتطلَّع إلى انفصال سلميّ للجنوب عن الشّمال، ودعت أيضًا إلى تكثيف الجهود لحلّ أزمة دارفور.

وهناك تحدّيات أمام حكومة الخرطوم والحزب الحاكم في الشّمال، فهو يحتاج إلى إعادة ترتيب لأوضاعه السّياسيّة داخليًّا لخلق الدّيمقراطيّة وتعدّديّة سياسيّة حقيقيّة، بدلًا من الاهتمام والجري وراء التّطبيع مع الولايات المتحدة كسراب ليس له نهاية؛ فهي تحلم وتراهن أكثر على إنجاز التّطبيع كحلٍّ يحمل لها فرصًا واسعة لحلّ كلّ مشاكل السّودان وعدم العودة للملفّات السّابقة؛ ولذا فإنّ الحكومة الحالية تقوم بأي شيء يقرّبها من هذا التّطبيع لدرجة أنّه يدور الآن همس حول سماح النّظام

السّوداني الحالي بوجود قواعد عسكريّة أمريكيّة في شرق السّودان، ويُقال إنّ الضّربة العسكريّة الإسرائيليّة لشرق السّودان هي من أجل التّغطية على ما سيتمّ هناك في الخفاء.

البشير والتّهديد بالحرب بعد انفصال الجنوب

هل ستدور الحرب الأهليّة بالسّودان مرّة أخرى؟ خاصّة أنَّ البشير أعاد إلى الأذهان مليشيّات الجنجويد التي أجَّجت الصِّراع في دارفور، حيث أشار أمام حشود قبيلة المسيريّة إلى أنّ الجيش السّوداني مدعوم بمليشيا تمتطي صهوات الجياد في حالة استعداد إذا ما ضمنت دولة الجنوب الجديدة في دستورها أبيي شماليّة بغضّ النَّظر عن رأي محكمة العدل الدّوليّة وقرارات التّرسيم، وقد جاءت زيارة البشير لمنطقة المجلّد بجنوب كردفان في إطار حملة الحزب الحاكم للانتخابات التي ستجرى الآن، ومن أجل مساندة أحمد هارون مرشّح حزب المؤتمر الوطني، والمطلوب في أحداث دارفور ضدّ مرشّح الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان عبد العزيز الحلو على منصب والي جنوب كردفان.

وفي السّياق ذاته تدور اشتباكات بين القوّات المسلّحة السّودانيّة والجيش الشّعبي لتحرير السّودان في منطقة أبيي المتنازع عليها، ويزعم الجانبان أحقّيتهما بأبيي الغنيّة بالنّفط، ويقول محلّلون إنّ أبيي من أكثر المناطق المرشّحة للاشتعال قبل انفصال جنوب السّودان رسميًّا في ٩ يوليو "تموز" القادم، وكان من المفترض أن يجرى استفتاء في أبيي في يناير "كانون الثّاني" الماضي؛ ليقرّر سكّان المنطقة انضمامهم للشّمال أو الجنوب، وقد تعرقل الاقتراع للخلافات حول مَن يملك حقّ التّصويت.

وقد هاجمت قيادات الحركة الشّعبيّة تصريحات البشير، وقالوا إنّ قضيّة أبيي واضحة للجميع، وأنّ حديث البشير حول شماليّة أبيي نابع من مصالح حزبيّة ضيّقة، وأنّ قرار المحكمة الدّوليّة بلاهاي الخاص بأبيي نهائي، وأنّ أبناء جنوب السّودان لن يفرّطوا في شبر واحد من أرض أجدادهم، وكانت الحركة الشّعبيّة قد

ضمنت في مسودّة دستور جنوب السّودان أنّ جمهوريّة السّودان الجديد تضمّ بجانب مناطق الاستوائيّة وبحر الغزال وأعالي النّيل منطقة أبيي بحدود مشيخات دينكانقوك التّسعة التي تمّ نقلها إداريًّا من بحر الغزال إلى كردفان في عام ١٩٠٥م، وأنّ ضمّ المنطقة إلى الشّمال أو الجنوب حسب اتفاقيّة السّلام الشّامل يخضع إلى استفتاء أهل المنطقة أي الدّينكا وآخرين مقيمين بها، والمعروف أنّ غالبيّة الدّينكا يريدون الانضمام إلى الجنوب، ولكن هناك مشكلة حقوق قبائل المسيريّة الرّعويّة؛ لأنّ الحركة لا تريد الاعتراف بهم كمقيمين؛ لأنّهم رحّل ويقيمون في المنطقة في موسم معيّن.

ولذا كان خطاب البشير الموجّه للمسيريّة، ولكنّه كالعادة شطح. كما قال لنا قياديٌّ من حزب المؤتمر الشّعبي برئاسة التّرابي، وأضاف عندما يصدر الشّطحان من رئيس الدّولة والحزب الحاكم لا يملك الجميع إلّا أن يلزموا الصّمت، وماذا نأخذ على قول الرّئيس؟ وتساءل لماذا إذن وقعت الحكومة، وأجاز البرلمان اتفاقيّة السّلام الشّامل والتي أعطت منطقة أبيي وضعًا خاصًّا، ولا يستطيع السّودان أن يتراجع عنها، وكان على الرئيس أن يقول هذا الكلام في عام ٢٠٠٤ م حين طرح السّيناتور جون دانفورث حلَّ نزاع أبيي؛ فكان على الرَّئيس أن يصرّ على حدود يناير "كانون الثّاني" ١٩٥٦ بين الشّمال والجنوب، وذلك ما تمسّك به غازي صلاح الدّين رئيس وفد المفاوضات آنذاك، ولكن لم يستمع أحدٌ لقوله، بل وتمّ إبعاده من المفاوضات تمامًا، والآن بعد انفصال الجنوب وخسارة السّودان لثلث مساحته، لماذا هذه التّصريحات والتّهديدات المنذرة بالحرب لأجل ١٠كم هي مساحة أبيي مع أنّها من الممكن أن تكون منطقة تكامل وتعايش سلمي حقيقة بين الشّمال والجنوب، ومثل هذه التّصريحات ستزيد كره أهل الجنوب للشّمال، والجميع يعلم أنّ ما يهدّد به البشير في خطاباته لن يحدث في الواقع، ولكن يشكّك في مصداقيّة حزب المؤتمر الوطنيّ، ويفسد علاقة السّودان بالمجتمع الدّولي، نريده أن يعفو لنا عن ديوننا المثقلة لكاهل الاقتصاد الشّمالي، والذي سيعاني كثيرًا بعد توقّف نفط الجنوب.

وفي سياق ذي صلة وفي تصعيد دوليٍّ غير مسبوق شدَّد مراقبُون ونشطاء حقوقيُّون دوليُّون بضرورة إسراع المجتمع الدّوليّ لفرض رقابة دوليّة جويّة صارمة لحماية نزاهة انتخابات جنوب كردفان والتّدخّل العسكريّ المباشر لتغيير نظام البشير في السّودان لحماية المدنيين في ولاية جنوب كردفان، خاصّة بعد خطابه بالمجلد والذي يدعو فيه إلى الجهاد والحرب وتفكيك النَّسيج الاجتماعي، محاولًا استخدام بساطة شعب المسيريّة وزجّهم في حرب بالوكالة، وإنّ ما ذهب إليه البشير في تصريحاته هو نكوص كبير في تنفيذ اتفاقيّة السّلام الشَّامل، خاصّة أنّ المجتمع الدّوليّ قد انتقد إصرار نظام الخرطوم على تقديم أحمد هارون لمنصب حاكم ولاية جنوب كردفان؛ لأنّه مطلوب في المحكمة الدّوليّة لارتكابه ٤٤ مخالفة قانونيّة، وقد أشار محلّلون إلى أن فشل المؤتمر الوطني في جنوب السّودان والتّورّط مع المحكمة الجنائيّة الدّوليّة والأزمة الاقتصاديّة للبلاد كلّها عوامل يحاول نظام الخرطوم أن يغطّيها عبر إعلان الحرب في جنوب كردفان، وإن تطبيق ما تبقّى من اتفاقيّة السّلام الشّامل، وخاصّة انتخابات جنوب كردفان وحلّ أزمة دارفور ستكون بمثابة الفرصة الأخيرة لنظام الخرطوم لتصحيح صورته.

قلق أمريكيّ من تواجد قوّات سودانيّة في أبيي

أعرب جون برينان مستشار الرّئيس الأمريكيّ باراك أوباما لشئون مكافحة الإرهاب خلال لقائه مؤخّرًا مسئولين سودانيين عن قلق واشنطن للوضع في منطقة أبيي، وذلك في مستهلّ جولة له في الخرطوم تقوده أيضًا إلى السّعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة.

وفي السّعوديّة والإمارات سيبحث برنيان خصوصًا في الوضع المتدهور في اليمن، بحسب ما أوضحت الرّئاسة الأمريكيّة. وقال برنيان لمحاوريه في الخرطوم بحسب البيت الأبيض إنّ أوباما "قلق جدًّا" بشأن تواجد قوَّات سودانيَّة في منطقة أبيي في وقت يتفاوض فيه شمال وجنوب السّودان حول مستقبل هذه المنطقة المتنازع عليها.

وتطرّق برنيان الذي يرافقه الموفد الأمريكيّ الجديد الخاص للسّودان برينستون ليهان، مع المسئولين الحكوميين السّودانيين إلى "تطبيق اتفاق السّلام" بين الأطراف السّودانيّة.

كما أشار إلى أنّ الولايات المتحدة تعيد النَّظَر في أدراج السّودان على قائمة الدّول الدّاعمة للإرهاب، وأهميّة التّعاون لمكافحة إرهاب القاعدة والمجموعات التَّابعة لها. وأعرب بريئان عن قلق الرَّئيس أوباما العميق من وجود قوَّات سودانيّة مسلّحة في أبيي، ودعا إلى حلٍّ سريعٍ وسلميٍّ للأزمة وتسوية المسائل العالقة.

من جهته دعا جوني كارسون مساعد وزيرة الخارجيَّة الأمريكيَّة لشئون أفريقيا الرَّئيس السّوداني عمر البشير ورئيس جنوب السّودان (سيلفا كير) إلى عقد لقاء فوري لإعادة الهدوء إلى منطقة إبيي المضطربة.

وقال كارسون للصّحفيين ندعو الرّئيس البشير ونائبه الأوّل سيلفا كير إلى عقد لقاء فوري للاتفاق على الخطوات المستقبليّة لاستعادة الهدوء واحترام اتفاق السّلام الشّامل وتجديد التزام الجانبين بالتّفاوض من أجل التّوصّل إلى تسوية سياسيّة حول مستقبل أبيي.

في ٢١ مايو "آيار" سيطر الجيش الشّمالي على أبيي، وانتشر لكيلومترات عدّة جنوبًا وصولًا إلى نهر بحر العرب المعروف في جنوب السّودان باسم كير، منتهكًا اتّفاق السّلام الشّامل الذي أنهى عام ٢٠٠٥م بحربٍ أهليّة بين الشّمال والجنوب، ما أثار مخاوف من اندلاعها مجددًا.

وفرّ حوالي ٦٠ ألف شخص إلى جنوب السّودان بعد الاستيلاء على أبيي، فيما يرتفع عدد النّازحين باستمرار بحسب المفوضيّة العليا للاجئين التّابعة للأمم المتّحدة.

وكانت الأمم المتّحدة وحكومة جنوب السّودان قد طالبتا الخرطوم بسحب قوّاتها من هذه المدينة الواقعة على الحدود بين الشّمال والجنوب، التي كان يفترض تنظيم استفتاء فيها يقرّر فيه سكّانها إلى أيّ جهة يريدون الانضمام، وذلك بالتّزامن

مع الاستفتاء حول تقرير مصير الجنوب الذي جرى في يناير "كانون الثّاني" الماضي واختارت فيه غالبيّة ساحقة الانفصال. إلّا أنّ الاستفتاء حول أبيي أرجى إلى أجلٍ غير مُسمّى لعدم التّوصّل إلى اتّفاق، وخاصّة على حقّ قبيلة المسيريّة العربيّة في التّصويت. وتكاثرت في المنطقة الحوادث المسلّحة إلى أن تدخّل الجيش الشّماليّ وسيطر على المدينة.

هل يسعى الجيش السّوداني للتّمركز في مناطق جبال النّوبا والنّيل الأزرق بعد أبيي؟

عاد الحديث في الآونة الأخيرة حول استراتيجيّة النّظام الحاكم بالخرطوم لمحاربة الجنوبيين الجدد أي الموالين للحركة الشَّعبيّة لتحرير السّودان في منطقتي جبال النّوبا والنّيل الأزرق، خاصّة بعد دخول الجيش السّوداني منطقة أبيي المتنازع عليها بين شمال وجنوب السّودان، وبعد فوز أحمد هارون في انتخابات جنوب كردفان، فأصبحت كلّ مناطق التماس الشّمالي الجنوبي متوتّرة وتنذر بحرب جديدة في السّودان قبل انفصال جنوب السّودان رسميًّا في ٩ يوليو "تموز" القادم، وقد قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الفريق عصمت عبد الرّحمن إنّ القوّات الجنوبيّة الموجودة شمال حدود ١٩٥٦ عليها الانسحاب فورًا، وسنبدأ عمليّة تطهير واسعة لكلّ القوّات الموجودة في الشَّمال؛ لأنّ وجودها أصبح غير شرعيّ في إشارة لقوّات الموالية للحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان في مناطق جبال النّوبة والنّيل الأزرق.

ويرجّح العالمون ببواطن الأمور في السّودان أنَّ السّبب في كلّ هذا التّوتّر وجود انقسامات داخل كلٍّ من حكومة الجنوب وحكومة الشّمال؛ بسبب كراسي الحكم؛ فهناك حديث في الشّارع السّوداني يدور حول إحالة علي عثمان محمّد طه نائب الرّئيس البشير إلى الاستيداع، واللحاق بشيخه التّرابي وصديقه صلاح بوش مدير الأمن والمخابرات السّابق ومستشار الرّئيس البشير، أمّا الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، فبعد أن تخلّصت من أعضائها الشّماليين ياسر عرمان وعبد العزيز الحلو ومنصور خالد والواثق كمير ومالك عقار، فهناك مَن يطالب بالإطاحة بكلٍّ من

إدوارد لينو حاكم أبيي ودينق ألور، والمطالبون بذلك هم الجنرالات المتمرِّدون عبد الباقي أكول وجورج أطور وجبريل تانق وملوال جاي، خاصّة بعد الكمين الذي نصب للجيش السّوداني يوم ١٩-٥-٢٠١١ من قبل المسئولين من الحركة الشّعبيّة في أبيي دون الرّجوع إلى رئاسة الحركة بجوبا، مما جعل المؤتمر الوطنيّ يصعّد الموقف؛ فقام الجيش السّوداني بالسّيطرة على أبيي، وأدّى ذلك حسب تقارير الأمم المتّحدة إلى نزوح نحو ٦٠ ألف شخص، ويؤكّدون أيضًا أنّ احتلال أبيي من قِبَل الجيش السّودانيّ سيساعدهم للزّحف على مناطق جبال النّوبا والنّيل الأزرق، وهذا سيحقّق لحكومة الشّمال عدّة أهداف، منها إلهاء الشّعب السّودانيّ عن التّفكير في انتفاضة أو ثورة شعبيّة، وإلهاء القوّات المسلّحة عن التّفكير في انقلاب عسكريّ مساند للتّرابي لخلق مشكلة جديدة وعدو مشترك للشّعب السّودانيّ والجيش وهم جنود الحركة الشّعبيّة الذين اغتالوا كرامة الجيش السّودانيّ، وأيضًا شغل الشّعب السّوداني عن الأزمة الاقتصاديّة المستمرّة والمتصاعدة بسبب انفصال الجنوب.

بداية مأساة دارفور...

منذ أواخر عام ١٩٨٣م بدأ يظهر اسم دارفور في وسائل الإعلام المختلفة داخل وخارج السّودان؛ حيث كان الجفاف والتّصحّر يغطّي منطقة دارفور وكردفان؛ فكانت مأساة المجاعة، وفي عام ١٩٨٥م بعد الانتفاضة الشّعبيّة التي ذهبت بنميري، وخلال الفترة الانتقاليّة برئاسة المشير سوار الذّهب، بدأت الإغاثات الدّوليّة تتوالى على دارفور، خاصّة الإغاثة الأمريكيّة ووقتها كان أهالي دارفور يدعون للرّئيس الأمريكيّ ريجان ولشعبه داخل المساجد، وكانوا لا يعرفون حتّى اسم الرّئيس السّودانيّ ولا رئيس الوزراء، فقد كنت شاهدة على ذلك في مهمَّة صحفيَّة جبتُ بها أقاليم دارفور الثلاثة، وهذا يدلّ على إهمال الحكومات السّودانيّة لأقاليم السّودان مع التّركيز على العاصمة فقط.

ودارفور تضمّ خليطًا من القبائل العربيّة والقبائل الأفريقيّة حسب التّقسيم الثّقافيّ وليس العرقيّ، وفي عام ١٩٨٦م قامت القبائل العربيّة بدارفور بتقديم احتجاج لعدم مشاركتهم في الحكم إبّان فترة تولّي الصّادق المهدي الحكم، وقد سمّيت آنذاك بمذكّرة التّجمّع العربيّ، ثمّ بدأت تظهر إرهاصات الاحتجاج العام ١٩٨٨م بمنطقة جبل مرّة من قبل القبائل الأفريقيّة، بالإضافة إلى هذه الظّروف كانت هناك أيضًا إفرازات الحروب التي شهدتها المنطقة وأثّرت عليها سلبًا، خاصّة في الجانب الأمنيّ، منها الحرب التّشاديّة – الليبيّة والحرب التّشاديّة – التّشاديّة، خاصّة أنّ الدّولتين يقعان على الحدود مع دارفور، وتشاد بالأخصّ يربطها بأهل دارفور علاقات جغرافيّة وتاريخيّة وصلات رحم ونسب وطيدة، ولذا فإنّ ما يحدث هنا وهناك يؤثّر على الاثنين، وقد قال أحد الدّبلوماسيين التّشاديين إنّ هناك قوى خفيّة تسعى إلى نقل النّزاع السّودانيّ في دارفور إلى داخل الأراضي التّشاديّة مؤكّدًا أنّ هناك قبائل عربيّة تشاديّة أقحِمَتْ في المغامرة إلى جانب ميليشيّات الجنجويد.

وقد نزح حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ من دارفور إلى تشاد في معسكرات الطّينة – فرناشا- سرارة – كونكرى، وداخل هذه المعسكرات يقيم اللاجئون، لا فرق بين عربيٍّ أو أفريقيٍّ، وفي ظلّ هذا التّوتّر على الحدود السّودانيّة – التّشاديّة قامت القوّات الفرنسيّة بنشر قوّاتها على الحدود، وبدأت فرنسا في تقديم المساعدات الإنسانيَّة لسكّان دارفور عبر الطّائرات، وكان الرّئيس الفرنسيّ شيراك قد أمر بتعبئة الإمكانات العسكريّة الفرنسيّة المتمركزة في تشاد، وأعلنت باريس دفع ٢.٥ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالميّ لدارفور.

وفي سياق النّفوذ والسّلطة على غرب أفريقيا تسعى إدارة الرّئيس بوش لأن تضع لها قاعدة عسكريّة في تلك المنطقة التي تعج بالقواعد العسكريّة الفرنسيَّة في تشاد ومالي، فأصبح الصّراع في دارفور صراع الكبار بين الولايات المتّحدة وفرنسا؛ لأنَّ مَن يملك المقدرة والسّيطرة على دارفور يمكنه الهيمنة على جميع غرب أفريقيا، والذي يمثّل لفرنسا منطقة نفوذ تقليديّ ولا تسمح بالمساس بها، والولايات المتّحدة تهتمّ بدارفور من أجل أن تجمع النّفط الأفريقيّ ليصل إليها عبر المحيط الأطلسيّ عبر ممرٍّ مائيّ مفتوح أكثر أمنًا وأقل تكلفة من نفط الشّرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود اليورانيوم بمنطقة حفرة النّحاس بدارفور.

طبيعة الميليشيَّات في منطقة دارفور هي نتاج للتّقاليد والأساس في تكوين القبيلة؛ ولذلك فإنّ حركتي العدل والمساواة وتحرير السّودان تستمد أيديولوجيَّتها من أصول طارقة في عمق التّاريخ كالدّفاع عن النّفس والمال والعِرْضِ.

والتَّركيبة العرقيَّة والقبليَّة والدّينيّة المتباينة للسّودان واتّساع مساحته تميّز موقع السّودان كبوّابة جغرافيّة للوطن العربيّ ولمصر بالأخص، وكدولة مطلّة على البحر الأحمر، والذي تريد إسرائيل التّحكّم فيه حتّى لا يقوم العرب بإغلاق باب المندب كما حدث في حرب ١٩٧٣م؛ ولذا أصبح السّودان دولة مثال للتّدخّل الأمريكيّ المدعوم من إسرائيل.

موقف العرب من قضيّة دارفور مازال مبهمًا؛ فهم تارة يعتبرونها قضيّة أفريقيّة وتارة أخرى قضيّة أفريقيّة عربيّة ومعظم الدّول العربيّة متأثّرة بالتّوجيهات الأمريكيّة، ويرى البعض أن تتريّث الدّول العربيّة في إرسال قوّاتها إلى دارفور بعد أن قرّروا ذلك في القمّة العربيّة الأخيرة بالخرطوم؛ وذلك لاتّسام التّكوين الجغرافيّ السّودانيّ بالصّعوبة، كما أنّ إرسال قوّات عربيّة إلى دارفور قد يؤدّي إلى ردٍّ فعلٍ سلبيٍّ من قوّات القبائل الأفريقيّة، وقد تشعر أنّ هناك تحيُّز من القوّات العربيّة مع قوّات القبائل العربيّة.

في الأسبوع الماضي قامت تشاد بقطع علاقاتها الدّبلوماسيّة مع السّودان، وأغلقت حدودها مع السّودان، وهدّد الرّئيس إدريس ديبي بطرد اللاجئين السّودانيين النّازحين من دارفور متهمًا الخرطوم بدعم الهجمات التي نفّذها المتمرّدون التّشاديُّون ضدّ حكومته.

وقد اتّهم الرّئيس التّشادي الرّئيس السّودانيّ عمر البشير بارتكابه عمليّات إبادة بدارفور، وقد كان ديبي من قبل يقف إلى جانب حكومة السّودان بقيادة البشير ضدّ الحركات المسلّحة بدارفور، والآن انقلبت الآية!! فهل ما يحدث بين السّودان وتشاد له صلة بالإجماع الأمريكيّ والأوروبيّ في غرب أفريقيا؟

ومن جانبها نفت الجبهة المتّحدة للتّغيير في تشاد تلقّيها أيّ دعم من السّودان لما تقوم به من تدخُّل في الدّول المجاورة، ومن جانب آخر أعلنت حركتا التّمرّد بدارفور (العدل والمساواة وتحرير السّودان) أنّ محادثتهما مع علي عثمان طه نائب الرّئيس السّودانيّ لم تحقّق أيّ نجاح في أبوجا.

الاتحادي: (السّوداني يُطالب بإيجاد حدٍّ أدنى للوحدة الوطنيّة بين الأحزاب)

طالب الحزب الاتحاديّ السّودانيّ كافّة الأحزاب والجماعات السّياسيَّة في السّودان بالعمل بجدّيّة على إيجاد حدٍّ أدنى للوحدة الوطنيَّة بين الأحزاب بمختلف أطيافها بهدف وقف الصّراعات المحتدمة بين الجميع.

وكلّف الحزب في اجتماع مكتبه السّياسيّ بالقاهرة لجنة من قياداته للتّقريب بين وجهات النّظر بين الحركات المسلّحة في دارفور، وأكّد الحزب في بيان له بحضور رئيسه محمّد عثمان الميرغني على أنّه مبدأ تعويض المتضرّرين أوّلًا، أمّا بخصوص قضيّة شرق السّودان، فقد اعتبرها الحزب أنّها أزمة تنمية، وعليه فإنه طالب بمزيد من المشروعات الاستراتيجيّة هناك.

ونفى قياديٌّ بالحزب وجود تحالف مع حزب المؤتمر الحاكم في السّودان أو غيره، وقال إنّ الحديث عن الانتخابات سابق لأوانه، خاصّة مع وجود قلاقل في البلاد كان المكتب السّياسيّ للحزب الاتّحاديّ السّودانيّ قد عقد اجتماعه السّنويّ بمصر لمدّة ثلاثة أيّام؛ حيث ناقش الاجتماع عددًا من القضايا المتعلّقة بالشّأن الدّاخليّ في السّودان.

كما تطرّق إلى الأوضاع العربيّة وأكّد الاجتماع وقوف الحزب إلى جانب القضايا العربيّة في العراق وفلسطين ولبنان والصّومال. وأشار قياديٌّ في الحزب إلى أنَّ قضيّة عودة الميرغني إلى الخرطوم مازالت غير محسوبة، خاصّة أنَّ هناك مخاطر أمنيَّة حال رجوعه بطريقة غير محسوبة، وأضاف أنَّ الميرغني مازال يلعب دورًا محوريًّا في قضيّة السّودان وهو في الخارج.

أكاديميُّون يطالبون بتدعيم الاتحاد الأفريقيّ لحلّ مشكلة دارفور:

طالب الدّكتور إبراهيم نصر الدّين رئيس الدّراسات السّياسيّة والاقتصاديّة بمعهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة بجامعة القاهرة بضرورة تدعيم الاتحاد الأفريقيّ لحلّ مشكلة دارفور؛ لأنّه اتحاد وليد وليس لديه الدّعم الكافي لدفع مرتّبات المراقبين العسكريين بدارفور، وإنّما هذا كلّه مدعوم من الولايات المتحدة والدّول الأوروبيّة.

وقال في تصريحات خاصّة: إنّ مفاوضات أبوجا تتمّ تحت الدّعم اللوجستيّ، وهناك ملاحظة على جنسيّات المراقبين؛ حيث لا يوجد بها أيّ دولة عربيّة، وقد رفض المتمرّدون مراقبين من دول الجوار، فأين الدّول العربيّة الأفريقيّة الأخرى؟

فوجود المراقبين العرب يؤكّد على التّواصل العربيّ الأفريقيّ. وقال أيضًا: إنّ الصّراع بدارفور برز على سطح الأحداث لخدمة جون قرنق رئيس الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان من أجل إنهاك الحكومة السّودانيّة، وتمهيدًا لاستيلاء الحركة الشّعبيّة على كلّ السّودان، وليس كما يتصوّر البعض أنّ السّودان سيتمّ تقسيمه؛ لأنّ التّقسيم ليس في مصلحة الشّركات الأجنبيّة العاملة في مجال النّفط، كما أنّ التّقسيم سيزيد من تفجير العديد من الصّراعات القبليّة والمنطقة الأفريقيّة في غنى عنها.

وأضاف نصر الدّين أنّ مشكلة دارفور ليست وليدة اليوم، وإنّما هي تراكمات لكلّ حكومات السّودان السّابقة، وبالأخصّ نتيجة لسحب البساط من تحت الإدارة الأهليّة في هذه المنطقة. فكارثة كلّ رؤساء أفريقيا عدم معرفتهم بالتّكوينات الاجتماعيّة للدّولة وأذكى مَن تعامل جيّدًا في هذا الجانب هما الرّئيس علي عبد الله صالح لحلّ مشاكل اليمن والملك عبد الله في الأردن. والحكومة السّودانيّة الحالية مظلومة في مشكلة دارفور؛ لأنّها ورثت دولة مستنزفة من جرّاء حرب الجنوب لأكثر من عشرين عامًا، وورثتها دولة من دون بنية تحتيّة لربط مناطق وأقاليم السّودان ببعضها، ولإنشاء هذه البنية تحتاج لأموال باهظة، وأشار الدّكتور إبراهيم نصر الدّين إلى أنّ السّودان يحتاج إلى وجود قوى سياسيّة ثالثة وسيطة تضمّ منظّمات القوى الحديثة والمستقلّين؛ لأنّ النّخب السّودانيّة الموجودة على السّاحة السّودانيّة حاليًا تسعى لمصالحها الشّخصيّة، والإنسان السّودانيّ مغيّب تمامًا في برامجها.

دارفور وخطر الصّراع العربيّ الأفريقيّ

وصلت في الأسبوع الماضي إلى دارفور طلائع الجنود الرّونديين من قوّة حماية الاتّحاد الأفريقي (المحدّدة بعدد 2000 جندي) سيصل في 25 أغسطس الحالي جنود من نيجيريا وآخرون من دول أفريقيّة أخرى، وقد أبلغت كلّ من مصر والجزائر وليبيا مجلس وزراء الخارجيّة العرب لاستعدادهم لإرسال مراقبين إلى دارفور ضمن قوّات الاتّحاد الأفريقيّ.

كلّ هذه التّحرُّكات الأفريقيّة العربيّة لها مدلولات خاصّة ومهمّة لدرء خطر الصّراع العربيّ الأفريقيّ للسّودان، وقد قال الدّكتور أحمد عبد الحليم سفير السّودان بالقاهرة: نحن نوجّه اللوم للإعلام؛ لأنّه أجّج الصّراع بدارفور بالضّرب على وتر عرب وأفارقة، وهذا خطأ لأنّ السّودان خليط من العرب والأفارقة وقبائل السّودان متشابكة ولها امتداد بشريّ في كلّ دولة من جيرانه التّسع، وهذه القضيّة تشكّل التّحدّي الثّالث للعرب والأفارقة بعد مشكلتي فلسطين والعراق؛ فأنا أريد أن يتيقّظ الجميع؛ لأنّ القضيّة أخرجت من سياقها لتتّخذ كذريعة، وكما تعلمون أنّ الجامعة العربيّة كانت تنظر إلى السّودان في كلّ اجتماعاتها تحت عنوان (التّآمر على السّودان) والآن ظهرت الحركات المسلّحة بدارفور، وهي أيضًا تدخل في إطار التّآمر الغربيّ على السّودان.

لماذا التّآمر على السّودان؟

يقول الدّكتور أحمد عبد الحليم إنّ السّودان بلدٌ أفريقيٌّ يتمثّل فيه كلّ ثقافات قبائل أفريقيا، وهو مفاعل حضاريّ وثقافيّ، ونجاحه نجاح لأفريقيا وكيانها، كما أنّ السّودان رابطٌ بين العروبة والأفريقيّة؛ ولهذا فهو مستهدف لعدم إتمام اللقاء العربيّ الأفريقيّ ويملك ثروات طبيعيّة في جوفه، ثمّ ظهر البترول فأصبح السّودان من منابع الطّاقة النّفطيّة.

المؤامرات تحاك ضدّ السّودان لضرب استقراره منذ زمن، وقد ظهرت في السّودان حركات إقليميّة بعد الاستقلال، وفي بعض الأحيان لم يحسن التّعامل معها من قبل الحكومات السّودانيّة المتعاقبة، وكانت تتعامل معه دائمًا بعدم الاهتمام، وتصفهم بالعنصريين والقبليين، رغم أنّ شباب هذه المناطق المثقّف كان يطالب بحقوق أهله، والمطلوب من أيّ حكومة تحقيق الاستقرار والأمن للمواطنين؛ ولذا احترمت الحكومة الحالية اتفاق أباشي، ولكنّ حركات التّمرّد المسلّحة لم تحترم ذلك، وفي النّهاية لابدّ أن يتم تسوية مشكلة دارفور عن طريق المفاوضات والحلّ السّياسيّ.

وقد أكّد وزير خارجيّة السّودان دكتور مصطفى عثمان إسماعيل أنّ الحكومة ستذهب إلى المفاوضات القادمة بنيجيريا في 23 أغسطس الجاري دون شروط مسبقة، كما أيّد الكثير من قيادات القوى السّياسيّة السّودانيّة المعارضة الرّقابة من قبل الاتّحاد الأفريقيّ من أجل بناء الثّقة بين الأطراف ولتوفير الضّمانات حتّى تنجح المفاوضات القادمة.

المفاوضات القادمة أسهل من السّابقة:

وتعليقًا على موضوع الصّراع بدارفور قال الدّكتور آدم محمّد أحمد المسئول عن ملف دارفور بالتّجمّع الوطنيّ المعارض: إنّ هذا التّقسيم للقبائل السّودانيّة كعرب وأفارقة هو تقسيم ثقافيّ فقط، وإنّ هناك فصائل وقبائل عربيّة وأخرى أفريقيّة محايدة وليست طرفًا في الصّراع الدّائر بدارفور بين الحركات المسلّحة والحكومة، منها قبائل بني هلبة والرّزيقات، ولكن للأسف الحكومة هي التي اتّهمت أهل دارفور بالعنصريّة والقبليّة، وقامت بتسليح مليشيّات الجنجاويد، فأجّجت الصّراع وبالتّالي أظهرت الحرب بأنّها حرب قبائل عربيّة ضدّ قبائل أفريقيّة، ولكن الحقيقة أنّنا في دارفور خليط من الاثنين معًا.

كما أصدر التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ في مؤتمره الأخير بأسمرة عدّة توصيات من أهمّها عدم تجزئة قضيّة السّودان باعتبار أنّ دارفور وشرق السّودان ووسطه أعضاء بالتّجمّع مع تشكيل لجنة سياسيّة برئاسة محمّد عثمان الميرغني وعدد من أعضاء هيئة قيادة التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ كما قرّر المؤتمر مبادئ عامّة لحلّ مشكلة دارفور في إطار مشكلة السّودان وبمشاركة إيجابيّة في السّلْطة والثّروة عن طريق الحكم الفيدرالي بإزالة المظالم وضمان الحريّات والحقوق الأساسيّة في إطار دستور انتقاليٍّ دائم، كما استنكر التّجمّع الانفراطَ الأمنيّ وبطء الحكومة في تنفيذ التزاماتها تجاه سوء حالة اللاجئين بدارفور لعدم تسهيل مرور الإغاثة إليهم.

كما صرّح مصدر دبلوماسيّ سودانيّ قائلًا إنّ التّفاوض القادم بين الحكومة والحركات المسلّحة بدارفور، والتي ستنعقد بأبوجا ستكون أسهل بكثير من المفاوضات التي جرت بين الحكومة والحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان بمشاكوس ونيفاشا؛ حيث لا توجد مشاكل ثقافيّة أو دينيّة بدارفور، وبالتّالي يسهل حلّ المشكلة دون تعقيدات، وكما أنّ الحكومة بدأت فعليًّا لدعمها لبرامج الإغاثة للمتضرّرين بمناطق دارفور المختلفة، وسوف تتركّز المفاوضات السّياسيّة القادمة حول موضوعات التّنمية وتعويضات المتضرّرين ومحاسبة المتورّطين في أعمال العنف بدارفور.

مستشار الرّئيس السّودانيّ: نتوقّع قرارات غير عاديّة في قمّة دارفور بشأن القضايا السّاخنة:

أكّد الدّكتور مصطفى إسماعيل مستشار الرّئيس السّودانيّ للشّئون الخارجيّة أنّ القمّة العربيّة بالخرطوم لن تكون قمّة تقليديّة أو عاديّة، والمتوقّع إصدار قرارات وتوصيّات قويّة لوجود تحديات على السّاحة العربيّة، منها قضايا فلسطين والعراق والعلاقات السّورية اللبنانيّة وأزمة دارفور؛ فهذه الملفّات ستناقش في القمّة إلى جانب موضوع حوار الحضارات الذي سيطرح بقوّة من قِبَل رئيس الوزراء التّركيّ.

جاء ذلك في تصريحات خاصّة وأضاف قائلًا: هناك تشاور مستمرّ بين الجامعة العربيّة والسّودان حتّى موعد القمّة بشأن دارفور في إطار الدّعم العربيّ لقوّات الاتّحاد الأفريقيّ بدارفور، كما يوجد تنسيق مصريّ سودانيّ ليبيّ في ذات السّياق، وسيعقد قمّة ثلاثيّة قريبًا في إحدى العواصم الثّلاثة، خاصّة أنّ مجلس الأمن قد فاجأنا بموضوع إحلال قوّات دوليّة مكان القوّات الأفريقيّة قبل اجتماع مجلس السّلم والأمن الأفريقيّ والذي سيعقد بعد غد.

ندوة مصريّة سودانيّة تحذّر من التّدخّل الأجنبيّ في دارفور
المشاركون طالبوا بموقف عربيٍّ موحّد لمواجهة أمريكا

رفضت ندوة مصريّة عقدت في نقابة المحامين بمصر بالتّعاون مع اتحاد المحامين العرب استبدال القوّات الأفريقيّة بقوّات أمميّة والتّمسّك ببقاء القوّات الأفريقيّة وتقديم الدّعم الماليّ لها، والتّأكيد على أنّ اتّجاهات تحويل مهمّة الاتّحاد الأفريقيّ إلى الأمم المتّحدة تنبع من دواعٍ وأسباب تسعى لاستهداف السّودان وسيادته، وأنّ شبح التّدخّل الأجنبيّ بالسّودان وتدويل القضيّة يهدّد أمن واستقرار المنطقة بأسرها ومساندة السّودان والتّضامن معه، ولإحلال السّلام بإقليم دارفور مع دعوة الحكومة السّودانيّة والحركات المسلّحة بدارفور للتّفاوض بحسن نيّة للتّوصّل إلى السّلام ومطالبة الجامعة العربيّة بتبنّي توصيات هذه النّدوة واعتبارها من الوثائق الأساسيّة للملف السّودانيّ ومناشدة القمّة العربيّة التي تستضيفها السّودان يومي 28و 29 مارس الجاري لتقديم الدّعم الماليّ والسّياسيّ للسّودان لتمويل قوّات الاتّحاد الأفريقيّ بدارفور.

وأكّد سامح عاشور نقيب المحامين ورئيس اتّحاد المحامين العرب أهميّة تضامن كلّ الدّول العربيّة مع السّودان، وعلى الشّعب السّودانيّ أن يستعدَّ للكفاح المسلَّح بدارفور ضدّ القوَّات الأجنبيَّة، وسوف يجد أنَّ كلَّ الحدود بينه وبين مصر والدّول العربيّة الأخرى قد زالت، وأضاف قائلًا:

إنّ الذي يجري في السّودان ليس بمعزل عمّا يجري في العراق وفلسطين وإيران وسوريا ولبنان، وأنّ الغرب في البداية بحثوا عن مشكلة جنوب السّودان، وعندما استطاعت حكومة السّودان تجاوز هذه المحنة بدأوا البحث عن مشكلة دارفور، وبعدها ستكون مشكلة شرق السّودان؛ فالسّيناريو واضح فهم يتعاملون معنا بالقطعة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة استطاعت أن تجرّ المجتمع الدّوليّ والحكّام العرب للموافقة على ما يحدث في العراق، والآن يحاولون ذلك في السّودان، وعلينا كعرب الجلوس مع الفصائل المتناحرة بدارفور لحلّ مشكلاتهم.

ثمّ تحدّث خالد أبو كريشة عضو المكتب الدّائم للمحامين العرب فقال: هذه كارثة تواجه الوطن العربيّ؛ فعلينا المواجهة الحقيقيّة لها؛ لأنّ الأيّام تكشف لنا أنّ

الغرب بقيادة الولايات المتّحدة يستهدفون وحدتنا العربيّة، وأنّ السّودان مغرٍ بالنِّسبة لهم لقيمته الاستراتيجيّة؛ ولذا تسعى الولايات المتّحدة إليها تحت ستار الأمم المتّحدة وقوّاتها، وهذا يعتبر مقدّمة للاستعمار، ونحن نحيي الحكومة السّودانيّة لرفضها التّدخّل الأجنبيّ ببلادها، نحن معها ضدّ تدويل القضيّة بدارفور، وعلينا العمل على حلّ مشكلات دارفور، وخاصّة أنّ الوضع الإنسانيّ متردٍّ هنالك، وأكّد البروفيسور إبراهيم غندور رئيس الاتحاد العام لعمّال السّودان على أنّ السّودان كمؤسّس للاتحاد الأفريقيّ رحّب بحلّ مشكلة دارفور عن طريقه إيمانًا بأنّ القضايا الإقليميّة تتولّاها المنظّمات الإقليميّة.

دارفور تقترب من التّدويل وسط مخاوف عربيّة من التّدخّل الأجنبيّ

الخبراء يؤكّدون ضرورة حلّ الأزمة داخليًّا وعدم اللجوء إلى قوّات أمميّة

من شدّة إلى شدّة ومن مشكلة إلى أخرى، هكذا يمضي السّودان في ظلّ تداعيات معقّدة ومتداخلة إقليميًّا ودوليًّا، فما أن تنفّس البلد العربيّ الشّقيق الصّعداء بعد انتهاء الحرب الدّامية في الجنوب بين النّظام الحاكم الذي يرأسه عمر أحمد حسن البشير الرّئيس السّودانيّ وبين الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان التي كان يرأسها جون قرنق حتّى جدّت أزمة دارفور وهي أزمة معقّدة ومربِكَة فلا أحد ينكر وجود وضع إنسانيٍّ متدهور، وفي الوقت فنفسه إنّ أيّ تدخّل أجنبيّ في دارفور سوف يشعل بؤرة توتّر جديدة في المنطقة من شأنها أن تحيل الشّرق الأوسط حالة من الاضطراب، خاصّة من قبل الجماعات المتشدّدة التي من الممكن أن تنقل حربها ضدّ الولايات المتّحدة إلى السّودان، كما حدث في العراق.

وتتخوّف حكومة الخرطوم من إحلال قوّات تابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة بدلًا من قوّات حفظ السّلام الأفريقيَّة التي من المقرّر أن تنهي مهمّتها نهاية الشّهر الجاري، ويسود اعتقاد لدى حكومة البشير بأنّ القوّات الدّوليّة إذا وصلت إلى دارفور ستتآمر على السّودان، كما فعلت لجنة التّفتيش على أسلحة الدّمار الشّامل التّابعة للأمم المتّحدة في العراق.

أمّا الولايات المتّحدة الأمريكيّة فترى ضرورة إحلال قوّات أمميّة في دارفور، وسبق أن تقدّمت واشنطن أواخر فبراير الماضي أثناء رئاستها الدّوريّة لمجلس الأمن الدّوليّ للدّفع باتجاه إصدار قرار يسمح بنشر قوّات تابعة للأمم المتّحدة في دارفور بدلًا من القوّات الأفريقيّة المنتشرة حاليًا، وعددها7 آلاف جندي، لكنّ الأمم المتّحدة مازالت غير قادرة على اتّخاذ مثل هذا القرار خشية اندلاع الأوضاع إلى الأسوأ في الإقليم الذي يعاني من تفاقم في الأوضاع أصلًا. أمّا حكومة الخرطوم فمازالت مصرّة على أنّ القوّات الأفريقيّة هي الوحيدة القادرة على تفهّم الوضع في دارفور، والأقدر على استيعاب الثّقافة والعادات بما لا يسبّب أيّة حساسيات، وجاء كلام البشير واضحًا: الرّفض عندما أعلن أنّ دارفور ستكون مقبرة لأيّة قوّة عسكريّة تدخل الإقليم دون موافقة الحكومة. أمّا الدّور العربيّ فمازال الرّهان على قمّة الخرطوم وهل ستستطيع القمّة اتّخاذ موقف واضح لا مراوغة فيه حول قضيّة دارفور أم تلجأ القمّة إلى موقف دبلوماسيّ يضمر أكثر مما يظهر. أمّا على مستوى الشّارع العربيّ بكافّة تيّاراته فيخشى أن تتصاعد الأمور في اتّجاه عراق آخر في يسار الوطن العربيّ وتتحوّل الخرطوم إلى بغداد أخرى.

وقبل الحديث عن تدويل قضيّة دارفور لابدّ من معرفة الوضع القبليّ والإثنيّ المعقّد في داخل الإقليم، ويوضّح الدّكتور فؤاد يوسف مساعد وزير الخارجيّة المصريّ الأسبق لشئون أفريقيا أنّ القبائل في دارفور تنقسم إلى (مجموعات القبائل المستقرّة) في المناطق الريفية مثل: الفور (و)المساليت (و)الزغاوة (و)الداجو (و)التنجر (و)التّامة، إضافة إلى مجموعات القبائل الرّحّل التي تتنقل من مكان لآخر، ووفدت للمنطقة مثل : أبالة (و)زيلات (و)محاميد (و)مهرية (و)بني حسين (و)الرزيقات (و)المعالية.

وغالبيّة سكّان دارفور مسلمون (سنّة)، وغالبيّة القبائل المستقرّة من الأفارقة، ويتكلّمون لغات محليّة بالإضافة للعربيّة، وبعضهم من العرب، أمّا غالبيّة قبائل الرّحّل فهم عرب ويتحدّثون اللغة العربيّة، ومنهم أيضًا أفارقة.

وأوضح يوسف أنّ الرّحّل والمجموعات المستقرّة وشبه الرّعويّة والمزارعين في دارفور قد عاشوا في انسجام تام منذ قديم الزّمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهما، واعتادت مجموعات الرّحّل التّنقّل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثّمار، وهذه العمليّة يتم تنظيمها في اتّفاقيّات محلّيّة بين القبائل، وإن لم يخلُ الأمر - في أوقات الجفاف والتّصحّر - من بعض المناوشات المتكرّرة بين الرّحّل والمزارعين في نطاق ضيّق، سرعان ما كان يجري حلّها.

مؤكّدًا أنّه لم يسمع أحد من قبل أنَّ الاختلافات الإثنيّة والثّقافيّة بين هذه المجتمعات التي تمّ استغلالها بصورة واسعة في هذا الصّراع كان لها دور في أيّ خلافات بين مجموعتي القبائل المختلفة؛ حيث كان يتمّ حلّ النّزاعات في مؤتمرات قبليّة تنتهي بتوقيع اتّفاقيّات المصالحة بين أطراف النّزاع، غير أنّ النّزاعات والحروب القبليّة اتّسعت بصورة كبرى مع الوقت، وتشعّب النّزاع، وتدخّلت أطراف دوليّة وإقليميّة.

ففي 1989 م اندلع نزاع عنيف بين الفور (أفارقة) والعرب، وتمت المصالحة في مؤتمر عقد في الفاشر: مما أخمد النّزاع مؤقّتًا، ورعى اتّفاقيّة الفاشر - التي أنهت الصّراع - الرّئيس السّودانيّ الحالي عمر البشير الذي كان قد تولّى الحكم عام 1989م بعد انقلابه على النّظام القائم في الخرطوم آنذاك. كما اندلع صراع قبليّ آخر بين العرب والمساليت في غرب دارفور بين عامي 1998 م 2001 م؛ مما أدّى إلى لجوء كثير من المساليت إلى تشاد، ثمّ وقعت اتفاقيّة سلام محليّة مع سلطان المساليت عاد بموجبها بعض اللاجئين، فيما آثر البعض البقاء في تشاد.

حلمي شعراوي مدير مركز البحوث الأفريقيّة للدّراسات بالقاهرة قال: إن أكثر ما يلفت النّظر في موضوع دارفور هو هذا الإجماع الأمريكيّ حول حملة بوش في المسألة السّودانيّة!

وإظهار الطَّابع الإنسانيّ لكسب الأفروأمريكيين والجمعيّات الأهليّة المانحة أو المتعاطفة مع المشاكل الإنسانيَّة، فضلًا عن تطلّعات جماعات المصالح لاسكتشاف المنطقة عبر وفود المراقبة والمتابعة!

وأوضح شعراوي أنَّ الحالة الدَّارفوريَّة تساعد الأمريكيين والأوروبيين عمومًا على الانتقال من ملل المسألة الإرهابيَّة في العالمين الإسلاميّ والآسيويّ: إلى نزاعٍ إنسانيٍّ تمتدّ فيه عمليّة التّدخّل القسريّ هذه المرّة إلى منطقة إسلاميّة ومساعدة المسلمين الذين تمتدّ مآسيهم في بلاد السّودان التّاريخيّة من سنار شرقًا حتّى تشاد، بل والنّيجر ومالي غربًا ممن يعانون بدورهم مشاكل التّمرّد وعطل التّنمية المستدامة.

وهنا سيغطّي الضّجيج الإعلاميّ الإنسانيّ وجهود المانحين الذين أصبحوا يشكّلون طبقة عالميّة بدورهم على معاني التّدخّل العسكريّ المحتمل.

هاني رسلان الباحث في الشّئون السّودانيّة بمركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة قال: إنّ الحديث تزايد في الآونة الأخيرة عن منطقة دارفور، وما يجري فيها من اقتتال دامٍ في غرب السّودان بين القوّات الحكوميّة، وبعض الحركات المناوئة لها. أثارت أحداث دارفور الكثير من القلق في السّودان وخارجه بعد أن وصل عدد النّازحين إلى 600 ألف، ووصل عدد القتلى إلى حوالي3000 طبقًا لبيانات الأمم المتّحدة.

وأوضح هاني رسلان أنَّ الحكومة الأمريكيّة غيّرت من خطابها تجاه الخرطوم، فقد كانت الحكومة الأمريكيّة، ومن ورائها الحلفاء الغربيُّون لا تمارس الكثير من الضّغوط على الخرطوم حتّى الآن كي تتمكّن هذه الأخيرة من إنجاز اتّفاق السّلام مع الحركة الشّعبيّة، ولكن هذا لم يستمرّ طويلًا؛ ومن ثمّ فعلى حكومة الخرطوم السّعي لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للصّراع بدلًا من الحلِّ العسكريّ الذي تحاوله الآن، وأعلنت من أجله حالة الطّوارئ في المنطقة، وقد يكون من الأفضل للحكومة السّودانيّة أن تستجيب للمبادرات العديدة التي تهدف إلى التّسوية السّلميّة – ومن بينها مبادرة (أبناء الزّغاوة) ومبادرة (ملتقى السّلام السّودانيّ) – وذلك تجنّبًا لتدويل

المشكلة، فكلّما تأخّر الحلّ فإنّ ذلك سيستدعي ضغوطًا دوليّة متزايدة قد لا يمكن السّيطرة عليها فيما بعد.

محمّد جمال عرفة خبير الشّئون الأفريقيّة أكّد أنّ قضيّة دارفور تتحوّل تدريجيًّا إلى مسمار جحا جديد للتّدخُّل في شئون السّودان- عسكريًّا هذه المرّة - وتقسيمه على المدى البعيد؛ بحيث قد ينفصل الجنوب عمليًّا بربع مساحة السّودان الحالية تقريبًا في أعقاب انتهاء المرحلة الانتقاليّة بعد ستّة أعوام، ويعقبه غرب السّودان (دارفور) بدعوى وجود تطهير عرقيّ هناك يستلزم تدخّلًا دوليًّا، وربّما يتبعه شرق السّودان، حيث المطامع الإريتريّة والأثيوبيّة في تأمين منطقة الحدود مع الخرطوم بفصائل سودانيَّة موالية، والسّعي لتحريض المنطقة على الانفصال.

البترول سبب رئيس وراء تدويل دارفور، والبعد الإنسانيّ ذريعة:

الدّكتورة مريم البتول الكندري المتخصّصة في القانون الدّوليّ وهي سودانيّة قالت بعد أحداث 11 سبتمبر ظهرت الهيمنة الدّوليّة الأحاديَّة لتكريس الاستهداف للمنطقة، وتعطي للولايات المتّحدة الأمريكيّة الطّامحة في احتلال الموقع الأوّل في النّظام العالميّ الجديد المبرّر شبه الأخلاقيّ للسّيطرة على الشّرق الأوسط وموارده، وحتّى روسيا أصبحت تبحث عن دورٍ لها الآن؛ ولذا تمّ الحكم علينا بأننا إرهابيُّون وشخصيَّات غير منتجة، وأصبح التَّدخّل الأجنبيّ في الدّول سمة من أجل أغراض استعماريّة.

المحامي عبد الحفيظ أحمد عضو جمعيّة المساليت بدارفور بالخارج قال: فشل القوّات الأفريقيّة في مهمّتها بدارفور هو الذي أدَّى إلى تحرُّك الأمم المتّحدة والمجتمع الدّوليّ، فما زال حرق القرى بدارفور مستمرًّا، خاصّة على الحدود السّودانيّة التّشاديّة، ومازال الجنجويد يمارس أعماله القمعيّة ضدّ أهلنا بدارفور، كما أنّ قوّات الاتّحاد الأفريقيّ مهتمّة بالتّحيّز للحكومة السّودانيّة، وستعلن عن عجزها في اجتماع السّلم والأمن الأفريقيّ يومًا، وأمّا الحديث عن دعم عربيٍّ فهذا صعب، خاصّة أنّهم وعدوا بدعم الصّومال، والآن لم يتمّ شيء، وعلى حكومة السّودان والعرب أن

يتحمّلوا توابع هذا التّدخّل وإن كان هناك تأثيرات سلبيّة على السّودان من جرّاء ذلك، فسيتم حظر الطّيران في إقليم دارفور وأشياء أخرى، ونتمنّى أن تتفادى حكومة السّودان ذلك بأن نشرع في التّنمية بدارفور، وأن نشرك أبناء دارفور في السّلطة، فقد فشلت مباحثات أبوجا في هذين الجانبين والسّلطة والتّرتيبات الأمنيّة.

الأسئلة الشّائكة تطرح حول إمكانيّة حلّ أزمة دارفور قبل فوات الأوان

خبراء ومسئولون: الخرطوم تحت الضّغط الدّوليّ

مازال الشّعب السّودانيّ يعيش حالة قلق مصحوبة بمجهول تجاه أزمة دارفور، خاصّة أنّ هناك تداعيات مسلسل تهديدات مجلس الأمن بإحلال قوّات دوليّة محل القوّات الأفريقيّة، رغم تمسّك حكومة السّودان بقوّات الاتّحاد الأفريقيّ، وعدم الحاجة إلى دخول قوّات أجنبيّة أراضيها دون موافقتها، وهناك أيضًا مباحثات أبوجا للوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة والحركات المسلّحة بدارفور قبل نهاية شهر أبريل الجاري، مثلما حدّدها المبعوث الأفريقيّ سالم أحمد سالم.

والسّؤال على ألسنة السّودانيين اليوم: هل مازال هناك أمل لحلّ أزمة دارفور قبل فوات الأوان، أم أنه فات بالفعل؟

طرح السّؤال مجدّدًا على أكاديميين ومسئولين عن ملف دارفور، حيثُ أوضحَ الدّكتور إبراهيم نصر الدّين رئيس الدّراسات السّياسيّة والاقتصاديّة بمعهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة بجامعة القاهرة أنّ مشكلة دارفور ليست وليدة اليوم، وإنّما هي تراكمات لكلّ الحكومات السّودانيّة السّابقة، ونتيجة لسحب البساط من تحت الإدارة الأهليّة في هذه المنطقة، فكارثة كلّ رؤساء أفريقيا عدم معرفتهم بالتّكوينات الاجتماعيّة للدّولة.

وعن الاتّحاد الأفريقيّ ودوره في مشكلة دارفور دعا إبراهيم إلى ضرورة تدعيمه لحلّ هذه المشكلة؛ لأنّه اتحاد وليد وليس لديه الدّعم الكافي؛ فهو مدعوم أساسًا من الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة.

أمّا محمّد إبراهيم دريج رئيس حزب التّحالف الفيدرالي السّودانيّ وحاكم دارفور الأسبق؛ فيؤكّد على أنّ ما أسفرت عنه مفاوضات نيفاشا من تقسيم للثّروة والسّلطة هو الذي فجّر المشاكل الأخرى بالسّودان في دارفور وفي الشّرق، وأعتقد أنَّ الثَّروة الوطنيَّة لا تقسّم إلى أقاليم أو أفراد، فهي ثروة قوميّة للدّولة، ولابدّ أن يتمّ توزيعها في شكل خدمات وتنمية لجميع الأقاليم، وهذا هو أساس الحكم الفيدرالي وهو النّظام الأمثل لحكم السّودان؛ لأنّ هذا النّظام يعطي حقَّ المشاركة في السُّلطة للأقاليم، حيث تُدار الشّئون الدَّاخليَّة لكلّ إقليم على حدة بطريقته المناسبة، ثمَّ يساهم الجميع في حكم الدَّولة كلّها.

السّفير أحمد حجّاج المبعوث الشّخصي للرّئيس مبارك إلى مفاوضات أبوجا والأمين العام للجمعيّة الأفريقيَّة بالقاهرة يقول: يجب أوّلًا دعم قوّات الاتّحاد الأفريقيّ الموجودة بدارفور الآن ماليًّا ولوجستيًّا كي تتمكّن من أداء مهمّتها، وإنّ إرسال قوّات دوليَّة لتحلّ محلّ القوّات الأفريقيّة فيه تناقض من دعوة دول الغرب والمنظّمات العالميّة إلى أن يمسك الأفارقة بحلّ مشاكلهم، ولابدّ من موافقة السّودان على دخول القوّات الدّوليّة دارفور، والسّودان حاليًا يتعاون مع قوّات حفظ السّلام الدّوليّة التي تتمركز بجنوب السّودان لتنفيذ اتّفاق نيفاشا، ولكن في دارفور المتّفق عليه أن تكون قوّات أفريقيَّة.

كانت الحركات المسلّحة بدارفور قد أصدرت بيانًا، فيه مطالبهم التي تتلخَّص في ضرورة تمثيل أهل دارفور في موقع نائب رئيس السّودان لضمان تنفيذ أيّ اتّفاقيّة بعد التَّوقيع عليها، وللثّقل السّكّاني لأهل دارفور ولترسيخ الوحدة الوطنيّة حتّى لا تحتكر الرِّئاسة، ولضمان عدم تكرار شنّ الحرب على دارفور؛ لأنّه قرار تمّ اتّخاذه في مؤسّسة الرّئاسة، وطالبوا أيضًا بالعودة إلى حدود إقليم دارفور عام 1956 م، وهذا سيضع أرضيّة الوحدة بمعالجة مشكلة الحواكير.

كما يطالبون أيضًا بشراكة أبناء إقليم دارفور في إدارة العاصمة الفيدراليّة لضمان عدم تكرار الاضطهاد الثّقافيّ والاستعلاء العرقيّ والقهر السّياسيّ، وأنّ هذا التّمثيل

لأبناء دارفور أمر يتماشى مع كلّ المواثيق، خاصّة إعلان المبادئ الموقّع في أبوجا بتاريخ 2005 - 7- 5 م والاتّفاقات الأخرى، كما أنّ سكّان إقليم دارفور يمثّلون أكثر من ٤٢٪ من سكّان ولاية الخرطوم، وتمثيلهم في العاصمة يعدّ تعبيرًا عمليًّا لفيدراليّة البلاد.

أمّا الحكومة السّودانيّة فهي في موقف لا تحسَد عليه حسب حديث أكاديميّ سودانيّ مرموق، الذي أضاف قائلًا: الحكومة تفاوض الحركات المسلّحة تحت ضغوط دوليّة وخلافات وانقسامات وسط الحركات المسلّحة بفصائلها المختلفة وارتباطاتها بقوى أجنبيّة إلى جانب تطلّعاتهم الكبيرة التي لا تقتصر على تقسيم الثّروة والسّلطة فقط، وإنّما يأملون بحكم السّودان كلّه!

ولتفعيل مباحثات أبوجا قامت الحكومة بتكليف علي عثمان طه نائب الرّئيس ليقود وفد الحكومة المفاوض بأبوجا، لعلّه ينجز السّلام بدارفور، كما أنجزه من قبل مع جون قرنق في نيفاشا، وستضطر الحكومة السّودانيّة إلى تقديم مزيد من التّنازلات؛ لأنّ الوقت ليس في صالحها، وحتّى لو تمّ حلّ أزمة دارفور فإنّ هناك مشكلة الشّرق التي ستأخذ هي أيضًا نصيبها من الوقت والمفاوضات، وذلك كلّه بسبب تجزئة حلّ مشاكل السّودان، فهل فاتَ الأوان لحلول جذريّة لجميع مشاكل السّودان بجلوس كلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة على طاولة واحدة لإيجاد حلّ سودانيّ - سودانيّ؟!

رئيس البرلمان السّودانيّ في تصريحات بالقاهرة:

نرحّب بقرار مدّ وجود القوّات الأفريقيّة بدارفور 6 أشهر

رحّب أحمد إبراهيم الطّاهر رئيس المجلس الوطنيّ السّوداني (البرلمان) بقرار مجلس السّلم والأمن الأفريقيّ، والذي قام بتمديد فترة وجود قوّات الاتحاد الأفريقيّ لمدّة ستّة أشهر أخرى بدارفور وقال: سنعمل خلال هذه الفترة على ترتيب أمورنا داخليًّا من أجل وحدة الوطن... جاء ذلك في مؤتمره الصّحفي بالسّفارة السّودانيّة بالقاهرة مساء الاثنين الماضي، وأضاف: لدينا آليّات كثيرة لتجنّب المواجهة مع المجتمع الدّوليّ حتّى مع الجهات التي تناصبنا العداء الشّديد، فلدينا جسور تواصل مع الولايات المتّحدة والأمم المتّحدة... كما أنّ الجامعة العربيّة والاتّحاد الأفريقيّ يقفان بجانبنا، ولأوّل مرّة البرلمان السّودانيّ يجمع على عدم تدويل قضيّة دارفور، وهذا يحسب للتّنظيمات والأحزاب السّودانيّة.

وردًّا على سؤال له حول القرارات الرّئاسيّة السّودانيّة، والتي يتمّ إصدارها دون المرور بالبرلمان قال: كلّ القرارات الحاسمة والكبيرة تمرّ عبر البرلمان، وحتّى دخول القوّات الأفريقيّة إلى دارفور تمّ بعد عرض أمره على البرلمان... وتحدّث حول البرلمان العربيّ الانتقاليّ فقال: لجنته الدّائمة ستعقد يوم الخميس المقبل (غدًا) وقبل القمّة العربيّة للنّظر في النّظام السّياسيّ والدّاخليّ، والذي سيكون الأساس للبرلمان العربيّ الدّائم لفترة خمس سنوات.

وحول عمل اللجنة البرلمانيّة المشتركة بين مصر والسّودان قال: إنّها تقوم بمتابعة ما تمّ تنفيذه في إطار اللجنة العليا المشتركة، ومن أجل إحكام الرّقابة على التّنفيذ.

في الاحتفال بيوم أفريقيا:

مسئول بالجامعة العربيّة يؤكّد أنّ الموقف السّعوديّ في دعم السّودان كان واضحًا

أكّد سمير حسني رئيس الشّئون الأفريقيّة بجامعة الدّول العربيّة أنّ عمرو موسى الأمين العام يدعو إلى دعم دارفور دائمًا، ولكن الاستجابة من الدّول العربيّة

كانت ضعيفة إلَّا من المملكة العربيَّة السّعوديَّة ودولة الكويت، وبعد اتّفاق السّلاح بدارفور تقع مسئوليّة كبيرة على العرب لأعمار دارفور والاستثمار بها.

جاء ذلك في الاحتفال الذي أقامه المجلس المصريّ للشّئون الأفريقيّة بيوم أفريقيا صباح أمس الأوَّل الأربعاء بالنَّادي الدّبلوماسي المصري، وأضاف قائلًا: كما ستدعو الجامعة العربيّة في الأيّام القادمة لاجتماع خاص بالصّناديق العربيَّة والمنظّمات المتخصّصة لتنمية دارفور وجنوب السّودان، والآن قرَّرت الجامعة العربيَّة دعم مبادرة المجلس المصريّ للشّئون الأفريقيّة مع شبكات دارفور الطّوعيّة، وسيتمّ إرسال منح طبيَّة إلى هناك في هذا الإطار.

وقال السّفير أحمد حجَّاج الممثّل الشّخصي للرَّئيس المصريّ لدارفور ورئيس الجمعيَّة الأفريقيَّة حول العلاقات المصريَّة الأفريقيَّة: علينا إقناع الشّباب المصريّ والعربيّ بالاتّجاه إلى أفريقيا في العمل التّطوعي؛ لأنّ الجذب إلى الشَّمال قوي جدًّا، وقال الدّكتور عبد المنعم عمارة رئيس المجلس المصري للشّئون الأفريقيّة إنّ المجلس يولي أهميّة أكبر لحلّ مشكلات الشّباب والمرأة والطّفل لتحقيق التّنمية المستدامة بأفريقيا؛ ولذا قمنا بمنتدى الإسماعيليَّة الأفريقيّ للتّدريب.

وتحدَّث الدّكتور صفيّ الدّين خربوش رئيس المجلس الأعلى للشّباب حول تنمية فكر العمل التّطوّعي لدى الشّباب في أفريقيا، وإنّ مصر ستقوم بإنشاء معسكر للشّباب الأفريقيّ؛ لأنّ مثل هذه المعسكرات ناجحة فقد قام شباب المعسكر العربيّ بإقامة شبكة تواصل بينهم، ولابدّ أن يكون لمصر دور أفريقيّ بصيغة جديدة تتوافق مع الوضع العالميّ الجديد.

في ندوة مصريّة – سودانيّة بالقاهرة

خبراء يطالبون بدعم عربيّ لمواجهة التّدخّل الأجنبيّ في دارفور

بدأت بالقاهرة فعاليات ندوة (مستقبل السّودان بين تحدّيات الدَّاخل وضغوط الخارج) يوم الأحد تحت رعاية المجلس المصريّ للشّئون الأفريقيّة، وقد شارك فيها خبراء مصريُّون وسودانيُّون.

وأوضح عبد المنعم مبروك سفير السّودان بالقاهرة أنّ هناك قضايا ملحّة الآن في السّودان، أهمّها حلّ أزمة دارفور وتوحيد الصّف الوطنيّ السّودانيّ وأشاد بدور كلٍّ من جامعة الدّول العربيّة والاتّحاد الأفريقيّ في قضايا السّودان، وأكّد أنّ السّودان بحاجة إلى دعم عربيٍّ وأفريقيّ لمواجهة تحدّيات التّدخّل الخارجيّ في السّودان.

أمّا السّفير صابر منصور ممثّل وزير الخارجيّة المصريّ ومدير شئون السّودان بوازرة الخارجيّة فتحدَّث حول أهميّة السّودان لمصر وارتباط الأمن القوميّ للبلدين معًا، وأنّ مصر أسهمت في اتفاق أبوجا وتسعى الآن من خلال التّنسيق لإقناع الأمم المتّحدة بأسلوب الحوار مع الحكومة السّودانيّة بدلًا من التّهديدات بالعقوبات، وأنّ هناك جهودًا أخرى قامت بها مصر لمؤازرة السّودان.

من جانبه تحدّث المستشار زيد الصّبّان ممثّل جامعة الدّول العربيّة حول التّرتيبات اللوجستيّة لتشغيل مكتب جامعة الدّول العربيّة بجنوب السّودان قريبًا، وأنّ الجامعة قامت بدراسة شاملة حول أوضاع النّازحين واللاجئين بدارفور، وأكّد أنّ التّداخل بين التّنمية الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة في السّودان هو الذي أوجدَ مشاكله الصّراعيَّة، كما أوجدت الجامعة العربيّة قناة حوار مع كلٍّ من الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقيّ لتسهيل التّواصل المباشر بين الأطراف، ثمّ تحدّث حول غياب المجتمعات المدنيّة العربيّة في دارفور.

وزير الإعلام والاتصالات السّوداني:

مفاوضات أبوجا تسير بخطى متقدِّمة ونهاية أزمة دارفور تقترب

أكَّد الزّهاوي مالك وزير الإعلام والاتصالات السّودانيّ أنَّ الوفد الحكوميّ المفاوض الآن بأبوجا بقيادة نائب الرّئيس السّودانيّ علي عثمان طه يسير بخطى متقدِّمة في عمليّة السَّلام، ووصل إلى ما قبل النّهاية بقليل؛ لأنّ له جميع الصّلاحيات إلّا في المسائل الدّقيقة التي تحتاج إلى استشارة جديدة، فالوفد الحكومي ذهب هذه المرّة بتفويض يليق بنائب الرّئيس.

جاء ذلك في تصريحات خاصّة، وأضاف الزّهاوي نحن لا نستطيع أن نحدِّد سقفًا زمنيًّا لانتهاء المفاوضات والوصول إلى السّلام بدافور، ولكن أقول إنَّ الأمور قد تبلورت بصورة متكاملة وأنّ التّشاور يتمّ ليس فقط مع الحركات المسلّحة ولكن مع كلّ مَن له اهتمام بقضيّة دارفور من الجهات العالميّة المختلفة والمنظّمات التّابعة للأمم المتّحدة، والنّائب علي عثمان طه يقوم بكلٍّ ما في وسعه أن يعجّل بالسّلام في دارفور، وهذه المرّة قد تمّ تحديد المشاكل بصورة واضحة ومتكاملة، ونحن نعتقد إذا ما تمّ الاتفاق على البرتوكول الأمني والأخذ به نكون تقريبًا انتهينا من المشكلة، بحيث إنّ الملفات الأخرى متّفق على معظم نقاطها، وترجع الصّعوبة في الملفات الأمنيّة إلى أنّ استراتيجيّة الحركات المسلَّحة بدارفور تريد إبقاء معسكرات اللاجئين داخل وخارج السّودان على حالها، بل إنّهم يتحدّثون عن أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، كما أنّهم يرفضون العودة الطّوعيّة للاجئين ويرفضون الالتزام بالبرتوكول الأمنيّ بحجّة أنّ قادتهم بالميدان رفضوا إلى جانب وجود انشقاقات كثيرة وسطهم، وبالوصول إلى الحلّ الأمنيّ نكون قد اجتزنا ٩٠٪ من الحلّ الأساسيّ لقضيّة دارفور.

وحول قطع العلاقات الدّبلوماسيّة مع تشاد واحتلال السّفارة السّودانيّة بأنجمينا من قبل الحركات المسلّحة قال مالك: إنّ السّودان أصبح لديه خبرة في معالجة مثل هذه القضايا، إذ لا نأخذ بردود الفعل، ولكن نحل قضايانا مع دول الجوار بغضّ الطّرف عن بعض التّجاوزات والصّغائر لاقتناعنا بأنّ استقرار هذه الدّول هو من استقرار السّودان.

وزير العدل السّوداني في تصريحات بالقاهرة: الوزير هارون بريء من اتّهامات المحكمة الدّوليّة

أكّد محمّد علي المرضي وزير العدل السّوداني أنّ السّودان لا يعترف بمحاكمة أيّ سودانيّ خارج وطنه، حتّى لو كان من حاملي السّلاح بدارفور، موضّحًا أنّه قد تمّ التّحقيق مع الوزير أحمد محمّد هارون وزير الدّولة بوزارة الدّاخلية الأسبق الذي

ورد اسمه للمثول أمام المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، وتمّ من خلال تحقيقاتنا تأكّدنا أنّه لا توجد عليه أيّة شبهة جنائيّة ولم يصدر أثناء تولّيه منصبه أيّ توجيهات لإدارة المعارك بدارفور؛ لأنّ وزارة الدّاخليّة بالسّودان ليست مسئولة عن القوّات المسلّحة أو قوّات الدّفاع الشّعبيّ التي كانت تحارب بدارفور.

جاء ذلك في مؤتمر صحفيّ عقده المرضي بسفارة السّودان بالقاهرة، وأضاف: ليس بمجرّد أن يورد اسم وزير يؤخذ مباشرة إلى المحكمة، فلابدّ من البيّنة حتّى تتمّ محكامته، موضّحًا أنّ هناك تحقيقًا أجري منذ عامين فيما عرف بلجنة القاضي دفع الله الحاج يوسف، وفيها تمّ الإدانة لبعض قطّاع الطّرق وليس الجنجويد كما يُشاع؛ حيث لا توجد قوّة مقاتلة بالسّودان اسمها الجنجويد، وإنّما هناك مَن يمارسون النّهب المسلّح كقطّاع طرق، ولكن للأسف المدّعي العام للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة يسمّى قوّات الدّفاع الشّعبي التي أنشئت بموجب قانون سودانيّ بقوّات الجنجويد!

وحول الموقف العربيّ من أزمة دارفور قال: العرب يقفون بجانبنا ونعول عليهم كثيرًا، ولكن لابدّ أوّلًا أن نحترم سيادتنا وكرامتنا قبل أن نعوّل على الآخرين، وحول تقرير مجلس حقوق الإنسان الأخير قال: هو تقرير ظالم. وحول الخلافات بين الحكومة والحركات المسلَّحة التي لم توقّع بأبوجا قال: إنّ لديهم طلبات غير واقعيّة، منها توحيد دارفور في إقليم واحد، وهذا صعب، خاصّة أنّ هناك ولايات لا تريد ذلك لفقر ولاية شمال دارفور عن ولاية جنوب دارفور الغنيّة بمواردها، وقد أوضحنا لهم إمكانيّة الاستفتاء بين الأهالي في هذا الشّأن، وهناك المطالبة بتعويض أهالي دارفور سريعًا رغم أنّه لم يتمّ حصر الخسائر بعد، وقلنا لهم إنّ التّعويض سيتمّ بالتراضي وعن طريق المحاكم، وهم أيضًا يطالبون بمنصب نائب للرّئيس، وهذا لا يمكن لوجود نائبين للرّئيس الآن... فهذه بعض المطالب التي يحجمون عن التّوقيع بسببها.

الزّهاوي مالك وزير الإعلام والاتّصالات السّودانيّ:

الإعلام العربيّ قدَّم دعمًا كبيرًا للسّودان ونرفض أيّ مبادرات جديدة حول دارفور

أشاد الزّهاوي مالك وزير الإعلام والاتصالات السّوداني بالدّعم الذي يلقاه السّودان من الدّول العربيّة في شرح قضاياه إعلاميًّا، وذلك بتوجيه من مجلس وزراء الإعلام العرب لوسائل الإعلام العربيّة بالوقوف مع السّودان إعلاميًّا أمام بعض الحملات الشّرسة التي يتعرّض لها من بعض القوى المعادية.

وأكّد مالك في كلمته أمام اجتماع وزراء الإعلام العرب رفض السّودان لأيّ مبادرات جديدة حول دارفور، مشيرًا إلى أنّ الحكومة السّودانيّة رفضت المبادرة الفرنسيّة بعقد اجتماع في باريس لحلّ الأزمة، وطلبت من الفرنسيين معاونة السّودان في المنحى الذي يسير فيه لحلّ أزمة دارفور.

ودعا إلى توحّد الأمّة العربيّة في موقفها إزاء التّحدّيات والعمل من أجل نشر المبادرة العربيّة للسّلام ومشروعها المتكامل في كلّ وسائل الإعلام العربيّ، وحول موافقة السّودان على قوّات الهجين بدارفور قال: في البداية كنّا نعتقد أنّ هناك مرحلتين فقط لدعم قوّات الاتّحاد الأفريقيّ، واحدة للدّعم الخفيف وأخرى للدّعم المتوسّط، ولكن جاءت الآن المرحلة الثّالثة للدّعم الثّقيل فوافق السّودان بها، ولن نستمع إلى تلك الأصوات التي تجرّنا إلى الخلف وإلى عدم رؤية قضايانا بصورة واضحة، كما يجب أن يكون الحلّ سودانيًّا متكاملًا لأزمة دارفور، وأن نسير في اتّجاه اتّفاقيّة أبوجا ومحاولة جمع الأطراف التي رفضت التّوقيع حولها.

وزير التّربية والتّعليم السّودانيّ في مؤتمر بالقاهرة: تدخل قوّات أمميّة في دارفور بداية استعمار جديد.

أكّد وزير التّربية والتّعليم السّودانيّ محمّد أحمد الطّاهر رفض السّودان دخول قوّات أمميّة إلى دارفور، وأنّ حكومة الوحدة الوطنيّة أغلبها متّفق على ذلك بما فيهم الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان، وأشار إلى أنّ القرار 1706 الخاص بدخول هذه

القوّات مسئوليّة مباشرة لقوّات الأمم المتّحدة بدارفور ويعطيه الحقّ في إنشاء محاكم داخل السّودان.

جاء ذلك في المؤتمر الذي عقده الاتحاد العام للصّحفيين السّودانيين بالقاهرة بالتّعاون مع معهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة بجامعة القاهرة.

وفي ردّه على سؤال حول وصول الخبراء الدّوليين من الأمم المتّحدة واعتباره بمثابة مقدّمة لدخول قوّاتها الأمميّة، خاصّة أنّ الحركة الشّعبيّة أعلنت بالفعل موافقتها على دخول هذه القوّات.

قال الوزير: إنّ موافقة الحكومة على موضوع الخبراء جاء من منطلق أنّهم أكثر دراية في بعض الشّئون فقط، وليس معنى ذلك دخول القوّات الدّوليّة فيها بعد، وأمّا موقف الحركة الشّعبيّة الرّسميّ داخل حكومة الوحدة الوطنيّة هو رفض دخول هذه القوّات لدارفور الذي نسمعه بموافقتها هو موقف بعض أفراد تابعين للحركة الشّعبيّة.

وأضاف نحن نعتبر دخول القوّات الدّوليّة لدارفور هو بداية لاستعمار جديد، وأنّ حلّ المشكلة يمكن في جلوس جميع الدّارفوريين معًا، وهناك مساعٍ جادّة في هذا الصّدد.

في ورشة عمل بالقاهرة - أزمة دارفور الإنسانيّة تواجه تجاهلًا إعلاميًّا عربيًّا

أكّدت ورشة العمل بعنوان: (التّغطية الإعلاميّة لأزمة دارفور) بالقاهرة التي أقامتها المجموعة الدّوليّة للأزمات بالتّعاون مع الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة على أهميّة توفّر المعلومات حول أزمة دارفور لوجود تعقيدات كبيرة، وأكّدت أيضًا على وجود قصور في ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربيّة والإعلام العربيّ في تناول أزمة دارفور سياسيًّا من دون التّطرّق إلى الحالات الإنسانيّة.

كما ناقشت الورشة على مدار أربع جلسات شارك فيها حوالي 15 متحدّثًا وخبيرًا إعلاميًّا إيجابيّات وسلبيّات التّغطية الإعلاميّة العربيّة والغربيّة لأزمة دارفور، وقال خالد منصور المتحدّث الرّسميّ لبرنامج الغذاء العالميّ: إنّ الأزمة كلّفت الأمم المتّحدة حوالي 800 مليون دولار هذا العام لاستمرار القتال، وانعدام الأمن رغم اتفاق أبوجا وأنّ حالة نزوح اللاجئين مازالت مستمرّة وأنّ معدّل سوء التّغذية زاد إلى ١٥٪ بعد أن كان ١٢٪ عام 2006م، وأشار إلى أنّ التّغطية الإعلاميّة العربيّة لأزمة دارفور ضعيفة، ومعظمها تركّز على التّغطية السّياسيّة دون التّغطية الإنسانيّة.

الصّادق المهدي: حزب الأمّة يبذل جهود مكثّفة لِلَمّ الشّمل السّودانيّ وما يشغلنا هو حلّ أزمة دارفور:

أكّد الصّادق المهدي رئيس حزب الأمّة السّودانيّ أنّ تقارب حزبه وحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم الآن يأتي في إطار جمع الصّفّ الوطنيّ السّودانيّ، خاصّة أنّ هناك روحًا جديدة جيّدة تسود الحكومة السّودانيّة.

وقال في تصريحات خاصّة على هامش حضوره الاجتماع التّأسيسيّ لمؤسّسة ياسر عرفات بجامعة الدّول العربيّة بالقاهرة: إنّ هذا التّقارب يأتي في إطار التّمهيد للمؤتمر الجامع لكلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة، وإنّ إخراج كلّ هذا سيتمّ عبر هيئة جمع الصّفّ الوطنيّ برئاسة المشير عبد الرّحمن سوار الدهب، وإنّ حزب الأمّة كوّن

ثلاث لجان؛ واحدة تختصّ بالتّفاوض مع حزب المؤتمر الوطنيّ، والثّانية مع الحركة الشّعبيّة، والثّالثة مع الأحزاب السّياسيّة السّودانيَّة الأخرى، وإنّ ما يشغل حزب الأمّة الآن هو العمل على حلّ أزمة دارفور؛ ولذا هناك بعثة من الحزب بقيادة الدّكتور التّيجاني السّيسي للتّفاوض مع كلّ قبائل دارفور، وسوف أذهب بنفسي للقائهم أيضًا؛ حتّى لا تزحف المشكلة إلى كردفان، كما أنّنا نسعى إلى عقد مؤتمر لجيران السّودان حتّى يكون لهم دور في حلِّ مشكلة دارفور، فلابدّ من تسوية مشتركة بين تشاد بقيادة إدريس دبي والسّودان بقيادة البشير؛ حتى تزال المفاهيم المغلوطة بينهما.

وحول الانتخابات القادمة بالسّودان قال: حزب الأمّة في مؤتمره القادم سيناقش موضوع الانتخابات بالتّفصيل ومع مَن سيتحالف، وفي السّياق ذاته أكّد المشير عبد الرّحمن سوار الدهب رئيس هيئة جمع الصّفّ الوطنيّ السّودانيّ أنّ أعمال الهيئة تسير بصورة حسنة، وهي بدأت أعمالها منذ سنة ونصف، وكانت لها نتائج جيّدة في الحوارات بين الأحزاب السّودانيّة، وأنّ اللقاءات الأخيرة التي تمت بين حزب الأمّة بقيادة الصّادق المهديّ وحزب المؤتمر الوطنيّ بقيادة البشير تسير في الاتّجاه نفسه، وأنّ هناك عدّة أطروحات أخرى لجمع الصّفّ الوطنيّ السّودانيّ ستتبلور خلال الأسابيع القادمة إن شاء الله، خصوصًا أنّ هناك داخل هيئة جمع الصّفّ الوطنيّ ما يُسمّى بمنبر الحكماء، والذي يضمّ كلّ القيادات السّياسيّة السّودانيّة.

اتّهام حليف سابق للسّلطة في السّودان بالتّآمر

اتّفاق سلام جديد بين الخرطوم وفصيل من العدل والمساواة

وقَّعت الحكومة السّودانيّة أمس بالقاهرة اتفاقًا جديدًا مع فصيل من حركة العدل والمساواة المسلّحة بدارفور لدعم عمليّة السّلام في الإقليم، حيث وقّع إبراهيم يحيى عبد الرّحمن رئيس المجلس التّشريعيّ في العدل والمساواة المنشقّ عن الحركة التي يقودها خليل إبراهيم المنتمي لقبيلة المساليت الاتفاق عن الحركة مع الدّكتور مطرف الصّديق وكيل وزارة الخارجيّة السّودانيّة.

وقد تمّ الاتّفاق بين الطّرفين بمقرّ حزب المؤتمر الوطنيّ بالقاهرة وبحضور رئيس المكتب كمال حسن علي والسّفير السّودانيّ لدى مصر عبد المنعم مبروك، وقال إبراهيم يحيى للصّحفيين عقب توقيعه الاتفاق أنّ سبب انشقاقه عن حركة العدل والمساواة الأمّ يرجع إلى تحوّل أجندة الحركة السّياسيَّة في دارفور إلى أجندة يسيطر عليها المجتمع الدّوليّ.

وقد أكّد إبراهيم يحيى على أنّه خرج من السّودان بقناعات معيّنة، والآن عاد بقناعات أخرى، وأنّه سيسعى إلى التّعاون مع الحكومة الوطنيّة لحلّ مشاكل أهله بدارفور؛ خاصّة أنّ قضيّة دارفور وصلت إلى مرحلة الشّيخوخة، وأنّ المجتمع الدّوليّ تعب من ملاحقة الحركات المسلّحة بدارفور لتشرذمها وكثرتها، موضِّحًا أنّ عودته عن حمل السّلاح جاءت من أجل تحمُّل المسئوليّة الوطنيّة وعدم تجاوز الخطوط الحمراء داعيًا حاملي السّلاح الآخرين على جمع الصّفّ وتوحيد كلمتهم حتّى يعودوا للسّلام.

وأوضح وكيل وزارة الخارجيّة السّودانيّ مطرف صديق أنّ بنود الاتّفاق تتحدّث عن عون اللاجئين وتعمير ما دمّرته الحرب ومعالجة أوضاع أعضاء الفصيل الموقّع مشيرًا إلى أنّ الحكومة السّودانيّة تفتح صدرها لأيّ فصيل يريد السّلام حتّى يتمّ التّوقيع على السّلام الشّامل وأنّ شهر يوليو سيكون شهر تجميع المبادرات المختلفة.

وفي شأن محليٍّ آخر في السّودان اتّهمت السّلطات السّودانيّة المعارض السّودانيّ مبارك الفاضل الحليف السّابق للسّلطة الذي اعتقل فجر الجمعة بالتّخطيط لأعمال عنف بهدف الإطاحة بالنّظام بالاستعانة بتدخّل دوليّ، غير أنّ بعض المحلّلين يبدون متشكّكين في قدرة زعيم حزب (أمّة الإصلاح والتّجديد) مبارك الفاضل ذي الحياة السّياسيّة الحافلة على تنفيذ مثل هذا السّيناريو.

الميرغني يدعو الدّول العربيّة لإرسال قوّات لدارفور – مشيدًا برعاية المملكة للقاء البشير. ديبي:

جدّد محمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع الوطنيّ والحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ السّودانيّ موقفه الرّافض للتّدخّلات الأجنبيّة في السّودان، خاصّة في إقليم دارفور، مشيرًا إلى عقد لقاء خلال الشّهر الجاري بين التّجمّع والحركات المسلّحة بدارفور غير الموقّعة على اتّفاق أبوجا.

جاء ذلك في مؤتمر صحفيّ عقده الميرغني في القاهرة، ووصف فيه اتّفاق الجنادريّة السّعوديّ بين الرّئيسين السّودانيّ عمر البشير والتّشاديّ إدريس ديبي برعاية خادم الحرمين الشّريفين الملك فهد بن عبد العزيز بأنّه إيجابيّ، ويأتي في إطار الجهود العربيّة لحلّ مشكلات السّودان. ودعا الميرغني كافّة الدّول العربيّة لإرسال قوّات عربيّة إلى إقليم دارفور لسدّ متطلّبات قوّات الاتحاد الأفريقيّ هناك.

وحول الاتفاق الخاص بشرق السّودان قال إنّه يسير بشكل مُرْضٍ وأنّه لابدّ من لقاء جامع لكافّة أبناء الشّرق...

وفيما يتّصل بالمبادرات المطروحة لجمع الصّفّ الوطنيّ السّودانيّ قال إنّه على اتّصالات مستمرّة مع كافّة القوى السّياسيّة السّودانيّة للوصول إلى تسوية عاجلة لمشاكل السّودان.

وأخيرًا أجاب الميرغني على سؤال حول موعد عودته للسّودان بقوله: إنّها ستكون في وقت قريب عندما تتوفّر الظّروف المناسبة لذلك.

في ندوة مستقبل السّودان بين تحدّيات الدّاخل وضغوط الخارج
توصيات بدعم العمليّة السّياسيّة في دارفور

اختتم في الأسبوع الماضي بالقاهرة فعاليّات ندوة مستقبل السّودان بين تحدّيات الدّاخل وضغوط الخارج، والتي نظّمها منتدى الإسماعيليّة الأفريقيّ التّابع للمجلس المصريّ للشّئون الأفريقيّة برئاسة الدّكتور عبد المنعم عمارة، وقد شارك في أعمال النّدوة عدد من المفكرين وأساتذة الجامعات المصريّة والسّودانيّة.

وقد أوصت النّدوة بدعم العمليّة السّياسيّة في دارفور لتحقيق السّلام العادل، مع تأكيد على دور مصر في التّنسيق الإقليميّ حيال أزمة دارفور ومناشدة كلّ

الأطراف لوقف إطلاق النّار ودعوة الفصائل المسلّحة بدارفور إلى بلورة مشروع تفاوضيّ موحّد، والإقرار بتعاظم الكارثة الإنسانيّة بدارفور، وهذا يستوجب تكاتف الضّمير الإنسانيّ العربيّ والدّعوة إلى تبنّي خطاب سياسيّ سودانيّ يستند إلى برنامج اقتصاديّ واجتماعيّ يجعل خيار الوحدة جاذبًا بالجنوب السّودانيّ.

الصّفّ الوطنيّ السّودانيّ لمواجهة التّدخّل الخارجيّ، ونحن بحاجة أيضًا إلى الدّعم العربيّ والأفريقي. ثمّ توالت جلسات النّدوة، فكانت الجلسة الأولى برئاسة مكرم محمّد أحمد الكاتب الصّحفيّ، وتمّ فيها مناقشة ورقة بعنوان "مسار مفاوضات دارفور في ضوء الخبرة السّابقة للدّكتورة أماني الطّويل" مقرّر المؤتمر والخبير بمركز الدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام وورقة الدّكتور محمّد محجوب هارون مدير مركز اتجاهات المستقبل للدّراسات الاستراتيجيّة السّودانيّة بعنوان "التّحدّيات الرّاهنة أمام الحكومة السّودانيّة"، ثمّ ورقة الأستاذ جمالي حسن جلال الدّين أمين شئون الرّئاسة بحركة العدل والمساواة بدارفور بعنوان "التّحدّيات أمام الفصائل المسلّحة"، ثمّ كان التّعقيب على الجلسة من الأستاذ الدّكتور إبراهيم نصر الدّين أستاذ العلوم السّياسيّة بمعهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة.

وفي الجلسة الثّانية برئاسة الدّكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام قدّم الدّكتور حسن مكّي عميد مركز البحوث والدّراسات الأفريقيّة بالسّودان ورقة تحت عنوان "السّودان في ضوء الانتخابات سيناريوهات متوقّعة"، وورقة الدّكتور مرتضى الغالي أستاذ الإعلام بجامعة الخرطوم بعنوان "موقف المعارضة من الانتخابات القادمة".

أمّا الجلسة الثّالثة برئاسة الدّكتور محمّد محجوب هارون، قدّم عبد الله دينج نيال وزير الأوقاف السّودانيّ الأسبق ورقة بعنوان "اتجاهات الجنوبيين إزاء فرص الوحدة في إطار التّنوّع"، ثمّ كان التّعقيب على الجلسة من الدّكتور إجلال رأفت أستاذ العلوم السّياسيّة بجامعة القاهرة.

وفي الجلسة الرّابعة برئاسة الدّكتور عبد الرّحيم بلال قدّمت أوراق لكلٍّ من زيد الصّبّان ممثّل الجامعة العربيّة، وعادل الباز رئيس تحرير جريدة الصّحافة، ويوسف الشّريف الكاتب الصّحفي المعروف، والدّكتور سيّد فليفل أستاذ التّاريخ بمعهد البحوث والدّراسات الأفريقيّة.

ثمّ الجلسة الخامسة برئاسة الدّكتور عبد المنعم عمارة، وأوراق كلٍّ من أمينة النّقّاش مدير تحرير جريدة الأهالي المصريّة والوليد سيّد محمّد علي نائب مدير مكتب حزب المؤتمر الوطنيّ بالقاهرة.

ما بين ألمانيا وإريتريا وعلي الحاج
الأيادي الخفيّة وراء فشل مفاوضات "أديس أبابا" السّودانيَّة

لم يكن أكثر المتشائمين حظًّا يتوقَّع أن تفضي مفاوضات الحكومة السّودانيّة وثوّار دارفور إلى حالة الانهيار التّام التي وصل الطّرفان إليها، وبحضور مراقبي الاتّحاد الأفريقيّ.

ولم يتوقّع أحدٌ من المراقبين أن تأتي حركة تحرير السّودان وحركة العدل والمساواة إلى المفاوضات بوفد واحد يتكوَّن من ثلاثة أشخاص مختلفي الرّؤى والاستراتيجيّات وقليلي الخبرة والكياسة.

ولم يخطر ببال رجال الاتّحاد الأفريقيّ الذي دعا إلى هذه الاجتماعات أن تستمرّ المباحثات لمدّة ثلاثة أيّام بلياليها، وتنفض دون أن يتقدّم الطّرفان خطوة واحدة إلى الأمام.

فما هي الأسباب الحقيقيّة لفشل مباحثات السّلام السّودانيَّة، ولماذا طالب متمرّدو دارفور الحكومة السّودانيّة بتنفيذ ستّة مطالب قبل الدّخول في مفاوضات مباشرة، ولماذا اشترطوا تغيير أديس أبابا بأيّ عاصمة أخرى لإجراء المفاوضات، وما العواصم البديلة؟ ثمّ ما العلاقة بين المؤتمر الشّعبيّ، ومتمرّدي دارفور، وهل لزيارة علي الحاج نائب التّرابي دور في إفشال المفاوضات؟ وما الرّسالة التي حملها إلى قرنق ورفض الأخير التّعامل معها، وقبل بها متمرّدو دارفور؟

التّقرير التّالي يجيب عن هذه التّساؤلات:

حمل رئيس وفد الحكومة إلى مفاوضات أديس أبابا، متمرّدي دارفور مسئوليّة انهيار المفاوضات، وقال وزير الزّراعة السّودانيّ ورئيس وفد الخرطوم: إنّ انسحاب متمرّدي دارفور كان بمثابة موقف تكتيكيّ من أجل نقل ملفّ القضيَّة من الاتّحاد الأفريقيّ إلى الأمم المتّحدة. وقال شهود عيان حضروا اجتماعات أثيوبيا: إنّ وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السّودان لم يكونا على اتفاق تام وتوافق واضح؛ وذلك بسبب التّباين في الطّرح والمواقف السّياسيَّة.

وقال مراقبون في الاتحاد الأفريقيّ: إنّ انسحاب متمرّدي دارفور يعود إلى غياب الاستراتيجيّة الكليّة، وعدم توافق الرّؤية السّياسيّة لدى قيادات المتمرّدين في ظلٍّ عدم وجود شخصيَّات سياسيَّة وقيادات تاريخيَّة ذات وزن.

بينما أكَّد المراقبون أنَّ التَّصوّر الذي يطرحه وفد الحكومة بقيادة الدّكتور مجذوب الخليفة قد حظي بدعم وقبول من الاتحاد الأفريقيّ ومراقبي الاتحاد الأوروبيّ.

وفي معلومات تبيّن أنَّ موقف مناهضي دارفور قد أصاب أقرب المتعاطفين معهم بخيبة أمل، في الوقت الذي وجدت حكومة الخرطوم استجابة واستحسانًا من المراقبين؛ وذلك لوضوح خطواتها في السّعي لتحقيق السّلام والاستقرار في ولايات دارفور الكبرى، وهذا ما استشفّه الكثيرون من مواقف دلَّت على رغبة الخرطوم في التّعاون مع المجتمع الدّوليّ من أجل الوصول إلى حلٍّ عاجل لقضيّة الصّراع المسلَّح بغرب السّودان.

ومن ناحية أخرى كشفت مصادر في العاصمة الإريتريَّة "أسمرة" أنّ فشل وانهيار جهود الاتحاد الأفريقيّ الذي يرعى مباحثات الحكومة ومتمرّدي دارفور يعود لعدم اكتراث متمرّدي دارفور بقضيّتهم، وعدم احترامهم لقرارات قمّة الاتحاد الأفريقيّ ونداءات المجتمع الدّوليّ ونكوصهم الصّريح عن معاهدات "أبشي" وإنجمينا.

وحملت المصادر حركة العدل والمساواة وجيش تحرير دارفور مسئوليّة أيّ نتائج أخرى تترتّب على هذا الوضع، وأوضحت أنّ وسطاء الاتحاد الأفريقيّ أبلغوا طرفي التّفاوض استعدادهم لمواصلة جهودهم ومدّ فترة المفاوضات لعقد اجتماع آخر إلّا أنّهم صُدموا بموقف متمرّدي دارفور برغبتهم في تغيير مقرّ التّفاوض من أديس أبابا إلى مدينة أخرى خارج أثيوبيا.

لماذا فشلت المباحثات؟

وفي الوقت الذي اتهمت فيه حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السّودان، الجانب الحكوميّ بالتّملّص من وعوده التي قطعها للأسرة الدّوليّة والمتمثّلة في نزع سلاح ميليشيَّات "الجنجويد" لضلوعهم في عمليّات التّطهير العرقيّ والإبادة الجماعيّة شرعت المحاكم الخاصَّة التي أقامتها الحكومة السّودانيّة في محاكمة بعض عناصر "الجنجويد"، وأفراد من عصابات النّهب المسلّح، وقضت المحكمة برئاسة المختار إبراهيم آدم بالسّجن والقطع من خلاف ومصادرة السّلاح والغرامة في مواجهة عشرة من أفراد ميليشيَّات الجنجويد متّهمة إيَّاهم بتأجيج الصّراع في دارفور، ومازالت هذه المحاكم تباشر جلساتها بالنّظر في قضيّة حرق قرية "حلوف" شمال نيالا، والمتّهم فيها أفراد من" الجنجويد".

ومن دواعي فشل مفاوضات السّلام السّودانيّة: عدم رغبة حركتي دارفور في أن تكون العاصمة الأثيوبيّة أديس أبابا "الزّهرة الجميلة" مسرحًا لهذه المفاوضات خشية أن يكون الاتّفاق الأمنيّ بين السّودان وأثيوبيا سببًا لانحياز أديس أبابا إلى جانب الخرطوم.

وكشفت مصادرنا في إريتريا أنَّ الرَّفض للعاصمة الأثيوبيّة قد جاء من إريتريا التي تربطها علاقات وثيقة وجيّدة مع حركتي دارفور اللتين تستخدمان الأراضي الإريترية كمعسكرات تدريب لأفرادهما. وأضافت المصادر أنّ زعيم حركة العدل والمساواة الدّكتور خليل إبراهيم المتواجد بأسمرة، والذي رفض الحضور إلى أثيوبيا لقيادة وفد حركته في مفاوضاتها مع الخرطوم، كان قد طلب من رئيس الاتّحاد

الأفريقيّ ألفا عمر كوناري أن يختار في المستقبل عاصمة أخرى أو مدينة أوروبيّة لإجراء المفاوضات، وقالت مصادر أخرى استنادًا إلى المطالب الخطيّة التي أرسلها دكتور خليل من أسمرة: "ينبغي اختيار ليبيا أو نيجيريا أو سويسرا في حال مواصلة المفاوضات مع الخرطوم".

إلى ذلك اتّهمت المصادر أسمرة بتحريض حركتي دارفور والضّغط عليهما لنسف المفاوضات التي انهارت بعد ثلاثة أيّام، وغادر بعدها وفد دارفور العاصمة الأثيوبيّة متمسِّكًا بشروطه السّتّة، ومن بينها نقل المفاوضات إلى دولة محايدة، وأنّ الحكومة الإريتريّة مارست ضغوطًا وتحريضًا على حركتي دارفور لرفض استضافة أثيوبيا للمحادثات بسبب العداء بينهما، وأوضحت المصادر أيضًا أنّ قادة الحركتين المتواجدين في أسمرة أوفدوا كوادر وسيطة إلى أديس أبابا وأبلغوا الاتّحاد الأفريقيّ بأنّهم في طريقهم لأثيوبيا، لكن أسمرة منعتهم من الحضور.

وتزامن حضور وفد "المؤتمر الشّعبيّ" إلى إريتريا، مع انعقاد اجتماعات قيادة التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ، وذلك بدعوة من "الجبهة الشّعبيّة للدّيمقراطيّة والعدالة" الحاكمة في إريتريا.

وقالت مصادرنا بأسمرة إنّ وفد "الشّعبي"–حزب التّرابي– بقيادة نائب الأمين العام د. علي الحاج كان قد التقى الأمين العام للحزب الحاكم الأمين محمّد سعيد، وكذلك أجرى لقاءً مطوّلًا مع وزير الخارجيّة الإريتريّ علي سعيد عبد الله. وأضافت المصادر أنَّ علي الحاج كان قد طالب عقب وصوله إريتريا واجتماعه مع خليل إبراهيم رئيس حركة العدالة والمساواة بتبنِّي تشكيل جبهة عريضة لمناهضة الخرطوم والضّغط عليها.

وأكّدت المصادر أنّ علي الحاج المقرّب من ألمانيا كان قد نقل إلى حركتي دارفور رؤى وأطروحات ألمانيّة لممارسة الضّغط على حكومة الفريق البشير، ولم تستبعد المصادر أن تكون من ضمن هذه الأفكار تحريض حركتي العدل والمساواة وتحرير شعب دارفور على إفشال المفاوضات وإعاقتها.

نائب رئيس "حركة تحرير السّودان" بدارفور...: لجأنا للدّول الأجنبيّة بعد ابتعاد العرب عنّا!

المؤكّد أنّ فشل مفاوضات أديس أبابا بين الحكومة السّودانيَّة وثوار دارفور سينعكس بالسّلب أكثر على الأوضاع في المنطقة الواقعة غربي السّودان، خاصّة أنّ المأساة هناك تفاقمت بعد هطول الأمطار بغزارة على معسكرات اللاجئين الذين يصل عددهم إلى حوالي مليون لاجئ، ومن المنتظر أن تنتشر بينهم أمراض الملاريا والكوليرا والنّزلات المعويّة.

التقيت بالسّيّد آدم النّور محمّد مساعد رئيس حركة تحرير السّودان بدارفور للشّئون الإنسانيّة والمنظّمات، والذي بدأ حديثه بقوله: مهمّتي هي تحسين الوضع الإنسانيّ بدارفور... فهناك أكثر من مليون مواطن في أوضاع مزرية جدًّا، وعلينا دور كبير سنقوم به بالتّنسيق مع المنظّمات المانحة الدّوليّة والمحلّيّة لتوفير المسكن والدّواء والغذاء، كما أنّ معظم الماشية بالمنطقة قد نفقت.

الاتهام موجّه إليكم كحركات مسلّحة في تفاقم الأزمة الإنسانيّة بدارفور لأنّكم مثل ميليشيّات "الجنجويد" تحملون السّلاح أيضًا؟

"الجنجويد" هم السّبب في هذه الكارثة؛ لأنّهم قاموا بإحراق القرى، وأجبروا الأهالي على الفرار والتّشرّد، أمّا نحن فندافع عن أهلنا ونحميهم، ولا يمكن أن نتساوى مع "الجنجويد" القتلة والمغتصبين للأرض والعرض والمال. وبداية ظهور "الجنجويد" كانت عندما نشأ الصّراع بين القبائل المستقرّة التي تملك حواكير "أراضٍ زراعيّة ورعويّة"، والآخرين الذين لا يملكون هذه الأراضي، و"الجنجويد" كانوا من هؤلاء؛ فاتّجهوا جنوبًا واحتكّوا بالمزارعين بمناطق جبل مرّة، ثمّ بغرب وشمال وجنوب دارفور، وتطوّرت هذه الاحتكاكات إلى حرب في غياب دور الإدارة الأهليّة بدارفور؛ ولذا أحبّ أن أنوّه هنا إلى أنّ الصّراع الدّائر في دارفور ليس كما يتمّ وصفه بوسائل الإعلام بأنّه صراع قبائل عربيّة ضدّ قبائل

لأفريقيّة؛ لأنّ القبائل بدارفور متداخلة ومتصاهرة، و"الجنجويد" هم مجموعة خارجة على القانون جاء أفرادها من موريتانيا وتشاد والكنغو وبنين، وكلمة "الجنجويد" تسمية محليّة تعني بلغة أهل دارفور "جن أحمر راكب جوادًا، ويحمل جيم ثري أي بندقيّة".

هل هناك اتّفاق في كلّ الأمور بين الحركات المسلّحة بدارفور؟

-توجد حاليًا بدارفور حركتان هما "العدل والمساواة" و"تحرير السّودان"، وهما تتفقان على هدف واحد، ألا وهو رفع الظلم عن منطقة دارفور، ومعالجة تهميش أهلها، والحركتان تعملان في ميدان الحرب معًا لحماية مواطن دارفور من ميليشيّات "الجنجويد"، وتلتقيان أيضًا في الأهداف السّياسيّة، وتقودهما كوادر مثقّفة من كلِّ أقاليم السّودان، وليس من دارفور فقط.

ولكن الحكم في الفترة المقبلة تبعًا لاتفاق نيفاشا سيكون بين الحركة الشّعبيّة بزعامة جون قرنق وحكومة الإنقاذ؟

- هذا الحكم سيكون لفترة انتقاليّة مؤقّتة مدّتها ست سنوات، وكنّا نتمنّى أن تشارك كلّ القوى السّياسيَّة السّودانيَّة في الحكم في هذه الفترة، وكان لابدّ أن تكون هناك آراء شجاعة وواضحة حول كيفيّة أن يحكم السّودان وكيفيّة تقسيم ثرواته، ومع ذلك، الأحزاب السّودانيّة باركت هذا الاتّفاق رغم نواقصه لإيقاف الحرب، وعلى الآخرين أن يأخذوا حقوقهم كما تمّ لإخواننا في جنوب السّودان، وهذه القسمة التي تمّت قد لا ترضي طموحات الآخرين، ولكنّها هي أحد الحلول المتاحة على أرض الواقع.

هل يحمل كلّ أبناء أقاليم السّودان السّلاح لينالوا حقوقهم؟

- إذا اقتنعنا بأنّ السّودان وطن للجميع، وأنّ به ثقة وتراضيًا اجتماعيًّا؛ فسوف لا نحمل السّلاح، ولكن الآن الثّقة مهزوزة بين الحاكمين والمحكومين، وهذا هو الذي أدّى إلى فشل المفاوضات بيننا وبين الحكومة.

لذلك أنتم طالبتم بوجود مراقبين دوليين؟

- عندما تنتهي الثّقة تحدث مثل هذه المتطلّبات وتدوَّل القضيّة، ونحن كنّا نتمنّى أن يكون الحلّ سودانيًّا – سودانيًّا، والقضيّة تمّ تدويلها بفعل عامل الزّمن؛ لأنّ الحكومة لم تستمع في البداية لمطالبنا واعتبرتنا قطّاع طرق؛ فأنا قبل أن أحمل السّلاح أو أنضم لحركة تحرير السّودان طالبت عبر الصّحف بأن نتفاوض وأن تنظر الحكومة إلى مطالبنا بجدّيَّة؛ لأنّها عادلة فلم أجد أذنًا صاغية.

الاتفاق بين الحكومة والأمم المتّحدة لنزع أسلحة "الجنجويد" هل ترى أنّه مجد؟

- في هذا الاتّفاق تمّ تحديد ثلاثة أشهر لنزع أسلحة ميليشيّات "الجنجويد"، وإذا بدأت الحكومة في ذلك فستكون خطوة إيجابيّة، ونتمنّى أن تسرع فيها لظروف الخريف، وهذا سيساعد على جلوسنا في المفاوضات؛ لأنّنا فعلًا لا نريد أن تستمرّ هذه الحرب اللعينة.

في رأيكم لماذا دوّلت قضيّة دارفور، وهل هناك ثروات بتروليّة بالمنطقة؟

- دارفور بها بترول كثير، ولكن اهتمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأوروبيّة بمشكلة دارفور في المقام الأوّل من أجل إنقاذ الإنسان، وربّما تكون هناك "حاجة في نفس يعقوب"، ونحن في دارفور كالغريق الذي يبحث عن قشّة؛ ولذا نريد أن تحلّ مشكلتنا بأيّة وسيلة، وكنّا نتمنّى أن تتمّ عن طريق الدّول الإسلاميّة والعربيّة، ولكن للأسف الدّور العربيّ الإسلاميّ غائب، رغم أنّ أهالي دارفور كلّهم مسلمون والولايات المتّحدة ودول أوروبا حضرت لحلّ المشكلة... فلماذا نرفضها؟!

هذا ما قامت به الأمم المتّحدة... فماذا عن دور جامعة الدّول العربيّة تجاه مشكلة دارفور؟

- الجامعة العربيّة اكتفت بإرسال لجنة لتقصّي الحقائق إلى دارفور، وتأكّد لهذه اللجنة وجود انتهاكات، وحاليًا الجامعة العربيّة تطالب بنزع أسلحة الميليشيّات المسلّحة، وحلّ المشكلة عبر المنظّمات الإقليميّة، ونحن سوف نذهب للأمين العام

لجامعة الدّول العربيّة من أجل تقديم المساعدات والإغاثات لأهالي دارفور، خاصة أنّ هناك صندوق إعمار جنوب السّودان والمناطق المتأثّرة بالحرب، ودارفور تعتبر من هذه المناطق، ونحن نأمل في دور أكبر للجامعة العربيّة والدّول العربيَّة، وإن كانت هناك بعض الدّول قدّمت معونات منها المملكة العربيّة السّعوديّة، فهي دولة معطاءة وعلاقتها بدارفور تاريخيّة قديمة، وكذلك مصر والكويت وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربيّة قدّموا أيضًا معونات إغاثيَّة، وعلى العرب جميعًا والمسلمين أن يلعبوا دورًا أكبر في حلّ أزمة دارفور حتّى نزيل الجفوة التي خلقها البعض بالقول إنّ حرب دارفور هي حرب مجموعات عربيّة ضدّ المجموعات الأفريقيَّة، فهذا الحديث غير صحيح؛ لأنّ السّودان خليط من الاثنين، وهما يكونان ما يُسمّى بـ"السّودانويّة".

د. غازي صلاح الدّين مستشار الرّئيس السّودانيّ:

- لا داعي للمواجهة بين الحكومة السّودانيّة والأمم المتّحدة بشأن أزمة دارفور...

الأزمة القائمة بين الحكومة السّودانيّة ومجلس الأمن حول نقل المهمّة الأمنيّة في دارفور من قوّات الاتحاد الأفريقيّ إلى قوّات تابعة للأمم المتّحدة وصلت إلى نقطة حسّاسة بعدما أطلق الرّئيس البشير تصريحاته وأغلق بعدها كلّ الأبواب أمام هذه القوّات.

الدّكتور غازي صلاح الدّين مستشار الرّئيس البشير تحدّث حول هذه الأزمة فقال: قرار البشير بعدم إحلال القوّات الأمنيّة محلّ قوّات الاتحاد الأفريقيّ قد تمّ اتخاذه في وقت سابق داخل حزب المؤتمر الوطنيّ بعد أن تمّ دراسة المسألة من الأجهزة المعنيّة وقدّموا توصيّتهم، وإنّ الميثاق التّأسيسيّ للاتّحاد الأفريقيّ والبروتوكول التّأسيسيّ لمجلس السّلم والأمن، وميثاق الأمم المتّحدة يشير إلى دور واسع للأمم المتّحدة في القضايا الإنسانيّة وفي التّنمية وقدّم الضّمانات للاتفاقيّة،

وحتّى في الرّقابة على الاتفاقيّة، وهذه يمكن أن نتفاوض عليها، وأعتقد أنّ أيّ دولة تتمسّك بمطلب عادل ولا تتعدّى في مطلبها بالتّدخّل في شئون دولة أخرى؛ فهذا من حقّها فلن يحدث تدخّل دوليّ بدارفور دون موافقة الحكومة السّودانيّة، بل العكس فحتّى قرار مجلس الأمن الذي تمّ بضغوط من الإدارة الأمريكيّة حرصت الدّول على أن تؤكّد على حقّ الحكومة السّودانيّة في الموافقة أو عدم الموافقة. وبالتّالي فليس هذا مواجهة مع المجتمع الدّوليّ كما يقول البعض، ولابدّ أن تكون القضيّة الأولى والأهم هي المشكلة الإنسانيّة بدارفور، وليس قضيّة التّدخّل بواسطة القوّات الدّوليّة حسب مزاج الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأنّ مشكلة دارفور لن تحلّ إلّا من خلال تسوية سياسيّة، ومن خلال استقرار الأوضاع وليست الأولويّة هي الدّخول في مناكفة مع الحكومة حول قوّات دوليّة أو أيّة صورة من صور التّدخّل، فكلّ الضّغط والمجهود يدور الآن حول قضيّة القوّات الأمميّة، وليس نحو تثبيت التّسوية والاتّفاق الذي توصّلت إليه الأطراف على الأرض.

كما أنّ الميثاق المؤسّسي للاتّحاد الأفريقيّ ولمجلس السّلم والأمن الأفريقيّ لا يتحدّث أصلًا عن نقل تفويضيّ، وإنّما يتحدّث عن الاستعانة بالأمم المتّحدة، ونحن قلنا: لا نمانع في الاستعانة، يعني الآن إذا كانت القضيّة هي باقية لدى الاتّحاد الأفريقيّ، وهو يريد أن يستعين بالأمم المتّحدة،فهذا شيء آخر، فهذا يعني أنّ التّفويض لايزال تفويضًا أفريقيًّا في دائرة البيت الأبيض، والسّودان ليس عضوًا كامل العضويّة في الأمم المتّحدة؛ لأنّ الأمم المتّحدة، وخاصّة مجلس الأمن، هناك دول معيّنة تسيطر عليه، ونحن أصلًا لا نريد المواجهة ونفكّر فقط فيما يحفظ كرامتنا، ونقول الموقف الذي نؤمن به، وللآن نحاول بالحسنى، كما أكّد غازي صلاح الدّين أنّ القوّات الدّوليّة قطعًا ليست موضوعًا للخلاف داخل المؤتمر الوطنيّ، وأيّ شيء قاله الرّئيس أو أنا أو أمانة المؤتمر الوطنيّ، فكلّنا نقول: "لا للقوّات الدّوليّة تحت الفصل السّابع"! ولا يوجد أيّ انشقاق وانقسام في المؤتمر الوطنيّ بسبب قرار الرّئيس البشير.

أزمة دارفور... بين الحلّ العسكريّ والحلّ السّياسيّ

تأزّم الموقف بمنطقة دارفور بغرب السّودان، وأكّد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتّحدة للشّئون الإنسانيّة "توم إريك فرالسن" أنّ وضع اللاجئين على الحدود بين تشاد والسّودان خطير جدًّا، وأنّ هناك حوالي مليون شخص متضرّرون من النّزاع بمنطقة دارفور؛ ولذا أطلق مبادرة لعمليّة إنقاذ عاجلة مدّتها ثلاثة أشهر بتكلفة 4.3 مليون دولار لمساعدة اللاجئين.

متى تحلّ هذه المشكلة؟ وخاصّة أنّ السّلام في السّودان قد أوشك أن يرفرف!! وماذا تريد الجماعات المسلّحة لحركتي "تحرير السّودان" و"العدل والمساواة بدارفور" لماذا لجأت الحكومة لحلّ نزاع دارفور بالسّلاح وهي تعلم أنّه غير مجدٍ؟

إقليم دارفور يقع غرب السّودان ويحدّه شمالًا ليبيا وغربًا تشاد وأفريقيا الوسطى من الجانب الجنوبيّ الغربيّ، كما أنّ له حدود مشتركة مع أقاليم بحر الغزال وكردفان، ويعتبر إقليم دارفور من أكبر أقاليم السّودان من حيث المساحة، وثاني إقليم من حيث التّعداد السّكّاني بعد الإقليم الأوسط، وترجع تسمية دارفور لوجود قبيلة "الفور" بها كأكبر قبائل الإقليم، وهي تضمّ أيضًا قبائل أخرى، منها القبائل العربيّة "الزّغاوة والمساليت والرّزيقات والتّعايشة" وغيرهم، وقبائل غير عربيّة "الفلاتا والهوسا وغيرهما".

وقال د. آدم محمّد أحمد المحلّل السّياسيّ وعضو الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ: لقد رفعنا عدّة مذكّرات لما يجري في دارفور من ظلم وتهميش على مدى الحكومات السّودانيّة السّابقة، وتحدّثنا عن ذلك مرارًا، ولم يستمع إلى حديثنا أحد، والذي يجري الآن في دارفور ليس تمرّدًا كما يُقال عنه، إنّما هو مطالبة بالحقوق الضّائعة، ولدينا أجندة واضحة للظّلم الواقع علينا، وهناك أيضًا صور فوتوغرافيّة توضّح ذلك، حيث لا يوجد في دارفور أمن أو استقرار، وأصبحت القرى كلّها رمادًا، والنّزاع هناك ليس بسبب المراعي أو النّهب المسلّح كما يزعمون؛ لأنّ الحرق للقرى يتم في الرّابعة صباحًا، أمّا النّهب المسلّح فهو موجود بدارفور منذُ زمن بعيد، ويتمّ من قبل

أفراد يعدّون على أصابع اليد ويقومون بنهب العربات والمحلّات، وإن كان النّزاع على المرعى تحلّ مشكلته دائمًا عن طريق شيخ المنطقة أو القبيلة.

وأنا أعتقد أنّ الذي يحدث بدارفور فتنة مقصود منها نزوح قبائل معيّنة من مناطقها؛ فنحن متّهمون دائمًا بأنّنا غير موالين للنّظام العام.

ومن جانب آخر أكّد "مانيلا" المتحدّث باسم الحركات المسلّحة بدارفور أنّ الحكومة السّودانيّة وجيشها يقومون بهجمات التّطهير العرقي في دارفور، وأنّ النّظام الحاكم انحاز إلى جانب القبائل العربيّة، وخاصّة في منطقة "دارمساليت" بولاية غرب دارفور، وناشد الأمم المتّحدة التّحقيق في هذه المجزرة.

أمّا الحكومة ممثّلة في كلٍّ من وزير الخارجيّة الدّكتور مصطفى عثمان، ووزير الدّاخليّة اللواء عبد الرّحيم حسين، ود. مجذوب الخليفة وزير الزّراعة، فقد حملوا كلًّا من الحركة الشَّعبيَّة لتحرير السّودان بزعامة جون قرنق وحزب المؤتمر الشّعبيّ بقيادة حسن التّرابي ودولتي إريتريا وإسرائيل مسئوليّة أحداث العنف بدارفور، وأكّدوا أنّ هناك لقاءً بين قيادات التّمرّد في دارفور وعدّة مسئولين إسرائيليين، وقد أصدر أيضًا عثمان محمّد يوسف والي ولاية شمال دارفور قرارًا يقضي بملاحقة مسلّحي دارفور؛ وذلك عن طريق تقديم بلاغات جنائيَّة في مواجهة المتمرّدين.

ومن جانبه نفى "حسن هرّي" مسئول الإعلام بالتّحالف الفيدرالي (كلّ أعضائه من غرب السّودان) وجود دعم عسكريّ يتلقّاه متمرّدو دارفور من إريتريا، وقال: إنّ أسمرة تستضيف مكاتب التّحالف الفيدراليّ باعتبارهم ضيوفًا.

وقد بدأت جهود مكثّفة لوقف إطلاق النّار بدارفور، فتحت رعاية الحكومة السّودانيّة كان نداء دارفور الذي أكّد فيه رجال الأعمال للقطاع الخاصّ السّوداني وقوفهم إلى جانب برامج التّنمية والأعمال بدارفور، وأعلنوا عن تبرّعهم بـ 9 مليارات جنيه سودانيّ للتّرميم، بالإضافة إلى العملات الحرّة والتّبرّعات العينيّة.

وأعلن ألن قولتي المبعوث البريطانيّ للسّلام، والذي قام بزيارة إلى الخرطوم الأيّام الماضية أنّ بلاده تقود اتّصالات لوقف إطلاق النّار بدارفور، ولكنّ د .

إبراهيم أحمد عمر الأمين العام للحزب الحاكم السّودانيّ نفى ذلك بقوله إنّ بريطانيا لم تعرض أيّة وساطة بين الحكومة ومتمرّدي دارفور.

وقد توجّه وفد كبير من أبناء قبيلة الزّغاوة، التي تقطن المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السّودان إلى أنجمينا العاصمة التّشاديّة، وأجرى مباحثات مع رئيسها إدريس دبي لإحياء مفاوضات "أبتشي" التي انهارت في شهر ديسمبر الماضي، وقد رحّب الحزب الحاكم بهذه المبادرة تأكيدًا لأهميّة الدّور الذي يضطلع به قادة الإدارة الأهليّة في حلّ مشكلات دارفور.

تجمُّع المعارضة يجتمِع في أسمرة بحضور قرنق والميرغني...

الأمم المتّحدة: تحسّن الوضع بدارفور وتأجيل التّصويت على العقوبات

ذكرَ مسئولٌ بالأمم المتّحدة أنّ من المتوقّع أن يؤجّل مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة التّصويت على مشروع قرار خاص بالسّودان حتّى الأسبوع القادم على الأقلّ، مشيرًا إلى تحسّن الأوضاع الإنسانيّة في إقليم دارفور، في وقت بدأ فيه تجمّع المعارضة السّودانيّة اجتماعًا لقيادته في إريتريا المجاورة للسّودان، حيث يحتلّ الوضع في دارفور مكانة بارزة في الأجندة.

وقال جان إيجلاند للصّحفيين منسّق إغاثة الطّوارئ في الأمم المتّحدة إنّ الموقف في إقليم دارفور المضطرب يبدو أنّه قد تحسّن قليلًا، وإنّ التّصويت على صيغة القرار الذي قدّمته الولايات المتّحدة قد تأجّل حتّى يتمّ تقييم الموقف مرّة أخرى.

وقال إيجلاند للصّحفيين إنّ الخرطوم سمحت لمنظّمات الإغاثة بالوصول إلى دارفور، غير أنّه لا يعرف أنّ الخرطوم كانت تمنع منظّمات الإغاثة للتّوجّه إلى الإقليم، إلّا أنّها كانت تتحفّظ على عمل بعضها. وأضاف إيجلاند أنّ ميليشيّات جنجويد تواصل إرهاب سكّان القرى في المنطقة الواقعة غرب السّودان.

وقال إيجلاند نرى تقدّمًا في بعض المجالات بما في ذلك فتح الأبواب (أمام هيئات الإغاثة)، لكن يتعيّن على الحكومة أن تقوم بالكثير لنزع سلاح ميليشيا

الجنجويد السّيئة السّمعة، الأيّام المقبلة والأسبوعان القادمان سيكونان حاسمين جدًّا.

وقال إيجلاند إنَّ سلع الإغاثة تعرّضت للنَّهب، وإنّ عمال الإغاثة تعرّضوا للهجوم من جانب الميليشيا وجماعات التّمرّد، رغم أنّ هذا ليس بالضّرورة بسبب تراخي الحكومة، وأضاف أنّه قلق أيضًا من تعرّض النّازحين لضغوط لترك المخيّمات، والعودة إلى قراهم، حيث سيكونون فريسة للميليشيا، ومضى قائلًا: هذه إحدى النّقاط الأساسيَّة التي يتعيّن مراقبتها أن تكون العودة اختياريّة وأن يتحقّق الأمن للسّكّان المدنيين.

ويسعى مشروع القرار إلى فرض حظر على السّفر ومبيعات الأسلحة لحكومة الخرطوم في خلال 30 يومًا إذا لم توقف الميليشيّات المتّهمة بالعنف وبصورة خاصّة جماعات الجنجويد.

لكنّ بريطانيا وألمانيا تقولان إنّ هذا المشروع ضعيفٌ جدًّا، وجاء متأخّرًا جدًّا، ويتعيّن على العالم أن يفرض حظرًا فوريًّا على السّلاح إلى السّودان إذا لم تفِ الحكومة بالتزاماتها.

وقال المندوب الأمريكيّ إلى الأمم المتّحدة جون دانفورث، وهو كان مبعوثًا لبلاده للسودان: إنّ ممثّلين عن الولايات المتّحدة والأمم المتّحدة والحكومة السّودانيّة سيلتقون في الخرطوم لمناقشة ما إذا كان هناك تقدّم قد أحرز، وأشارت مصادر أخرى إلى أنّ هذا الاجتماع قد انعقد بالفعل أمس الخميس، لكن لم تتوفّر أنباء عن حصيلته.

إلى ذلك بدأت أمس في العاصمة الأثيوبيَّة أديس أبابا المفاوضات بين وفد سودانيّ رسميّ ومتمرّدي دارفور، ويرأس الوفد الحكوميّ وزير الزّراعة مجذوب الخليفة أحمد.

لكنّ الحركة من أجل العدالة والمساواة إحدى الحركتين المتمرّدتين في منطقة دارفور أعلنت أنّها لن تشارك في المفاوضات.

أمّا في أسمرة عاصمة إريتريا إلى الشّمال من أثيوبيا فقد افتتح التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ السّودانيّ، وهو أبرز تحالف لأحزاب المعارضة للحكومة السّودانيّة، رسميًّا مساء الأربعاء اجتماعًا لمجلس قيادته، وشارك في الاجتماع محمّد عثمان الميرغني رئيس التّجمّع وجون قرنق زعيم الجيش الشّعبيّ لتحرير السّودان.

وأعلن باقان أموم الأمين العام للتّجمّع: نحن على مقربة من نهاية الحرب والانتقال إلى السّلام والدّيمقراطيّة، وأضاف أنّ المناقشات ستشمل عمليّة السّلام الجارية ومبادرات اللقاءات بين الاتحاد الوطنيّ الدّيمقراطيّ والحكومة السّودانيّة، ومشكلة دارفور، ومستقبل الاتحاد الوطنيّ الدّيمقراطيّ.

وشدّد المر في كلمة له في اللقاء على أنّ اتّفاق حركته مع الحكومة السّودانيّة لا يخصّ فقط الجيش الشّعبيّ، أو الجنوب، بل يجب أن يشمل تجمّع المعارضة وجميع القوى السّياسيّة الأخرى.

وتشارك حركة تحرير السّودان أحد أبرز مجموعتين متمرّدتين في دارفور، والعضو الجديد في التّجمّع، في هذا الاجتماع للمرّة الأولى.

الحكومة والمعارضة السّودانيّتان تبحثان أزمتي دارفور والدّستور...

زامن مع مفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانيّة وحاملي السّلاح بدارفور بدء الجولة الثّانية من المفاوضات بين الحكومة السّودانيّة والتّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ المعارض بالقاهرة وبرعاية الحكومة المصريّة يوم الخميس.

وقد كانت الجولة الأولى والخاصّة بالمباحثات التّمهيديّة انعقدت بالقاهرة في الفترة من 30-24 أغسطس الماضي، وتمّ فيها تحديد جدول الأعمال والخطوات الإجرائيّة لضمان نجاح المفاوضات... وتأتي الجولة الثّانية استكمالًا للأولى، وكان من المفترض أن تتمّ في 28 سبتمبر المنصرم، ولكن التّجمّع الوطنيّ طلب التّأجيل لاستكمال أوراقه، وحتّى يصل أنصاره من عدّة دول، ولكن كلًّا من الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمان طه قد اتهما جون قرنق رئيس الحركة الشّعبيّة لتحرير

السّودان بأنّه السّبب في تأجيل اللقاء عندما قام بالاجتماع مع قادة التّجمّع بالقاهرة، ومارس الضّغط عليهم ليضعف موقف الحكومة في استكمال مباحثات معه في إطار اتّفاق نيفاشا في معالجاتها لأزمة دارفور.

وكما حدث في جولة المحادثات الأولى للحكومة والتّجمّع، فإنّها ستتمّ في الجولة الحالية في سرّيّة تامّة بعيدًا عن الأجواء الإعلاميّة، بل إنّ التّجمّع حسب ما قاله مصدر مطّلع بأنّه بدأ الإعداد والتّحضير لهذه الجولة منذ يوم الجمعة الماضي الموافق 15 أكتوبر بإحدى الاستراحات بمنطقة القناطر الخيريّة، وهو المكان نفسه الذي تمّت فيه اجتماعات مرجعيّة الحزب الاتحاديّ الدّيمقراطيّ في شهر مايو الماضي، وفيها تعقد لجان التّجمّع جلسات عمل مكثّفة صباحيّة قبل إفطار رمضان ومسائيّة بعده، وتستمرّ هذه الجلسات حتّى يوم الأربعاء الموافق 20 أكتوبر، ثمّ ينتقلون بعدها إلى إحدى المنتجعات المصريّة القريبة من القاهرة لتبدأ المباحثات الرّسميّة مع وفد الحكومة السّودانيّة.

من جهة أخرى قام التّجمّع بعقد اجتماع تنسيقيّ بنيروبي مع الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان وحركة تحرير السّودان بدارفور في 7 أكتوبر الماضي، وذلك من أجل التّنسيق بين مسارات التّفاوض الثّلاثة للسّلام السّودانيّ في كلٍّ من نيروبي والقاهرة... وعلى الرّغم من أنّ التّجمّع يدعو دائمًا إلى حلّ القضيّة السّودانيّة في منبر واحد، فقد أكّد على أنّ المنابر الثّلاثة يجب أن تعزّز من وحدة قوى التّجمّع الوطنيّ على كافّة المسارات.

وأضاف المرّ أنَّ المفاوضات بين الحكومة والتّجمّع ستركّز على مراجعة الدّستور والانتخابات والحرّيّات لدفع خطوات التّحوّل الدّيمقراطيّ وأزمتي دارفور وشرق السّودان وأجهزة الحكم الانتقاليّ والتّنمية المتوازية ومعالجة كافّة تنظيمات التّجمّع الوطنيّ... ويتوقّع أن تستمرّ المباحثات بين وفد الحكومة برئاسة نافع علي نافع وزير الحكم الاتّحاديّ، ووفد التّجمّع برئاسة الفريق عبد الرّحمن سعيد لعدّة أيّام، لتأتي بعدها المرحلة الختاميّة، التي سيشارك فيها كلٌّ من محمّد عثمان الميرغني رئيس

التّجمّع وعلي عثمان طه النّائب الأوّل لرّئيس السّودان، فهما طرفا اتّفاق جدّة الإطاريّ.

رئيس لجنة السّلام والشّئون الخارجيّة بالمجلس الوطنيّ السّودانيّ:

القمّة الأفريقيّة المصغّرة في ليبيا رسالة صحيحة للمتمرّدين...

الحفاظ على وحدة السّودان وحلّ أزمة دارفور من أبرز أهداف القمّة

أكّد رئيس لجنة السّلام والشّئون الخارجيّة بالمجلس الوطنيّ السّودانيّ عبد الرّحمن الفادني أنّ القمّة المصغّرة لدول الجوار السّوداني، التي تضمّ مصر وتشاد وليبيا ونيجيريا بصفتها الرّئيس الحالي للاتّحاد الأفريقيّ بالإضافة إلى السّودان، تهدف إلى الحرص على وحدة السّودان، واصفًا القمّة أنّها بمثابة اجتماع استراتيجيٍّ؛ لأنّ الدّول المشاركة بها لها دورها الموضوعيّ، وفيه حرص على وحدة السّودان وأمنه، ويعتبر نقطة تحوّل كي تقوم الدّول العربيّة والأفريقيّة بدورها المطلوب في حلّ مشكلة دارفور، وعلى المؤتمرين إعطاء رسالة صحيحة للمتمرّدين من خلال هذا المؤتمر، وقال نحن نحتاج إلى برنامج سياسيّ وشعبيّ عربيّ سيتحقّق بمثل هذه الاجتماعات، وليس بزيارة الوفود فقط.

وأضاف الفادني في تصريحات خاصّة: إنّ هناك تعاونًا بين البرلمانات العربيّة والأفريقيَّة والآسيويَّة في البرلمان الدّوليّ، ففي هذه الأيّام استطاعوا أن ينسفوا ما يحاك ضدّ السّودان من مقترح تقدَّمت به كندا باسم اتحاد البرلمانات الأوروبيّ لإدانة السّودان في مشكلة دارفور.

وحول كيفيّة التّعامل مع القوّات الأفريقيّة في دارفور قال إنّ هذه القوّات هي رقابيّة للمساعدة لحفظ السّلام إلى جانب القوَّات السّودانيّة؛ ولذا السّودان قبل زيادة أعدادها سيكون هناك تعاون بين القوَّات السّودانيّة والقوَّات الأفريقيّة في التّعامل من خلال المنظّمات الأفريقيّة، نحن نحبذّها ولنا خبرات فيها، وقد نجحنا

معهم في الإيقاد، ونعيد الكرّة مرّة أخرى عن طريق الاتحاد الأفريقيّ في مشكلة دارفور.

وحول الورقة المقدَّمة من قيادات من الولايات الشّمالية بالسّودان قال إنّ ذلك نتيجة قلق في هذه الفترة التي تسبق السّلام النّهائيّ، وهذا شيء طبيعيّ، وقد قال الرّئيس البشير في خطابه الأخير بأنّه سيقوم بتطبيق اتّفاق السّلام على الولايات الشّمالية، وعلى الجميع بالسّودان، وهذه الرّسالة مهمّة جدًّا الآن.

مستشار الرَّئيس السّودانيّ عبد الله مسار:

التّفاوض في أبوجا يقترب من النّهاية الآن.

انتهى عهد الحكم الطّائفيّ في السّودان والحركات المسلّحة ستكسب الشّارع السّودانيّ.

أكّد عبد الله مسار مستشار الرَّئيس السّودانيّ على أنّ أزمة دارفور ستحلّ خلال أسبوع من الآن رغم رفض الحركات المسلّحة لورقة الوسيط الأفريقيّ؛ لأنّ فصيلي منّي آركاوي وعبد الواحد النّور أقرب إلى توقيع اتّفاق السَّلام؛ لأنّ قضاياهم داخليَّة وسياسيَّة، ويمكن أن تحدث تنازلات منهم، ولكنّ مجموعة خليل إبراهيم لن تقدّم تنازلات لارتباطهم بأجندة خارجيّة وأجندة المؤتمر الشّعبيّ بقيادة التّرابي والتي تسعى إلى تغيير الحكم في السّودان.

جاء ذلك في حوار معه فكانت هذه الحصيلة:

كيف تسير المفاوضات الآن في أبوجا؟

كنت ضمن الوفد الحكوميّ بأبوجا للمساعدة في دفع المحادثات، وبالفعل الآن المحادثات في طريقها لحلّ القضيّة بدارفور، وأزور القاهرة لمزيد من اللقاءات مع المسئولين المصريين، منهم أحمد نظيف رئيس الوزراء وأبو الغيط وزير الخارجية وعمرو موسى الأمين العام للجامعة العربيّة، وذلك لمزيد من المداولات حول أزمة دارفور.

والوفد الحكوميّ برئاسة علي عثمان طه نائب الرّئيس السّودانيّ التقى في أبوجا بلجان التّفاوض من الحركات المسلَّحة، والآن التّفاوض يقترب من النّهاية والخلافات حول أربع نقاط هي:

مطالبة الحركات بمنصب نائب الرَّئيس، والحكومة ترى أنه غير متاح الآن لأسباب موضوعيّة منها أنّ اتفاق نيفاشا للسّلام ينصّ على وجود نائبين فقط للرّئيس، وأيّ خرق للاتّفاق سيوجد عدم مصداقيّة للحكومة، كما سيؤدِّي إلى فتح باب مطالبة الآخرين في الشَّرق والمناطق الأخرى بالمنصب نفسه، وهذا سيخل باتّفاق السّلام بين الشَّمال والجنوب، والحركة الشّعبيَّة لتحرير السّودان رفضت ذلك، حيث سيكون لهم نائب رئيس واحد وعدّة نوّاب للشّمال؛ ولذا اقترحت الحكومة أن يكون لدارفور مساعد رئيس بسلطات بها قدر كبير من المشاركة في رئاسة الجمهوريّة، والنّقطة الثّانية للخلاف أنّ الحركات المسلّحة تطالب بإقليم واحد لدارفور، والحكومة ترى أن يطرح للاستفتاء فيما بعد؛ لأنّ هذه الحركات لا تمثّل كلّ دارفور وهي حركات قبليّة، والنّقطة الثّالثة هي مطالبة الحركات بتعويضات فرديّة لأهل دارفور، وهذا لم يحدث في العالم من قبل، ونسأل مَن الذي سيعوّض الذين تضرّروا من الحركات نفسها؟ والمتاح الآن إنشاء صندوق لإعمار دارفور، والنّقطة الرَّابعة هي مطالبة الحركات باستيعابهم في الجيش السّودانيّ والحكومة؛ لكي يتم استيعاب مَن ينطبق عليه شروط الجيش، والجزء الآخر في الحكومة المدنيّة أو إعطائهم مشروعات معيشيّة.

والمقترحات الحكوميّة وجدت قبولًا من الاتّحاد الأفريقيّ، ومن المراقبين بأبوجا، وتمّ أخذ معظمها في ورقة الوسيط الأفريقيّ مع مقترحات الحركات المسلّحة، والتي رفضتها الحركات المسلّحة الآن، ولكنّها ستقبل بها في النّهاية؛ لأنّها ستواجه ضغوطًا من المجتمع الدّوليّ والاتّحاد الأفريقيّ وأهل دارفور فهم المتضرّرون الآن من وضعهم كلاجئين ونازحين.

ولكن الولايات المتّحدة تعطي إشارات خاطئة للحركات المسلّحة؟

هناك مصالح بدارفور للدّول الكبرى، وخاصّة الولايات المتّحدة لوجود البترول واليورانيوم، وهي تريد أن تضع يدها على هذه الموارد، وكما أنّها تكره الحكومة الإسلاميّة بالخرطوم، ولذا تسعى بعمل مشاكل لها عن طريق أزمة دارفور، وهي تسعى أن يكون لها مناطق نفوذ جديدة بالمنطقة لأخذها من فرنسا؛ فالقضيّة ليست إنسانيّة كما يظهرون في الوسائل الإعلاميّة، وأعتقد أنّ الحكومة السّودانيّة عملت كلّ ما هو متاح، ووافقت على ورقة الوسيط الأفريقيّ، وهي ورقة نهائيّة، ولابدّ أن يتمّ الضّغط على الحركات المسلّحة من قبل المجتمع الدّوليّ كي تقبلها.

ولكنّ الحركات المسلّحة اتّهمت ورقة الوسيط الأفريقيّ بالانحياز للحكومة؟

طالما أنّ الحركات قبلت الوسيط من البداية، فليس من حقّها اتّهامه بالتّحيّز، فهم يقولون ذلك لأنّ الورقة لم تأتِ على هواهم ومصالحهم، والوسطاء دائمًا يوازنون الأمور بمعيار عقلانيٍّ وواقعيٍّ، ولا يطرحون شيئًا مخالفًا للأعراف والمواثيق الدّوليّة، وعلى الحركات أن تقرأ الأمور قراءة جديدة، وتنظر إلى أنّ أعداد كبيرة من أهل دارفور مشرّدون، وعليهم العودة إلى ديارهم قبل موسم الأمطار الذي اقترب، كما أنّ الدّعم العالميّ لا يمكن أن يستمرّ، وإذا هم راهنوا على ذلك فهذا خطأ، وبالتّالي سيفقدون التّعاطف الدّوليّ إلى جانب أنّ لديهم مشاكلهم وانقساماتهم الدّاخليّة.

ما موقف تشاد وليبيا من قضيّة دارفور الآن؟

تشاد لديها مشاكلها الدّاخليّة، فقوّات المعارضة التّشاديّة على بعد ٢٥ كيلومتر من أنجمينا والرّئيس التّشادي يتّهم الحكومة السّودانيّة بأنّها تقف مع المعارضين وهي بدعمها الحركات المسلّحة بدارفور تريد أن تلهي شعبها عن مشاكلها الدّاخليّة.

أمّا ليبيا فالآن سيكون لها دور كبير في حلّ أزمة دارفور؛ لأنّ التّدخّل الأجنبيّ في المنطقة ليس في مصلحة ليبيا، وهي لها علاقات جيّدة مع حركتي العدل والمساواة وتحرير السّودان بدارفور، وتستطيع أن تضغط عليهم، وفي الأيّام الماضية السّيّد علي

التريكي جاء إلى أبوجا وقابل وفود الحركات والوفد الحكوميّ، ومن قبل عقدوا عدّة اجتماعات بطرابلس لتقريب وجهات النّظر بين الحكومة والحركات؛ لأنّهم يعنون تمامًا أنّ تدويل قضيّة السّودان سيؤثّر على ليبيا، وكلّ دول الجوار، وسيؤدّي إلى انهيار أنظمة هذه الدّول، وستنتشر الفوضى بالمنطقة كلّها.

ماذا عن أزمة شرق السّودان؟

قضيّة الشّرق أسهل من أزمة دارفور، والحكومة الآن كوَّنت لجنة للتّفاوض معهم، والظّروف الآن مواتية بعد أن تحسّنت العلاقات مع إريتريا والقياديّ الإريتري عبد الله جابر زارَ السّودان على رأس وفدٍ كبير، وهو الآن بأبوجا يساعد في دفع المفاوضات؛ فالمساعي الآن تجري حتّى لا ينفجر الوضع بشرق السّودان.

بما أنّكم من أحزاب التّوالي وفصيل من حزب الأمّة ما رأيكم في فكرة عقد مؤتمر جامع لكلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة؟

هذه الفكرة مطروحة من قبل حزب الأمّة، ولكنّ الحكومة السّودانيّة ترى أنّ قضايا السّودان ليست على شكل واحد كي تناقش مرّة واحدة، وعليه بعد أن يتمّ حلّ مشاكل دارفور والشّرق والجنوب تمّ حلّه سنحتاج بالفعل إلى مؤتمر عام لتحديد الاستراتيجيّة القادمة، وكي نتراضى على حكم السّودان، فبعد عام ونصف يكون هنالك انتخابات.

والآن الأحزاب المشاركة في الحكومة الوطنيّة عملت تنظيمًا مشتركًا وتجتمع شهريًّا، وتناقش قضايا الدّولة، وكوّنت لجنة لها لعمل لائحة تنظيميّة لإقامة جبهة موحّدة للمرحلة القادمة، ونحن بالفعل في احتياج لوحدة الصّف السّودانيّ كلّه، وفي حاجة للحوار مع الأحزاب المعارضة، والتي لم تشارك في السّلطة بما فيهم حزب المؤتمر الشّعبيّ بالقرارات الآن بعد اتّفاق السّلام، والحزب الفاعل يستطيع أن يوجد

لنفسه مكانة تحت أي ظروف، وحزبنا الآن مشارك كامل، ويقوم بالنّقض ويكتب المذكّرات لرئيس الجمهوريّة ويأخذ بها.

وفي ردّه على سؤالنا كقياديٍّ من حزب الأمّة ومشارك في السُّلْطَة الآن، ما رأيك في اتّهام الآخرين لحزب المؤتمر الوطنيّ الحاكم بانفراده بالحكم؟

قال: أنا كرئيس حزب الأمّة للقيادة الجماعيّة أشارك في كلّ الاجتماعات الحكوميّة والعمل السّياسيّ يحتاج إلى مشاركة الفرد، ومربوط بمرونة الفرد وقدرته على التّحرُّك، وحزب المؤتمر الوطنيّ لا يستطيع الانفراد بقيادة البلد؛ لأنّ هناك حرّيّات الآن، وهناك أحزاب حليفة معه تقوم بنقضه، كما أنّه لا يستطيع الانفراد، فالآن كتبت مذكّرة لنائب الرّئيس في أبوجا، وجزء كبير منها ورد في الورقة المطروحة الآن، ولكن للأسف بعض قيادات أحزابنا السّياسيّة اعتادوا أن يغيبوا وينتظروا من الآخرين أن يكونوا فعّالين!!

ولكن هناك نقد من الآخرين، خاصّة الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان للأداء الحكوميّ من شريكه المؤتمر الوطنيّ، ونقض أيضًا للدّستور الانتقاليّ؟

الدّستور الانتقاليّ مربوط باتّفاقيّة السّلام، ويسير مرحلة محدّدة فقط؛ ولذا النقض فيه غير موضوعيّ، ومثل هذه الإشكاليّات أوجدتها الممارسة، خاصّة من قبل الحركة الشَّعبيّة، فهي الآن في مرحلة تحوّل من تنظيم عسكريٍّ إلى سياسيٍّ، وهي مازالت لديها مشاكلها الدّاخليّة وتحتاج لوقت، وإن كان هناك تحسّن كبير في أدائها الآن، وبعد مراجعة بعض الأشياء عرفوا الحقائق، خاصّة في موضوع نسبتهم من أموال البترول.

وأعتقد أنّ الدّيمقراطيّة ستسود السّودان في القريب؛ ولذا لابدّ من مشاركة كلّ الأحزاب في السّلْطة، ولابدّ من تغيير جذريّ في الفهم السّياسيّ السّودانيّ، وعلينا الخروج من الطّائفيّة، وحان الوقت كي يحكم أولاد الغُبش السّودان بعيدًا الجنس والدِّين واللون والحسب والنّسب، وأن يحدث تراضٍ سودانيٌّ لكلّ القوى السّياسيّة، ونحن الآن في مرحلة مخاض لولادة دولة جديدة قويّة.

وبصفته كقياديٍّ منشقّ من حزب الأمّة تحدث مسار حول مدى خوضه للانتخابات القادمة في إطار واحد للحزب.

هل ستخوضون الانتخابات القادمة ككيان واحد لحزب الأمّة؟

فقال: كلّ المنقسمين من حزب الأمّة لن يرجعوا إلى الصّادق المهدي؛ لأنّنا في مرحلة تريد شبابًا وقيادات بِفَهْمٍ جديد، والسّودان سيشهد بزوغ تنظيمات جديدة لا علاقة لها بالقديمة، خاصّة أنّ الحركات المسلّحة في الجنوب والشّرق والغرب بعد الوصول معها إلى اتّفاقات ستتحوّل إلى تنظيمات سياسيّة، وممكن أن تكسب الشّارع السّوداني، فالقواعد الأساسيّة للأحزاب الكبيرة الآن قد تزحزحت وتغيَّرت، وسوف تكسب الانتخابات القادمة مجموعة شابّة جديدة؛ لأنّ الحكم الطّائفيّ عهده انتهى، واختلافنا مع الصّادق المهديّ ومبارك الفاضل لوجود أمراض احتكار القيادة لأسرة معيّنة ويظلّ الآخرون كومبارسًا ولم يقدّموا شيئًا لقواعدهم حتّى الاتّفاقات التي قاموا بها مع الحكومة لم يطوروها. وحول مسألة تقرير المصير في جنوب السّودان قال مسار: هذه المسألة تخصّ الجنوبيين الذين سيصوّتون في عام ٢٠١١م، إمّا لصالح الوحدة أو الانفصال بين الشّمال والجنوب.

محاكمة أحد قادة التّمرّد بدارفور بلاهاي في الأسبوع الماضي...

في الأسبوع الماضي تمّ محاكمة أحد قادة التّمرّد بدارفور في المحكمة الجنائيّة الدّوليّة بلاهاي، كما دعت منظّمة العفو الدّوليّة الحكومة النّيجيريّة باعتقال الرّئيس السّودانيّ عمر البشير إثر علمها بأنّ الرّئيس النّيجيريّ قد وجّه دعوة سرّيّة إلى نظيره السّودانيّ للمشاركة في اجتماع الأمن والسّلم للاتحاد الأفريقيّ بأبوجا، والتي ستعلن فيه السّودان موقفها رسميًّا من المقترح الأفريقيّ الذي يقضي بالاستعانة بقضاة أجانب للتّحقيق في الجرائم التي ارتكبت بإقليم دارفور لإعانة القضاء السّودانيّ في التّحقيق، خاصّة أنّ هناك تقرير اللجنة الدّوليّة للحقوقيين، وقد أثبتت أنّ آليّات التّحقيق التي أقامتها الحكومة السّودانيّة لإنفاذ القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان في دارفور عجزت عن إحقاق العدالة، ويظهر هذا التّقرير عدم استقلاليّة وحياديّة المحاكم السّودانيّة، ويشير إلى وجود عدد من القوانين التي تعيق عمل المحاكم السّودانيّة، وأنّ الحكومة السّودانيّة لا تريد محاسبة المسئولين الحكوميين وأعضاء ميليشيا الجنجويد على الانتهاكات الجسيمة في دارفور؛ ولذا قرّر مجلس الأمن الدّوليّ استنادًا إلى تقرير لجنة التّحقيق الدّوليّة إلى إحالة الوضع في دارفور منذ مايو ٢٠٠٢م إلى مدَّعٍ عام المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، وقد أصدرت المحكمة في ٢/ ٥/ ٢٠٠٧م، مذكّرات توقيف بحقّ كلٍّ من وزير الدّاخليّة السّودانيّ السّابق أحمد هارون وعلي كوشيب زعيم الجنجويد لمحاكمتهم على جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانيّة.

ولرفض الحكومة السّودانيّة تسليمها، والتّأكيد على عدم محاكمة أيّ مواطن سودانيّ خارج بلاده، فقد قام المدّعي العام للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة لويس

أوكامبو في عام ٢٠٠٩م بطلب الرّئيس السّودانيّ نفسه لمحاكمته في المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، واعتبرت الحكومة السّودانيّة وشعبها أنّ ذلك انتهاك لسيادة الدّولة، وأكّد العديد من القيادات السّودانيّة أنّ القضاء السّودانيّ قادر ومستعدّ لتحقيق العدالة في دارفور، رغم أنّ كلّ اللجان الخاصّة التي أنشأتها الحكومة السّودانيّة للنّظر في انتهاكات دارفور قد أخفقت في إصدار أيّة تقارير شفافة حسب تقرير اللجنة الدّوليّة للحقوقيين، كما أنّ لجنة التّحقيق الدّوليّة في تقريرها عام ٢٠٠٥م أظهرت أنّه من الواضِح أنّه قد تمّ التّحكُّم بالقضاء وتسييسه خلال العقد الماضي، حيث تمّ عزل بعض القضاة من مناصبهم لعدم موالاتهم للحكومة.

ومن قبل قد دار جدلٌ حول تقديم المتَّهمين في دارفور إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة أم إلى محكمة خاصّة إفريقيّة، وقد أفادنا أحدُ ممثّلي تحالف المنظّمات الأفريقيّة والدّوليّة من أجل دارفور: أنّنا نطالب بتحويل قضيّة دارفور إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، والمحكمة الأخيرة تؤيّدها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وقد قدّمت هذه اللجنة التي عيّنتها الأمم المتّحدة تقريرها إلى مجلس الأمن، وقد وجدت اللجنة المكوّنة من خمسة أعضاء منهم محمّد فائق الأمين العام للمنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان أنّ جرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم حرب قد ارتكبت بدارفور، وقد قدّمت اللجنة أيضًا إلى الأمين العام للأمم المتّحدة آنذاك كوفي أنان قائمة مختومة بالشّمع الأحمر بأسماء الأشخاص المشتبه في مسئوليّتهم جنائيًّا في هذه الانتهاكات، وأوصت بضرورة تحويلهم فورًا إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة. كما نطالب الاتحاد الأفريقيّ ودوله الأعضاء، خاصّة الجزائر وبنين وتنزانيا الذين يتمتّعون بعضويّة مجلس الأمن أن يضعوا كلّ ثقلهم خلف تحويل قضيّة دارفور إلى المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، وهي

تعتبر أيضًا محكمة أفريقيّة فقد وقّعت ٤٤ دولة إفريقيّة على ميثاق روما بما فيهم السّودان، وقد صادقت ٢٦ دولة أفريقيّة على هذا الميثاق، كما أنّ العديد من مسئولي المحكمة الرّئيسين هم قضاة أفارقة، كما يحقّ للمحكمة عقد جلساتها في أفريقيا إذا ما كان هذا ضروريًّا.

أمّا عقد محكمة أفريقيّة، فهذا سيؤخّر المحاكمة، وهذا ما حدث في المحكمة الأفريقيّة الخاصّة بقضيّة روندا، فمنذ عام ١٩٩٤م للآن لم يُبت فيها نهائيًّا!!

وإنّ إنشاء محكمة خاصّة بالسّودان قد يستغرق سنوات، وتستلزم مئات الملايين من الدّولارات في الوقت الذي يتمّ فيه الدّعم الماليّ للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة من ٩٧ دولة من أعضائها، كما أنّ مثل هذه المحاكم الخاصّة ستواجه مشكلة عدم تعاون السّلطات السّودانيّة معها، أمّا فيما يخصّ الاقتراح الأمريكيّ بإنشاء محكمة خاصّة جديدة، فهي تسعى لذلك لمعارضتها الأيديولوجيّة للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة، وليس لأسباب تتعلّق بالعدالة.

ومن جانب آخر قد استبعدت الحكومة السّودانيّة قبولها بمحاكمة أيّ مواطن سودانيّ خارج حدود السّودان متعلّلة بأنّ النّزاع المسلّح لا يمكن حسمه عبر المحاكم الدّوليّة، كما أنّ القضاء الوطنيّ السّودانيّ نزيه، ونستطيع محاكمة مَن ارتكبوا جرائم بدارفور.

ولتحقيق ذلك يقول المحامي السّودانيّ كمال الجزولي المتخصّص في القانون الدّوليّ: من الضّروري تعزيز النّظام القانونيّ والقضائيّ الوطنيّ؛ حتّى يكون قادرًا على إقامة العدل على نحو يتّسق وحقوق الإنسان في السّودان، وعليه لابدّ من إلغاء المحاكم الخاصّة التي لم تثبت الكفاءة، وعلى الحكومة السّودانيّة أن تصدر تشريعًا

يكفل الاستقلال التّام والحيدة الكاملة للهيئة القضائيّة، ومن المهمّ أن توصي السّلطات السّودانيّة بإلغاء المادّة رقم ٣٢ من قانون قوّات الأمن الوطنيّ لسنة ١٩٩٩م، والذي يمنح الحصانة من إقامة الدّعوى لأيّ عضو أو متعاون مع العضو يسبّب أيّ عمل يتّصل بالعمل الرّسميّ لهؤلاء الأشخاص. وفي القانون الدّوليّ عندما يطبّق على منتهكي جرائم ضدّ الإنسانيّة وحقوق الإنسان يتمّ إلغاء الحصانات الممنوحة حاليًا للبعض.

عودة العلاقات السّودانيّة التّشاديّة وتأثيرها على ملف دارفور...

في الأسبوع الماضي عادت العلاقات الدّبلوماسيَّة والرَّسميّة بين السّودان وتشاد بعد مقاطعة طويلة، وقد وقّعت الدّولتان في أنجمينا اتّفاقًا سياسيًّا وأمنيًّا لتطبيع العلاقات بين البلدين وعودتها إلى ما كانت عليه، وقد وقّعَ على الاتفاق الأساسيّ من الجانب السّودانيّ الدّكتور غازي صلاح الدّين مستشار الرّئيس السّودانيّ ومسئول ملف دارفور، بينما وقّعه عن تشاد موسى فكي وزير الخارجيّة التّشاديّة، وقد اتّفق الجانبان على عدم السّماح للمعارضة والمتمرّدين في كلّ دولة عن العمل بأراضي الأخرى، وعليه فإنّ الطّيران التّشادي قصف مواقع للمتمرّدين التّشاديين في منطقة حدوديّة مع إقليم دارفور السّودانيّ وجمهوريّة أفريقيا الوسطى، ووقعت أيضًا اشتباكات جديدة بين الجيش السّودانيّ وعناصر فصيل جيش تحرير السّودان بقيادة عبد الواحد نور.

ومن المعروف أنّ تشاد والسّودان في السّنوات الأخيرة قد وقّعتا عدّة اتّفاقات للمصالحة عن طريق عدّة دول عربيّة وأخرى أفريقيّة، ولكن من دون تنفيذ أيّ بنود منها، بل كانت هناك دائمًا اتّهامات متبادلة بين الطّرفين بشأن دعم ومساعدة

متمرّدي الدّولتين. فهل الاتفاق هذه المرّة سيؤخذ محمل التّنفيذ، ويساعد على تحسين وتطوير العلاقات بين البلدين أم سيكون مثل سابقاتها؟!

يقول دبلوماسيٌّ سودانيٌّ خبير بالعلاقات السّودانيّة التّشاديّة: أنّ العلاقات ساءت بين السّودان وتشاد بعد ظهور مشكلة دارفور، والتي كانت من أسبابها إفرازات الحروب التي شهدتها المنطقة، فأثرت عليها سلبًا، وخاصّة في الجانب الأمنيّ، منها الحرب التّشاديّة – الليبيّة والحرب التّشاديّة – التّشاديّة؛ لأنّ تشاد دولة يربطها بأهل دارفور علاقات جغرافيّة وتاريخيّة وصلات رحم ونسب وطيدة؛ ولذا فإنّ ما يحدث هنا وهناك يؤثّر على الاثنين معًا؛ ولذا يقول دائمًا أحد الدّبلوماسيين التّشاديين أنّ هناك قوّات خفيّة تسعى إلى نقل النّزاع السّودانيّ في دارفور إلى داخل الأراضي التّشاديّة، مؤكّدًا أنّ قبائل عربيّة تشاديّة أُقْحِمَتْ في المغامرة إلى جانب ميليشيَّات الجنجويد.

وقد نزح حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ من دارفور إلى تشاد في معسكرات الطّينة وسرارة وفرناشا وكونكري، وفي ظلّ التّوتّر على الحدود السّودانيّة والتّشاديّة قامت القوّات الفرنسيّة بنشر قوّاتها على الحدود، وبدأت تقدّم المساعدات الإنسانيّة لسكّان دارفور عبر الطّائرات، وهي الآن تستضيف عبد الواحد نور رئيس حركة تحرير السّودان، وكان الرّئيس الفرنسيّ شيراك قد أمر بتعبئة الإمكانات العسكريّة الفرنسيّة المتمركزة في تشاد، وأعلنت باريس دفع ٢.٥ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالميّ لدارفور، وفي سياق النفوذ والسّلطة على غرب أفريقيا تسعى الولايات المتّحدة أيضًا أن تصبح لها قاعدة عسكريّة في تلك المنطقة التي تعجّ بالقواعد العسكريّة الفرنسيّة في تشاد ومالي؛ ولذا أصبح الصّراع في هذه المنطقة صراعًا

للكبار؛ لأنّ مَن يملك المقدرة والسّيطرة عليها يمكنه الهيمنة على جميع غرب أفريقيا.

ولذا على السّودان وتشاد المحافظة على هذا الاتّفاق والعمل على تقويته وعلى عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وسابق عهدها؛ لأنّها علاقات قديمة ومتداخلة، والتي شهدت توتُّرًا خلال السّنوات الماضية مع أنّها كانت في أوج تميُّزها منذ عام ١٩٩٠م عندما أتى الرّئيس ديبي إلى السُّلطة في تشاد بعد ثورة الإنقاذ الوطنيّ في السّودان بقيادة البشير، ويشير الكثيرون إلى أنّ حكومة الإنقاذ كان لها دور كبير في اعتلاء ديبي رئاسة تشاد، وأنّ العلاقات بين الدّولتين متشعّبة ومتميّزة؛ لأنّ تشاد تعتبر أكبر الحدود مع السّودان، وهناك تداخل قبليّ عميق بين الدّولتين يتمثّل في أكثر من ٢٨ قبيلة مشتركة، منها الزّغاوة والرّزيقات والمسيريّة وبني هلبة وغيرها، وهذه تخلق خصوصيّة معيّنة وتخلق تناغمًا وتماذجًا لغويًّا وثقافيًّا ودينيًّا؛ لذلك لم يكن غريبًا أن تجد التّشادي يحاكي السّودانيّ في مأكله ومشربه وملبسه وعادات الزّواج والمآتم وامتزاج في الغناء والمديح والشِّعر، وكذلك فيما يتعلّق بكافّة العادات الأخرى.

ويواصل الدّبلوماسيّ الخبير قائلًا: إنّ عمق العلاقات التّاريخيّة والثّقافيّة والقبليّة بين السّودان وتشاد قادرة على تجاوز الخلافات السّابقة، وإن الاتّفاق الجديد وضع أسس أمنيّة تحافظ على سيادة كلّ دولة على أراضيها والتّعاون على القضاء على التّمرُّد في البلدين، وقد يكون إرهاصًا مهمًّا في ملف دارفور يساعد على تجاوز أزمتها لما لتشاد من دور في التّأثير كثيرًا على الحركات المسلّحة بدارفور.

بعد تأجيل مفاوضات المبادرة العربيّة القطريّة...
أزمة دارفور والدّور العربيّ المتخاذل.
ما دور جيران السّودان في حلّ الأزمة؟

رغم استمرار أزمة دارفور لمدّة تزيد عن سبع سنوات، فقد أرجأت الوساطة القطريّة مفاوضات الدّوحة والتي كان مقرر لها في السّادس عشر من الشّهر الجاري، واكتفت بإجراء مشاورات مع الحركات المساحة، ومع ممثّلي المجتمع المدنيّ الدّارفوريّ، وقد بدأت قطر مشاورات بقيادة أحمد بن عبد الله آل محمود وزير الدّولة للشّئون الخارجية وجبريل باسولي الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقيّ والأمم المتّحدة للإعداد لمحادثات السَّلام حول دارفور.

وهذا يؤكّد أنّ هناك غياب وإهمال عربيّ من كلِّ الجوانب الرّسميّة واللارسميّة لأزمة دارفور، والتي اندلعت نتيجة لعدم استيعاب والاعتراف بالتنوّع الموجود داخل دولنا من قبل نخبنا العربيّة. حول الموقف العربيّ تجاه مشكلة دارفور يقول هاني رسلان رئيس مركز دراسات السّودان وحوض النّيل بمركز الدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام:

إنّ الدّول العربيّة المهتمّة بأزمة دارفور هي مصر وليبيا والمملكة العربيّة السّعوديّة، ولا يوجد موقف عربيّ موحّد تجاه الأزمة، وتوجد فروقات سياسيّة، ومصر في بداية الأزمة قالت إنّها أزمة داخليّة، وعندما أصبحت مشكلة كبيرة مهدّدة للاستقرار والوحدة في السّودان، وبحكم أنّها دولة الجوار الأولى للسّودان، فإنّها تحتفظ بعلاقات مفتوحة بكلّ الأطراف... الحكومة والحركات المسلّحة، والدّور المصريّ يزداد جاذبيّة مع الوقت؛ لأنّها الدّولة الوحيدة التي ليس لها أيّ مطمع سوى

الوفاق؛ فهي تسعى إلى تعديل الأجواء الإقليميّة والحدّ من الضّغوط الدّوليّة، بل إنّه حدث تطوّر للسّياسة المصريّة في هذا الجانب عن طريق المشاركة في الوجود العسكريّ بدارفور ضمن قوّات حفظ السّلام.

أمّا الموقف الليبيّ فيحكمه عاملان، العامل الأمنيّ المتعلّق بالنّظام الليبيّ، خاصّة جنوب ليبيا؛ ولذا تهدف ليبيا أن يكون لها وجود قوي في هذه المنطقة، بالإضافة إلى الأسباب التّاريخيّة، والعامل الثّاني مرتبط بشخصيّة القذّافي الذي يجد نفسه قائدًا يتجاوز الإطار المحليَّ إلى الإقليميّ، كقائد أفريقيّ، والسّياسة الليبيّة تدعم عدّة حركات مسلّحة بدارفور، فهي تسعى إلى السّيطرة على كلّ الخيوط وتحريكها، ولكنّ هذا ساعد على المزيد من التّشرذم والتّقسيم للحركات.

أمّا السّياسة السّعوديّة، فهي تهتمّ بأزمة دارفور من منطلق أنّ السّودان جارة لها، وكان هناك تخوُّف من التّوجّهات الإسلاميّة السّودانيّة عن طريق الشّيخ التّرابي، والذي يرى نفسه قائدًا إقليميًّا، وعليه أن ينضح بأفكاره إلى خارج السّودان؛ ولذا المملكة العربيّة لم ترتح لما كان يحدث في السّودان في ظلّ تطلُّعات الترابي، كما أنّها تسعى إلى دور إقليميٍّ أوسع، ولذا خلال فترة رئاستها للجامعة العربيّة عملت على المصالحة التّشاديّة السّودانيّة، ولكن لم تواصل في هذا الاتّجاه للاعتراض الليبيّ، وهي الآن تقوم بالدّعم الاقتصاديّ للمشكلة، أمّا الجامعة العربيّة فهي من أوّل الجهات التي أشارت إلى وجود انتهاكات في دارفور، ونجحت في أن تكون عنصرًا مهمًّا في الوساطة لحلّ الأزمة، وتنسّق مع دولة قطر الآن من أجل إنجاح مفاوضات المبادرة العربيّة القطريّة لحلّ الأزمة.

وحول أهمّيّة الدّور العربيّ الأفريقيّ بدارفور أكّد لنا مسئول سودانيّ رسميّ أنّ أزمة دارفور هي من أجل خلق أوضاع جديدة في السّودان والمنطقة العربيّة بأكملها؛ ولذا نطالب باهتمامٍ عربيٍّ لهذه القذية من أجل الأمن القوميّ العربيّ، وعلينا عدم إغفال الدّور العربيّ والأفريقيّ مهما كان ضئيلًا في حلّ الأزمة، وأنّ الحكومة السّودانيّة ملتزمة بالتّسوية السّياسيّة للأزمة؛ ولذا استجابت لكلّ المساعي للسّلام فوقعت على اتّفاق أبوجا انطلاقًا من مسئوليّتها عن شعبها وعن استقرار البلاد والمنطقة العربيّة بأكملها.

أمّا الصّادق المهدي رئيس حزب الأمّة في حديث خاصّ حول أزمة دارفور خاصّة والمشكلة السّودانيّة عامّة للوطن العربيّ قال: الحديث حول حلّ أزمة دارفور وحدها حديث خاطئ، فلابدّ من الحديث حول مشكلة السّودان ككلّ، وأنّه إذا تمّ حلّ مشكلة دارفور وحدها سيجعل الأخرين يطالبون أيضًا بمعالجة مفردة؛ لأنّ الحلَّ "القطاعي" سوف يولّد مشاكل أخرى في الأقاليم الأخرى، ونحن كمعارضة في مؤتمر أسمرة عام ١٩٩٥م "مؤتمر القرارات المصيريّة" اتّفقنا على أنّ مشكلة السّودان قوميّة تتعلّق بالعلاقة بين المركز والأقاليم، وعلى ضرورة قوميّة مؤسّسات الدّولة والنّظام القائم في السّودان نظام إقصائيّ، ولأنّه معزول إقليميًّا ودوليًّا ومحليًّا بدأ يتراجع؛ فكانت اتفاقيّات السّلام (نيفاشا – أبوجا – القاهرة – أسمرة) وكلّها اتّفاقات بـ"القطاعي" وهشّة، كما أنّ الدّور العربيّ في كلّ هذه الاتفاقيّات كان هامشيًّا.

ويؤكّد المهدي على أنّ حلّ أزمة دارفور ومشاكل السّودان يكمن في اتّفاق عام يحدّد صلاحيّات المركز والأقاليم وأنصبة عادلة للسّلطة والثّروة وقوميّة مؤسّسات

الدّولة وتسوية التّجاوزات في حقوق السّودانيين؛ وعليه لابدّ من مؤتمر جامع لكلّ القوى السّياسيّة السّودانيّة مع حضور كافّة دول الجوار كشهود، على أن يتمّ حسم موضوع السّلطة عن طريق الانتخابات العامّة.

أمّا الحركات المسلّحة لدارفور فوصل أعداد فصائلها إلى أكثر من عشرين فصيل، وإن كانت حركتا جيش تحرير السّودان بقيادة عبد الواحد نور، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم هما الأساسيّان ولكلّ واحدة منهما مطالب وأسلوب مختلف في إدارة الأزمة.

الكاتبة في سطور:

- عطيَّات عبد الرّحيم "صحفيَّة سودانيَّة".
- رئيس تحرير جريدة "صدى سودانا" (الإلكترونيَّة) – www.sdasudana.com
- بكالوريوس إعلام – جامعة القاهرة الأم – عام ١٩٨٠م.
- صحيفة الصّحافة السّودانيّة من ١٩٨٣ – ١٩٨٦م.
- صحيفة السّوداني الدّوليَّة من ١٩٨٦ – ١٩٨٨م.
- صحيفة البلد السّودانيّة من ١٩٨٨ – ١٩٨٩م.
- صحيفة السّودان الحديث من ١٩٩٠ – ١٩٩٣م.
- صحيفة الخرطوم "مكتب القاهرة" من ١٩٩٣ – ١٩٩٥م.
- مكتب صحيفة الجزيرة السّعوديّة (القاهرة) من ١٩٩٦ – ٢٠١٢م.
- مركز الدّراسات السّودانيّة (القاهرة) من ١٩٩٦ – ٢٠٠٢م.
- مجلة الوطن العربي اللبنانيَّة (القاهرة) من ٢٠٠٤ – ٢٠١٢م.
- كتابة بعض التَّقارير الصّحفيَّة في كلٍّ من مجلّة حضارة السّودان – جريدة الخليج الإماراتيَّة – جريدة صوت النّوبة المصريَّة.